الخدمات والرعاية الصحية للحجاج في الوثائق الرسمية للإدارة المصرية في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين
دراسة تاريخية وثائقية

اعداد
د. عصام أحمد عيسوي
أستاذ الوثائق والمعلومات المساعد
قسم المكتبات والوثائق – كلية الآداب
جامعة القاهرة

ملخص الدراسة:

تقدم هذه الدراسة وصف عدد من مواقع تقديم الخدمات والرعاية الصحية في مصر في نهايات القرن التاسع عشر والقرن العشرين الميلاديين من خلال الوثائق الرسمية للحكومة المصرية الواردة في عدد من الدواوين، والوزارات، والمصالح، والهيئات، مع توضيح وشرح ميزانياتها، واحتياجاتها المادية، واللوجستية المطلوبة من الأموال، والعتاد، لتقديم هذه الخدمات للحجاج في كل عام، كما أن هذه الدراسة تتناول وثائق الخدمات الصحية المقدمة للحجاج في تلك الفترة التي شهدت كثير من التقلبات السياسية المتعددة، ومنها بداية الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م، وانحسار النفوذ العثماني على مصر، وعلى الحجاز التي باتت تحت نفوذ المملكة العربية السعودية بعد إنشائها عام ١٩٣٢م، هذه الأحداث التي أثرت في طرق، وآليات تقديم هذه الخدمات والرعاية الصحية للحجاج المصريين، وأيضًا للحجاج العابرين عبر الطرق البرية، والبحرية المصرية، وهو ما يُعد إضافة إلى الدراسات والأعمال السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، أيضًا فقد تطرقت هذه الدراسة لبعض المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع، والتي قدمت للمكتبة العربية معلومات مغلوطة، أو غير مؤكدة - أحيانًا - عن مدى اهتمام الإدارة المصرية بتقديم هذه الخدمات الصحية، وهو ما سعت إليه هذه الدراسة للرد بصورة علمية من خلال ما ورد في الوثائق الرسمية المصرية.

من جانب أخر – فإن هذه الدراسة سعت إلى الكشف عن المصطلحات، والألفاظ الوثائقية التي استخدمت رسميًا في هذا المجال الصحي، والإداري، والمالي، والبحري، وغيرها من المصطلحات المستخدمة خلال القرن التاسع عشر، ومستهل القرن العشرين، والتي تعارف عليها واستخدمها الموظفون الرسميون في تدوين الوثائق، والسجلات الرسمية التي أنتجت خلال تلك الفترة.

مقدمة:

كان لموقع مصر الجغرافي بين قارات العالم أثره البالغ في الاتصال بين هذه القارات عن طريق مصر، وخاصة الدول الإسلامية والمسلمون في هذه القارات، الذين اتخذوا من الطرق المصرية معبرًا نحو الحجاز لأداء مناسك الحج والعمرة في كل عام.؛ كما أن الدور السياسي الذي لعبته مصر في ظل حكم الدول المتعاقبة حتى نهاية حكم الدولة العثمانية، كان له أثره الواضح على بروز الدور المصري في تسيير محمل الحج المصري عبر الطرق المصرية المختلفة البرية والبحرية المختلفة.؛ أضف إلى ذلك الدور الاقتصادي المصري الذي لعبته مصر، وكان له تأثيره البالغ على نجاح مواسم الحج المتعاقبة عام تلو الأخر، فقد كانت مصر ترسل الإرساليات والمؤن إلى الحجاز خلال مواسم الحج، كما أثرت عمليات التجارة البينية بين مصر والحجاز أيضًا، في نجاح مواسم الحج، وكذا نجاح هذه التجارة التي كانت تعبر خلال الطرق المصرية المختلفة.

تاريخ استلام البحث : ١٣ يونيو ٢٠١٩ ، تاريخ القبول : ٢١ اكتوبر ٢٠١٩

وقد اختلفت طرق الحج عبر هذه العصور، كما أن الحجاج القادمون من الدول المختلفة قد سلكوا مسالك مختلفة للوصول إلى مصر للبدء في رحلة الحج، حيث تبدأ الدولة المصرية في تقديم الرعاية اللازمة لهم حتى عودتهم مرة أخرى إلى الأراضي المصرية، وقبل أن يتجهوا إلى بلادهم التي قدموا منها(١).

ولأن نظم الرعاية الصحية المقدمة في أي دولة تواجه مشكلات سياسية أو اقتصادية، تواجه أيضًا تحديات كبيرة في تقديم الخدمات الصحية المناسبة لطالبي هذه الخدمات، ولأن هذه الخدمات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بصحة الإنسان وحياته، لذلك فإنها تحتاج إلى أفضل الطرق، والإجراءات، والممارسات الطبية التي تحسن باستمرار من هذه الخدمات، أضف إلى ذلك أن تقديم أفضل الخدمات الصحية للحجاج المصريين، أو القادمون إلى مصر لاستخدام الطرق المصرية للوصول إلى الحجاز، كان له أثره السياسي الذي كانت تسعى إليه الحكومة المصرية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ومستهل القرن العشرين، لتثبيت دعائم الحكم في ظل الاحتلال الإنجليز لمصر، وما شهده العالم في هذه الفترة من تغيرات سياسية، واقتصادية، واجتماعية مختلفة.

منهج الدراسة:

استخدام الباحث المنهج التاريخي (الاسترادادي) الذي يعتمد على عمليتي التحليل والتركيب، حيث قام بدراسة، وتحليل الوثائق، والسجلات المختلفة التي تناولت الخدمات والرعاية الصحية في نهاية القرن التاسع عشر، ومستهل القرن العشرين دراسة دبلوماتية نقدية داخلية تعتمد على تحليل ونقد اللغة والصياغة المستخدمة في هذه الوثائق، ومن ثم فإنها تهدف إلى توضيح الأسباب والوقائع التي أدت إلى تدوين هذه الوثائق، لاستعادة "وقائع الماضي"، ثم تركيبها، ومقارنتها بما هو مدون في المصادر والمراجع التاريخية، من أجل وضعها في شكلها وسياقها التاريخي المناسب لتلك الوقائع(٢).

أما الشق التركيبي - التاريخي - في هذه الدراسة فقد بدأ به الباحث هذه الدراسة، في محاولة منه لتوضيح الخلفيات التاريخية - للخدمات الطبية وأوجه الرعاية الصحية - من خلال تقديم المعلومات التاريخية الموضوعية التي تفيد في الدراسة الدبلوماتية الداخلية، وذلك باستخلاص الشواهد التاريخية من الوثائق، ثم ربطها بغيرها من النتائج المستخلصة من المصادر، والمراجع التاريخية المعاصرة، والحديثة، بما يوضح النص، ويفسره، وهو جزء أخر من النقد الدبلوماتيكي الداخلي.

ويمكن الاستفادة من (المنهج التاريخي) في الدراسات المختلفة لأن: "البحث قد يتطلب أدلة وثائقية لإثبات التطورات التاريخية للموضوع المراد دراسته، مما يحتم على الباحث الرجوع إلى المصادر الأساس"(٣)، ونظرًا لأن هذه الدراسة تعتمد في شقها التركيبي على المعلومات التاريخية، لذلك فقد كانت الوثائق الرسمية الصادرة عن مؤسسات ودواوين الدولة هي الأساس الذي أعتمد عليه الباحث في دراسته.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى عدة أهداف كان منها ما هو تاريخي، وما هو وثائقي، فقد كان الهدف الرئيس الأول (التاريخي) هو: إلقاء الضوء على الخدمات الطبية والرعاية الصحية المقدمة للحجاج الذين تشرف عليهم الإدارة المصرية سواء في الموانئ المصرية أو تلك التي تقع في الأراضي الحجازية، وتتبع هذه الخدمات المقدمة، وأنواعها، وآليات تنفيذها، حيث نالت هذه الخدمات المزيد من الاهتمام من الإدارة المصرية مع نهايات القرن التاسع عشر، ومستهل القرن العشرين، كما هدفت الدراسة إلى دحض تشكيك بعض المؤلفين – من غير المصريين - في كتاباتهم المختلفة حول هذا الموضوع، والتشكيك المستمر في تقديم الإدارة المصرية لهذه الجهود الصحية التي بدأت مبكرًا في مصر، وتستعرض هذه الدراسة بعضًا من

هذه الآراء المشككة في اهتمام الإدارة المصرية في تقديم الخدمات الصحية للحجاج على الطرق المصرية إلى الحجاز.

وتسعى الدراسة من خلال تحقيق هذا الهدف إلى تحقيق المزيد من الأهداف التاريخية الفرعية الأخرى، وهي:

- التعرف على أنواع الخدمات والرعاية الصحية المقدمة للحجاج على طرق الحج المصري.
- التعرف على المسؤولين والموظفين الذين يقدمون هذه الخدمات والرعاية الصحية للحجاج.
- التعرف على الإجراءات التي كانت تتبعها السلطات المصرية في المحاجر الصحية.
- وصف مواقع تقديم الخدمات الصحية لمحمل الحج في كل عام، سواء في مصر أو في الحجاز.
- رصد جانب من أوجه الصرف المخصصة لتقديم الخدمات الطبية والصحية بشكل عام، والإيرادات المتحصلة من وراء تقديم هذه الخدمات للحجاج بشكل خاص.
- إبراز الدور المصري في تقديم الخدمات والرعاية الصحية للحجاج خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين.

أما الهدف الرئيس الثاني (الوثائقي) فهو: الذي يتعلق بتحقيق الألفاظ، والصيغ، والعبارات الواردة في الوثائق، وتحليلها، لاستنباط معاني هذه الألفاظ والصيغ والعبارات المستخدمة في وثائق ذلك العصر، وخاصة ما يتعلق منها بأمور الحج، والحجاج، والخدمات الطبية، والصحية، وما يتعلق بهذه الموضوعات الفرعية مما ورد في المكاتبات الرسمية آنذاك.

وهو كذلك يتفرع عنه بعض الأهداف الفرعية، ومنها:

- التعرف على الروابط اللغوية للألفاظ والصيغ والعبارات الواردة في الوثائق حول موضوع الدراسة.
- تحديد الخصائص اللغوية التي تظهر من خلال تحليلات الألفاظ المتعلقة بموضوع الدراسة.
- عمل قائمة للكلمات الدالة على موضوع الحج والحجاج والرعاية الصحية.

أسئلة الدراسة:

ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

- ما هي أنواع الخدمات والرعاية الصحية المقدمة للحجاج؟
- من هم المسؤولون الذين يساهمون في تقديم هذه الخدمات الصحية؟
- ما هي الإجراءات التي كانت تتبعها السلطات المصرية في المحاجر الصحية؟.
- ما هي المكونات والاحتياجات الأساسية التي تحتاج إليها المحاجر الصحية في المواقع التي كانت تقدم الخدمات والرعاية الصحية للحجاج في مصر في كل عام؟
- ما هو حجم الميزانيات، ونوع المصروفات التي كانت مخصصة لتقديم الخدمات والرعاية الصحية للحجاج، وهل كانت تختلف من عام لأخر؟
- ما هو الدور المصري الذي قدمته الإدارة المصرية لتقديم الخدمات والرعاية الصحية للحجاج خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين؟
- هل تعبر الصيغ والعبارات الواردة في الوثائق حول موضوع الدراسة عن لغة العصر الذي دونت فيه الوثائق؟
- وما هي الخصائص اللغوية التي تظهر من خلال تحليلات الألفاظ، والعبارات والصيغ المتعلقة بالوثائق التي تناولت موضوع الدراسة؟
- ما هي الموضوعات الفرعية التي يمكن أن تتكون تحتها قائمة بالكلمات الدالة؟

الدراسات السابقة وأدبيات الموضوع:

تعددت الدراسات السابقة التي ألقت الضوء على الحج وطرقه، ومناسكه، والخدمات المقدمة له في مصر وغيرها من الدول عبر العصور والأزمنة المختلفة،

ومن تلك الدراسات السابقة التي تناولت الحج والحجاج المصريين، دراسة ماجستير قدمتها الباحثة (تفيدة سمير محمود سري) بعنوان "سجلات قيد الحجاج المصريين. دراسة أرشيفية وثائقية ١٩٠٥ – ١٩١٣م" أجيزت في قسم المكتبات والوثائق. كلية الآداب. جامعة القاهرة.

وتناولت الباحثة الكثير عن أوضاع الحج، وقوافله، وطرق المستخدمة، والكورينتينات (المحاجر الصحية) المصرية ، كما تناولت الخدمات التي قدمتها الحكومة المصرية في الفترة المحددة للدراسة.

أما دراسة الوثائق والسجلات الديوانية المصرية – بشكل عام - في القرنين التاسع عشر، والعشرين الميلاديين فهي متعددة، فقد قدم الباحث دراستين في كل من الماجستير، والدكتوراه عن سجلات ديوان الجفالك والعُهد السنية، وسجلات بيت المال في القرن التاسع عشر، وكذلك قُدمت العديد من الدراسات الأرشيفية والوثائقية لوثائق هذه الفترة منها على سبيل المثال: دراستين للدكتورة (ناهد عبد العال السويفي) في سجلات ديوان الخديو، وسجلات ديوان البحرية، والدكتورة (نهاد محمد كمال) دراسة في سجلات ووثائق ديوان الأشغال، وغير ذلك من الدراسات التي تناولت الوحدات الأرشيفية للدواوين المختلفة، والمحفوظة بدار الوثائق القومية.

أهمية الدراسة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة طرق الحج المصري، وأوضاعه، وقوافله، والكورينتينات (المحاجر الصحية) المصرية وما يتعلق بها من خدمات صحية على مر العصور، ولكن تأتي أهمية هذه الدراسة أولاً في أنها تلقي الضوء على عدد من إجراءات الخدمات والرعاية الصحية المقدمة بالمحاجر الصحية، أو (الكورنتينات) كما عرفت في تلك الفترة التي تناولتها الدراسة، من خلال الوثائق الرسمية المحفوظة بدار الوثائق القومية كمصدر أصيل من مصادر المعلومات، وهي وثائق جديدة لم يسبق نشرها – على حد علم الباحث، كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال استعراض تفاصيل تنظيم الإجراءات الصحية الحكومية المتبعة في أعمال المحاجر الصحية في مصر، كما تعرضت هه الدراسة لمناقشة بعض المعلومات الواردة في عدد من المراجع التي تناولت هذا الموضوع، وذلك لتصحيح هذه المعلومات المُشككة في قدرات الإدارة المصرية في تقديم الخدمات والرعاية الصحية المطلوبة للحجاج، أو تأكيدها، أو الإضافة عليها مما أوردته الوثائق المستخدمة، وهو ما سعت هذه الدراسة إلى الرد عليه بصورة علمية لتوضيح مدى اهتمام الإدارة المصرية بتقديم هذه الخدمات الصحية من خلال ما ورد في الوثائق الرسمية المصرية.

كما أن هذه الدراسة تناولت وصف عدد من مواقع تقديم الخدمات الصحية في مصر، واحتياجاتها المادية المطلوبة من الأموال، والعتاد، لتقديم هذه الخدمات للحجاج في كل عام، ومنها محجر الطور، وغيره من المحاجر الصحية في مصر، أو تلك التي كانت تقع تحي إشراف الإدارة المصرية، كما أن هذه الدراسة تتناول كيفية تقديم الخدمات والرعاية الصحية المقدمة للحجاج في مصر في فترة شهدت تقلبات سياسية متعددة، ومنها بداية الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م، وانحسار النفوذ العثماني على مصر، والحجاز [٤]،التي باتت تحت نفوذ المملكة العربية السعودية بعد إنشائها عام ١٩٣٢م[٥]، وهذه الأحداث قد أثرت في طرق وآليات تقديم هذه الخدمات الصحية للحجاج المصريين، وأيضًا للحجاج العابرين للطرق البرية والبحرية المصرية، وهو ما يُعد إضافة إلى هذه الدراسات والأعمال السابقة.

من جانب أخر – فإن هذه الدراسة حاولت الكشف من خلال الدراسة الوثائقية عن المصطلحات، والألفاظ، والصيغ، والعبارات الوثائقية التي استخدمت رسميًا في هذا المجال الصحي - خاصة، وكذلك المجالات الإدارية، والمالية، والبحرية، وغيرها من المصطلحات ذات الصلة المستخدمة في الوثائق خلال القرن التاسع عشر، ومستهل القرن العشرين، والتي تعارف عليها، واستخدمها الموظفون الرسميون في تدوين الوثائق والسجلات الرسمية التي أنتجت خلال تلك الفترة، ولم يقتصر الأمر عند رصد المصطلحات، والألفاظ بل تعداه إلى التحليل، والشرح، وربطه بالسياق التاريخي الذي وردت فيه المعلومات، مع ما ورد في المصادر والمراجع التاريخية التي تناولت موضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

١. **الحدود الموضوعية:** تتناول هذه الدراسة موضوع الرعاية الصحية التي قدمتها الإدارة المصرية للحجاج من خلال المحاجر الصحية التي كانت تستقبل الحجاج في كل عام.

٢. **الحدود الزمانية:** حاول الباحث أن يغطي في هذه الدراسة الفترة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين الميلاديين.

٣. **الحدود المكانية:** غطت هذه الدراسة مناطق الحجر الصحي وتقديم الرعاية الصحية التي كانت تقع تحت الإشراف المصري، سواء فيداخل الحدود المصرية، أو تلك التي كانت تقع في حدود الحجاز، ولكنها تحت الإشراف المصري.

مصطلحات الدراسة:

الإدارة المصرية:

قصد بهذا المصطلح في هذه الدراسة دواوين الحكومة المصرية، وإداراتها، ومجالسها الصحية، والمالية، وغيرها بمن فيها موظفين إداريين، وماليين، وأطباء، وعساكر وضباط، والمنوط بهم جميعًا التجهيز والاستعداد لتقديم جميع الخدمات الإدارية، والصحية، والمادية، والأمنية اللازمة للحجاج في مواسم الحج المختلفة، منذ توجههم من مصر إلى الأراضي الحجازية، وحتى عودتهم إلى مصر، ثم ترحليهم ونقلهم إلى بلادهم، أما في الداخل المصري، أو إلى بلادهم بحسب جنسياتهم التي ينتمون إليها خارج القطر المصري[٦].

السلطة الصحية:

هي السلطة المسئولة بشكل مباشر عن تطبيق وتنفيذ الإجراءات الصحية المنصوص عليها في القوانين[٧].

الكورنتينة:

وتجمع في الوثائق على (كورنتينات)، وتدون في بعض المراجع (كورنتيلة) [٨]، وفي الرسم العثماني تدون على(قرانتينه)، وهي: "لفظة إيطالية (Quarantina) وتعني الأربعين، وهي المدة التي يحجر فيها على الأشخاص القادمين من أماكن موبوءة، أو يعتقد أنها كذلك للحيلولة دون انتشار الوباء، كما كانت تطلق على مكان الحجر نفسه"[٩]، ونظرًا لزيادة حركة التجارة في مدينة البندقية، وورود التجار من الشرق محملين بكثير من الأوبئة، فقد كانت تفرض عليهم (الكورنتينة) في موانئ البندقية لمدة أربعين يومًا، ومنها انتقلت اللفظة، وإجراءاتها إلى بلاد البحر المتوسط، ومنها إلى دول العالم كافة[١٠].

الحجر الصحي:

إن عملية (الحجر الصحي) هي: منع دخول أو خروج وباء من الأوبئة التي تقع في مكانًا ما، وفي زمن محدد من الانتشار بين جميع الناس، وحصرها في ذات المكان الذي وقعت فيه، وهو من أنواع "الطب الوقائي" المهمة التي اعتمدتها الدول في العصر الحديث، وإن كان أول ظهوره في الإسلام من أجل وضع أسس الوقاية من الأمراض والعلل بصيغة دينية تضمنت الطهارة، والغسل، والنظافة العامة، والاعتدال في المأكل والمشرب، وتحريم بعض الأطعمة، والابتعاد عن الأماكن التي تنتشر بها أمراض معدية، وكلها إجراءات من شأنها منع وقوع الأمراض والوقاية منها، أو منع زيادة انتشارها إن هي وقعت بالفعل(١١)، وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم: " إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا نزل بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها"(١٢).

(والمحجر الصحي): هو عبارة عن مكان محدد للعزل الصحي في أماكن انتشار الأوبئة التي تحمل خطر العدوى بين الناس، وقد يجرى على الأنسان أو الحيوان أو الأماكن، وتحدد مدته وفقًا لنوع المرض ووقت الحماية منه، وكان يفرض على الأماكن، والمدن، أو حتى أجزاء من المدن، وقد طبقه محمد على باشا على جنود جيشه لفصل المصابين منهم عن الأصحاء حتى لا تنتشر العدوى بينهم، وكان (كلوت بك) هو المشرف على ذلك في محاولة منهم للحفاظ على البيئة الصحة المناسبة في الجيش، وهو ما تطور فيما بعد ذلك ليشمل العائدون من الحجاز بعد مواسم الحج المختلفة(١٣).

وكان (نابليون بونابرت) أثناء الحملة الفرنسية على مصر (١٨٩٧م) قد أمر قائده (كليبر) بعد دخول الإسكندرية مباشرة بإنشاء كورنتينة تضم مستشفيين أحدهما تخصص للمرضى، والثانية تخصص للمصابين والجرحى(١٤).

ويذكر المؤرخ (عبد الرحمن الجبرتي) أنه في بداية **" شهر شوال سنة ١٢١٥** فيه بدا أمر الطاعون فانزعج الفرنساوية من ذلك وجردوا مجالسهم من الفرش وكنسوها وفي ثامنه قال وكيل الديوان للمشايخ إن حضرة ساري عسكر بعث إلي كتابًا معناه إيضاح ما يتعلق بأمر الكرنتينة ويرى رأيكم في ذلك وهل توافقون على رأي الفرنساوي أم تخالفون، **فقالوا حتى تنظر ما هو المقصود** فقال حضرة أرباب الديوان يجب عليهم أن يعملوا الطريق الذي يكون سببًا لانقطاع هذه العلة .....لأن حفظ الصحة واجب ولذا نرى كثيرًا من الناس ولاسيما المتشرعون يستعمل الطبيب عند المرض وغايته حفظ الصحة وما نحن فيه من ذلك **ونذكر لكم أن بلاد الغرب قد اعتمدوا فعل الكرنتينة الآن، فعلماء القاهرة أولى بأن لا يتأخروا عن استعمال الوسائط** إذ قد ربطت الأسباب بالمسببات فقيل له وما الذي تأمرون به أن يفعل فقال هو الحذر لا غير وهو الغاية والنتيجة وهو أنه إذا دخل الطاعون بيتًا ألا يدخل فيه أحد ولا يخرج منه أحد مع ما يترتب على ذلك من القوانين المختصة به وخدمة المريض وعلاجه **"**(١٥).

وفي يوم الأحد سابع عشر شوال سنة ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م ضرب الفرنسيين **"** الكرنتيلة**"**(١٦) على أسواق القاهرة خوفًا من انتشار مرض الطاعون(١٧)، وعلى ما يبدو أن الفرنسيين قد طبقوا أشد الإجراءات المتبعة في الكورنتينات، والمحاجر الصحية في حالة ظهور – أو الاشتباه في ظهور – أحد الأوبئة، ولذلك فقد أورد **"الجبرتي"** هذا النص التالي الذي يدل على تشديد السلطات الفرنسية على تطبيق إجراءات الحجر الصحي في مصر في ذلك الوقت المبكر:

> **".....والتشديد في أمر الكرنتيلة وإزعاج الناس من ذلك وخوفهم من حصول الطاعون وأشاعوا فيما بينهم أن من أصابه هذا الداء في مكان كشفوا عليه فإن كان مريضًا بذلك الداء أخذوا ذلك المصاب إلي الكرنتيلة عندهم وانقطع خبره عن أهله إلا أن كان له أجل باق ويشفى من ذلك ويعود إليهم صحيحًا وإلا فلا يراه**

أهله بعد ذلك أصلاً ولا يدرى خبره لأنه إذا مات أخذه الموكلون بالكرنتيلة ودفنوه بثيابه في حفرة وردموا عليه التراب وأما داره فلا يدخلها أحد ولا يخرج منها مدة أربعة أيام ويحرقون ثيابه التي تختص به ويقف على بابه حرس فإن مر أحد ولمس الباب أو الحد المحدود قبضوا عليه وأدخلوه الدار وكرتنوه وإن مات الشخص في بيته وظهر أنه مطعون جمعوا ثيابه وفرشه وأحرقوها وغسله الغاسل وحمله الحمالون لا غير وأخرجوه من غير مشهد وأمامه ناس تمنع المارين من التقرب منه فإن قرب منه أحد كرتنوه في الحال وبعد دفنه يكرتنون على كل من باشره بغسل أو حمل أو دفن فلا يخرجون إلا لخدمة أخرى مثلها بشريط لا مساس فهال الناس هذا الفعل واستبشعوه وأخذوا في الهرب والخروج من مصر إلي الأرياف لذلك والتوهم بوقوع الفتنة بورود أخبار المراكب إلي أبي قير وتحذير الفرنساوية واستعدادهم وتأهبهم ونقل أمتعتهم إلي القلعة"[١٨].

ومن خلال هذه النصوص يتضح أن المصريين في ذلك الوقت – في مستهل القرن التاسع عشر - لم يكونوا يدركون ما هي (الكورنتينة) أو المحجر الصحي، وما هي الإجراءات التي يجب أن تتبع في الحالات الطارئة عند ظهور الأوبئة والأمراض المعدية في مكانًا ما بين أفراد الشعب، إلا أنه من المؤكد أنهم عرفوا ذلك وطبقوه منذ ذلك العام – وما قبله – مع دخول الفرنسيين إلى مصر، وهو ما استفاد منه (محمد علي باشا) في وقت مبكر من حكمه، حيث بدأ بالتطبيق على أفراد الجيش، ثم طبقه في السنوات التي ظهرت فيها الأوبئة والأمراض المعدية في مصر، وخاصة في مواسم الحج المختلفة التي انتشرت فيها الأوبئة، وذلك لحماية البلاد من شرها – كما يتضح ذلك فيما يلي من هذه الدراسة.

الخدمات الصحية:

يرى بعض الأطباء، والحكومات أن خدماتهم الصحية بمثابة تقديم الخدمات للمرضى، والعمل على شفائهم فقط، ولكن تعريفات الصحة تشير إلى أنها أكثر من مجرد غياب المرض، فنظم الخدمات الصحية يمكن أن تنتج خدمات أخرى غير الصحة :كالراحة، والأمان، والاطمئنان، كما أن إنتاج الخدمات الصحية كأي سلعة له مدخلات عديدة، وتتم داخل وحدات إنتاجية مختلفة منها: العيادات – والمستشفيات – والمعامل، والمباني والتأثيث الطبي، والأجهزة، والأدوات الصحية، ومستلزمات الرعاية الصحية من أدوية، ومعدات، ومواد طبية مختلفة، ووسائل النقل المتعددة اللازمة لنقل المواد، والمعدات، والعاملين في هذه الوحدات الصحية المختلفة[١٩].

أولاً: الدراسة التاريخية:

المحاجر الصحية في مصر في القرن التاسع عشر:

في عام١٢٤٣ه/ ١٨٢٨م أفتتح محمد علي باشا مدرسة الطب في أبي زعبل كأول مدرسة طبية حديثة في مصر، وقد اهتم بزيادة أعداد الأطباء المصريين، وقد أنشئ النظام الدراسي بالمدرسة على غرار النظام الطبي الفرنسي آنذاك، والتي دعمها بإرسال البعثات التعليمية إلى أوروبا، والتي لعبت دوراً مهمًا في التطور التاريخي والثقافي المصري[٢٠].

وقد تعدد الخدمات الصحية التي قدمتها الدولة منذ عصر محمد علي، فقد كان إنشاء مدرسة الطب سببه الرئيس هو خدمة الجيش في الأساس، إلا أن معظم الجهود التي كانت تقوم بها الدولة وجهت نحو مكافحة الأوبئة، والأمراض المتوطنة السائدة، وهو ما تطور تطورًا كبيرًا فيما بعد، حيث شملت هذه التطورات برامج مفصلة للإصلاح الصحي شملت إنشاء المستشفيات المركزية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة بالمدن، والعديد من أوجه إصلاح البيئة الصحية في مصر[٢١].

وقد اختلفت المراجع في تحديد بداية إنشاء وتطبيق إجراءات المحاجر الصحية في القرن التاسع عشر، فبينما تذكر (جولدن صاري يلدز) أن فكرة تطبيق المحاجر الصحية نشأت في الدولة العثمانية عام١٢٤٦ه/ ١٨٣١م، وكان أول ما طبق على السفن التجارية الروسية القادمة إلى الموانئ العثمانية على مضيق البوسفور، وكان الحجر يستمر حوالي عشرة أيام[٢٢]، كما ذكرت أن الإدارة المصرية ممثلة في "مجلس الصحة المصرية" أصدرت لائحة المحاجر الصحية في عام١٢٨٣ه/ ١٨٦٧م، بعد أن تفشى وباء الكوليرا القادم مع الحجاج من إندونيسيا في العام السابق(١٨٦٦م)، حيث أنتقل الوباء إلى مصر من خلالهم، كما أنتقل إلى عدد من بلدان البحر الأبيض المتوسط وأماكن كثيرة من العالم[٢٣].

بينما تشير مراجع أخرى إلى أن (محمد علي باشا) قد بدأ في تطبيق إجراءات الحجر الصحي في مصر أيضًا في ذلك التاريخ (١٨٣١م)، ولأن "الإدارة الصحية للجيش كانت نواة النظام الإداري للخدمات الصحية التي رأسها [كلوت] بك (عام١٢٣٥ه/ ١٨٢٠م) - الذي شكل مجلسًا استشاريًا من الأطباء لوضع سياسة الصحة العامة، لذا فقد كان افتتاح أول مدرسة للطب (عام١٢٤٢ه/ ١٨٢٧م)، أعقبها إنشاء (وحدات الحجر الصحي) بالمنافذ الشمالية عام ١٢٤٦ه/ ١٨٣١م"[٢٤].

كما تشير الوثائق إلى صدور أوامر الجناب العالي (محمد علي باشا) إلي مدير الجهادية بالموافقة علي تنفيذ قرار مجلس عموم المالية المتعلق "بتطبيق أصول الكورنتينة علي الحجاج العائدين من قطر الحجاز بمناسبة ظهور وباء الكوليرا، وذلك في عام ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٦م"[٢٥]، "فكانت بداية إنشاء المحجر الصحي في مصر في (بئر عنبر)، قبل أن ينتقل إلى (مدينة الطور) بسبب تغيير طريق الحج الذي استخدمت فيه السكك الحديدية المصرية حتى السويس"[٢٦].

وأيًا كانت البدايات، فإنه من المسلم به أن الدولة المصرية اهتمت بالمحاجر الصحية كجزء من مهمتها في تقديم خدمات الرعاية الصحية التي كانت توفرها لجميع المواطنين، والمقيمين من غير المصريين، وكذلك العابرين لحدودها على جميع الاتجاهات، وخاصة في مواسم الحج في كل عام.

لقد كانت المسائل الصحية موضع عناية الدولة المصرية طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد كان في مصر عدد من نوابغ الأطباء الذين وجهوا همتهم جميعًا إلى تحسين الأحوال الصحية بشكل عام في مصر، وفي مواسم الحج بصفة خاصة، وكان للإدارة الصحية فضل كبير في مقاومة الأمراض، ومكافحة الأوبئة، وخاصة وباء الكوليرا الذي حل بالبلاد عام١٢٨١ه/١٨٦٥م، وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة في ذلك العصر، ولذلك فقد توجهت الدولة إلى إنشاء العديد من المستشفيات في عموم القطر المصري، وخاصة في منطقة السويس والقنال التي يمر بها الحجاج، وقد زادت أعداد هذه المستشفيات الجديدة في عصر الخديو إسماعيل الذي أنشأ بمحافظة السويس المستشفى الأميري، وكانت تتسع لعدد ٤٠ سرير، والمستشفى الأوربي وكانت تتسع لعدد ٥٠ سريرًا[٢٧].

وهو ما استدعى أيضًا من الإدارة المصرية أن تتخذ التدابير اللازمة في تجهيزات الموسم التالي لعام١٨٦٧/١٢٨٣م، حيث أقدمت على إنشاء نقاط صحية دائمة على سواحل البحر الأحمر، كما صدرت لائحة الحجر الصحي الصادرة من (مجلس الصحة المصري) في ذلك العام[٢٨]، وبناءً على هذه اللائحة فقد شكل مجلس الصحة المصري هيئة مكونة من ثلاثة أطباء مصريين تقرر إرسالهم إلى كلٍ من: جدة، ومكة، وينبع، والمخا، وقد تنبهت الإدارة العثمانية إلى أن هذا الإجراء من جانب الإدارة الصحية المصرية قد أفقدها السيطرة على الحجاز[٢٩]، وهو ما يعني من الناحية السياسية أن الإدارة العثمانية فقدت جزء من إشرافها على ولاية الحجاز، لذلك فقد صدرت الأوامر العثمانية إلى الإدارة المصرية بعدم إرسال الأطباء إلى خارج الحدود المصرية، كما قرر مجلس الصحة في استانبول إنشاء المحاجر الصحية للحجاج القادمين من الهند، وجاوة، واليمن[٣٠].

أضف إلى ذلك، أنه لما كانت مصر ترعى الحرمين الشريفين طوال القرن التاسع عشر[٣١]، وأوائل القرن العشرين، وهو ما دعى مصر إلى أن تقدم كامل الرعاية الصحية إلى أولئك الحجاج المتوجهين إلى الحرمين سواء كانوا من المصريين، أو أولئك القادمون من البلاد الأخرى، والذين كانوا ينضمون إلى ركب محمل الحج المصري في رحلة الذهاب المتوجهة إلى الأراضي الحجازية، أو أثناء رحلة العودة، من خلال الطرق البرية، أو الطرق البحرية.

فقد كانت المحاجر الصحية هي **"الحاجز البشري الامتصاصي "** الرئيس لانتشار الأوبئة بين الحجاج القادمون من مواسم الحج كل عام، كما كان التطعيم ضد الأمراض، والاهتمام بالصحة العامة، حواجز أخرى تسعى الدول لنشرها على أراضيها لمنع انتشار الأوبئة المختلفة بأنواعها، وكانت أخطر هذه الأوبئة والأمراض وأكثرها انتشارًا – في سنوات مختلفة – هي أوبئة الكوليرا، والطاعون، والجدري[٣٢]، و أمراض الكبد، والجهاز الهضمي (الدوسنتاريا - الزحار)، والتيفويد، وأمراض الصدر، والاحتقانات الدماغية، وضربات الشمس، وأمراض العيون[٣٣]، وكان السبب الرئيس في انتقال وتفشي هذه الأوبئة هو نقلها من البلاد المختلفة مع الحجاج إلى مواضع تجمعهم قبل الانتقال إلى مكة، أو أثناء، أو بعد الوصول إلى الأراضي الحجازية[٣٤]، ففي عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٥م على سبيل المثال –كما سبق الإشارة لذلك- انتقل وباء الكوليرا إلى مكة مع بعض الحجيج من إندونيسيا، وقد انتقل في نهاية الموسم إلى مصر، وعدد من دول البحر المتوسط، وأجزاء كثيرة من العالم[٣٥].،كما ظهر وباء الكوليرا مرة أخرى في الحجاز في موسم الحج لعام ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م، وقد انتشر في أنحاء مصر بعدها بثلاثة أشهر ليخلف ٤٢,٠٠٠ حالة وفاة، ومنها إلى سوريا وفلسطين والعراق، ومنهم إلى بعض البلاد الأوربية خلال عامين[٣٦].

وقد ارتبطت إقامة المحاجر الصحية على الأراضي المصرية وتحديثها دوريًا، بتقليل نسب أعداد الوفيات من الحجاج المسلمين، فبلغت نسبة الوفيات وفقًا للوثائق نسبة لا تتجاوز ٣,٥% من أعداد الحجاج، خاصة بعد تطوير كورنتينة الطور، وتحديث خدماتها[٣٧].

فقد تضمنت أعمال الكورنتينات في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين العديد من النشاطات التي تندرج تحت ما يسمى بالرعاية الصحية، ومن أوجه الرعاية الصحية التي قدمتها إدارة الكورنتينات اهتمامها بعملية (تبييض النحاس) [٣٨] للأواني المستخدمة في الكورنتينة، أو في المستشفيات التابعة للمحاجر الصحية[٣٩]، وكان هذا الإجراء يتم كلما كانت هناك حاجة لذلك، للمحافظة على صحة المرضى، والأصحاء من الحجاج القادمين إلى الأرضي المصرية[٤٠].

كما اشتملت أوجه الرعاية الصحية بالكورنتينات عددًا من الأعمال الاحترازية التي تمثلت في بعض أعمال واختصاصات حكيمباشي (كورنتينة الطور) الذي كان يقوم بالكشف على "ترعة الاسماعيلية"[٤١]، والتي كانت تمثل أحد موارد المياه العذبة للحجاج المقيمين في الكورنتينات المصرية، وقد كان الحكيم باشي يقوم بالتفتيش على الترعة ويوجه بتطهيرها سنويا "وإزالة الحشائش النباتية منها"، وذلك لأنها كانت على ما يبدو أحد مسببات الأمراض وانتشارها بين الحجاج، حيث كانت مياهها " تتعفن" كما وصفتها الوثائق، وكان يشترك في هذه المهام كل من مهندس القنال، وعدد من العمال لتطهير الترعة، وكانت تبدأ هذه العملية في شهر شوال أي قبل موسم الحج بشهرين[٤٢]، إلا أن المكاتبات في هذا الشأن كانت تتم ما بين كل من محافظة السويس وديوان الداخلية ومجلس الصحة منذ بداية العام[٤٣].

<u>الاستعدادات والإجراءات الصحية في المحاجر:</u>

كانت إدارة المحاجر الصحية تقوم بتدوين جميع البيانات الدقيقة عن الحجاج الذين يدخلون إلى المحجر الصحي[٤٤]، حيث كان الحجاج يمضون مدة تتعدى الأربعين يومًا في كورنتينة الطور، وكان معظم من ينتظرون هذه المدة من الحجاج الفقراء، وكانت الإدارة المصرية تعجل دائما في تسفيرهم إلى

بلادهم من أجل تقليل النفقات على " طرف الميري"، ودرء شكواهم المتكررة من طول بقائهم بالكورنتينة، ولذلك كانت يتم تجميعهم في كورنتينة عيون موسي انتقالاً من كورنتينة الطور، أو من ميناء ينبع، أو من جدة[٤٥]، ونقلهم بالسنابيك إلى عيون موسى من أجل نقلهم إلى بلادهم بالوابورات الأجنبية بالأجرة التي تلتزم الحكومة المصرية بتحملها سنويًا[٤٦].

وفي عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م عندما وردت الأنباء إلى مجلس الصحة المصرية عن تفشي وباء الكوليرا في المدينة المنورة، صدرت الأوامر العاجلة باتخاذ "الطرق القوية وبذل الهمم الكلية في اجرى التحفظات الصحية وضرب الكورنتينة على واردات الأقطار الحجازية وأنه يصير استعداد جهتي العريش وجبل الطور لرسم الكورنتينة بها على تلك الواردات..." [٤٧].

وعندما علمت السلطات المصرية بتفشي وباء الكوليرا في المدينة المنورة في موسم حج عام ١٢٨٨هـ، صدرت التعليمات بتحويل جميع الواردات من جدة إلى جبل الطور الذي تقرر إقامة الكورنتينة فيه، كما صدرت التعليمات بتعيين عدد من الأطباء، والمساعدين ومعهم ١٠٠ من العساكر بضباطهم وأسلحتهم وذخيرتهم، وخيامهم لكل من جدة والطور، وإرسال البقسماط والأرز اللازم لغذاء الفقراء من الحجاج، مع إرسال المزيد من الخيام لمن يحتاج إلى مأوى خلال فترة الكورنتينة من مرضى الحجاج والمحتاجين، وقد تقرر أيضًا تحويل ما يرد من ميناء ينبع وما حولها من موانئ إلى ميناء العريش[٤٨].

أما في حالة احتمال ظهور الأوبئة في الحجاز، فقد كان يصل الأمر إلى التوصية بمنع الحج المصري في ذلك العام الذي يظهر فيه، ومن ذلك أن أوصى(القومسيون الصحي) بمنع الحج في شهر مارس من عام ١٨٩٨م، وذلك عندما وردت إليه الأخبار بأن وباء الكوليرا بدأ في الظهور في الحجاز – قبيل موسم الحج، ولكن القرار النهائي أتخذ بعد اجتماع مجلس النظار في (١١ مارس) برئاسة الخديو، حيث اتخذ قراره بعدم منع الحج في هذا العام لمن يريد الحج، **"ولكن على شرط أن يمنع من العودة إلى مصر إذا ظهر الطاعون في الحجاز، واشترط على كل حاج أن يكتب تعهدًا بما تقدم قبل سفره، وأن يثبت اقتداره على دفع نفقات السفر ذهابًا وإيابًا ونفقات إقامته ومن معه لمدة ستة شهور"**[٤٩].

ومن ضمن استعدادات الكورنتينة أن يتم تجهيز وابور لنقل البوستة، والأخبار في وقت إقامة الحجر الصحي، وكانت تصدر الأوامر لديوان البحرية لتجهيز الوابور اللازم لذلك، ومعه فلوكة بكامل عمالها قبل إقامة الحجر وعودة الحجاج بفترة زمنية مناسبة[٥٠].

وكان بعض الحجاج يصطحبون أطفالهم معهم في مواسم الحج، ومن ذلك أن موسم الحج لعام ١٢٩٥هـ /١٨٧٨م تواجد عدد ٤٩ طفلاً تحملت إدارة الكورنتينات مصاريف إقامتهم، وسفرهم مع ذويهم من وإلى بندر الطور والموانئ المصرية المختلفة[٥١].

أما في العريش فقد كانت الكورنتينة على السفن والبضائع الوارد من البلاد العربية التي اعتبرتها السلطات المصرية "مشبوهة ومزفرة"، وقررت أن تفرض الكورنتينة في العريش مدة (١٠ أيام) على هذه الواردات، فإذا توفي أحد أثناء السفر إلى العريش فتفرض الكورنتينة لمدة (١٥ يومًا)كاملة منذ وصول السفينة إلى ميناء العريش، وإذا توفي بها أحد أثناء مدة الخمسة عشرة يومًا الأولى تفرض عليها مدة مماثلة قدرها خمسة عشر يومًا أخرى، وذلك على جميع القوافل الواردة إلى العريش أو العقبة – أيضًا - برًا أو بحرًا[٥١].

ولما كان (المصلح) [٥٢] من ضمن المواد الغذائية الأميرية (الحكومية) التي تنقل من الملاحات القريبة من الحجاز إلى سواكن وغيرها من المدن، فقد فُرضت عليه الكورنتينة لمدة عشرة أيام في ميناء الوجه، ومع ذلك كانت السفن التي تنقل (المصلح) تفرض عليها مدة الكورنتينة للمدة المقررة مثلها مثل جميع سفن التجار التي تنقل البضائع المختلفة، وقد صدرت الأوامر بأن تتوقف حركة هذه السفن التي

تحمل المصلح وغيره من البضائع، وألا تنقل إلى ميناء الوجه مدة عمل الكورنتينة على الحجاج بعد انتهائهم من أداء فريضة الحج في طريق عودتهم إلى بلادهم(٥٣).

كما فرض (مجلس الصحة) الكورنتينة على السفن الواردة من البلاد العربية التي تحمل على متنها البضائع المختلفة، وكانت مدة الكورنتينة تفرض على هذه السفن مدة خمسة أيام، وتصل إلى عشرة أيام في بعض الأحيان، وقد تطلب الأمر أن تأتي هذه السفن إلى موانئ الطور، وعيون موسى "ببطانطة نظيفة"(٥٤).

كما لم يؤذن للسفن الواردة من بلاد العرب بالمرور من منطقة القنال إلا بعد إتمام إجراءات الحجر الصحي على هذه السفن، فإن كانت تحمل أفرادًا وبضائع عادية ليس لها علاقة بالحج والحجاج ، كانت تمر على ميناء السويس ليفرض عليها كورنتينة احترازية لمدة خمسة أيام فقط في عيون موسى، وبعدها يصرح لها التوجه لبلادها، وإن كان بها من الحجاج أو العساكر فتوجه إلى كورنتينة الطور لتقضي بها عشرة وبعدها توجه إلى السويس، وعند وصولها تبقى لمدة يوم واحد للكشف الطبي الاحترازي، فإن كانت خالية من الأمراض تعود إلى السويس ومنها إلى البلاد التي تقصدها من خلال البحر، أما إذا كانت متوجهة إلى داخل القطر المصري فتوجه إلى كورنتينة عيون موسى لمدة ٢٤ ساعة للاطمئنان على صحة من فيها، ومن ثم الإذن لها بالمرور إلى الداخل المصري.؛ أما إذا كانت السفن تحمل من الحجاج، أو العساكر وبها أمراض تستدعي بقاءها، فتفرض عليها الكورنتينة بالمدة الكاملة حتى يطمئن القائمون على صحة من فيها وخلوها من الأمراض الوبائية(٥٥).

وكانت (إدارة مجلس الصحة البحرية) قد قررت طرد قافلة للحجاج وصلت لجهة القنال بدون أن تستوفي الكورنتينة المقررة عليها، وأصدر مجلس الصحة توصياته إلى ناظر الداخلية بأن تعود هذه القافلة إلى كورنتينة الطور من أجل أن تستوفي مدة الكورنتينة المقررة قبل استقبالها بالأراضي المصرية، ولذلك فقد صدرت أوامر ناظر الداخلية إلى نظارة الجهادية بإرسال العساكر اللازمة لجهة الطور من أجل تأمين فرض الحجر الصحي عليها، كما تقرر بأن يرسل بلوك من العساكر لجهة العقبة لطرد هذه القافلة وإرسالها لجهة الطور(٥٦)، وعندئذ استعانت إدارة محافظة السويس - بعد الإذن من نظارة الداخلية- بالعربان الخيالة في طرد هذه القافلة وتوجيهها إلى جهة الطور لاستيفاء مدة الحجر الصحي المقرر، وهذا ما يدل على تشدد الإدارة المصرية في تنفيذ أعمال الكورنتينات على كل ما يدخل إلى الأراضي المصرية من أي جهة كانت(٥٧)، وذلك " للوقاية بذلك على القطر المصري"(٥٨).

وكان مجلس الصحة يطلب من ديوان الجهادية في كل عام تكليف أحد (الوابورات) وتجهيزه للمرور على سواحل البحر الأحمر فترة الكورنتينة، لرصد أي مخالفات قد تظهر في البحر من السفن، والبواخر التي تمر في الحدود البحرية المصرية، وإجبارها على التوجه للكورنتينة إذا لزم الأمر(٥٩).

وعلى ما يبدو أن إجراءات الحجر الصحي في الموانئ المصرية لم تكن تطبق فقط على الحجاج، بل إنها تعدت ذلك لتطبق على جميع القادمين إلى مصر، ومن ذلك أن صدرت مكاتبة وكيل الخارجية المصرية إلي وكيل وزارة الصحة العمومية يطلب فيها السماح لـ "محمد بك عبد الله" بدخول إلى القطر المصري بدون تطبيق إجراءات الحجر الصحي، مع أنه لم يكن من الحجيج القادمين من الحجاز(٦٠).

أيضًا فقد فرضت الكورنتينة على جميع السفن القادمة إلى الأراضي المصرية من أي جهة بالعالم، سواء كانت تحمل حجاجًا أو غيرهم، ومن ذلك أن فرضت الكورنتينة على إحدى السفن الفرنسية التي كانت تحمل عساكر فرنسيين، وبعد أن فرضت عليهم الكورنتينة(الحجر الصحي) تبين لإدارة الحجر الصحي بالسويس أن بعض هؤلاء العساكر كانوا مصابون بداء الكوليرا، وقد أعدت لهم كورنتينة خاصة تكونت من عدد من الخيام والصهاريج والسقاءين، وتم استدعاء مفتش صحة الطور، ومأمور كورنتينة

الطور لخدمة السفينة التي استقرت بميناء السويس، كما أرسلت المؤونة اللازمة لهم مدة إقامتهم بالحجر الصحي، وقد تابع قنصل دولة فرنسا الموقف، حيث وصل إليهم في اليوم التالي لوصولهم إلى السويس[٦١].

المحجر الصحي في الطور[٦٢]:

ترجع بداية الحجر الصحي بالطور إلى عام١٢٧١ه/١٨٥٥م[٦٣] [٦٤]، حيث أرسلت أول فرقة مكونة من طبيب وأربعة حراس صحيين مصاحبين له من قبل "الإدارة الصحية" التي أصبحت فيما بعد " مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية"، وكان من اختصاصها الأساس أن تشرف على قوافل الحجاج القادمين من الأراضي الحجازية، ولم يستخدم محجر الطور فيما بعد إلا في عام١٢٧٨م/١٨٦٢م، حيث تم الحجر على الحجاج القادمين إليه لمدة خمسة أيام فقط[٦٥]، ومنذ عام١٣٠٩ه/١٨٩٢م اعتبرت مدينة الطور تمثل أفضل موقع يمكن أن تقام فيه الكورنتينة، أو (المحجر الصحي) [٦٦].

وخلال تلك الفترة، أبدت العديد من الدول الأجنبية اهتمامها بالحالة الصحية المصاحبة لمواسم الحج سواء قبل أو بعد انتهائه، خاصة أن الأوبئة قد انتشرت في سنوات متعاقبة بعد أداء مواسم الحج، لذلك عُقدت عدة مؤتمرات صحية عالمية لمناقشة هذا الموضوع، وكان من بينها مؤتمر باريس الأول عام (١٨٥١م) الذي عقد لاتخاذ التدابير الصحية المناسبة لوقف زحف وباء الكوليرا القادم من الولايات العثمانية، كان من أهم قراراته أن نتج عنه "معاهدة باريس الصحية ، والتي أكدت على مجموعة من التنظيمات الصحية ، لمنع انتشار الأوبئة والأمراض بين الحجاج "، ثم كان المؤتمر الصحي الثاني الذي عقد "في استانبول عام (١٨٦٦م) لدراسة الحالة الصحية في البحر الأحمر والولايات العثمانية، ومنها الحجاز، وخرج المؤتمر بمجموعة من القرارات أهمها :

- تأسيس محاجر صحية على سواحل البحر الأحمر .
- تشكيل هيئة تُكَلَّف بخدمة الضبط الصحي "بمكة المكرمة" [٦٧].

وفي هذا المؤتمر المنعقد في عام ١٨٦٦م في الأستانة، تقرر ولأول مرة أن يكون (بندر الطور) محجرًا صحيًا لجميع مراكب الحجاج القادمة من الأراضي الحجازية، وذلك بعد أن تفشى وباء الكوليرا في عام ١٨٦٥م[٦٨].؛ وقد تأكدت هذه التوصية في مؤتمر البندقية المنعقد في عام (١٨٩٢م)، حيث أوصى المؤتمر باعتبار (محجر الطور) كمحجر أساس، على أن ينشأ فيه (مرفأ) أساس ترسو فيه سفن، وبواخر الحجاج القادمة من الأراضي الحجازية[٦٩].

ولم يكن لمحجر الطور أية مبانٍ في بداية إنشائه، حيث كانت مصلحة الصحة العمومية[٧٠]، مع ديوان الداخلية، ومحافظة السويس يجهزون للمحجر المستلزمات اللازمة لإقامته كل عام، ومن ذلك أن كانت الحكومة تستأجر المباني الملائمة الجاهزة لإقامة العساكر والعمال بها ، ومن ذلك أن تم تأجير منزل من أحد أهالي بندر الطور لإقامة العساكر فيه من عام ١٢٨١ه/١٨٦٤م، واستمر تأجيره إلى ما بعد عام ١٢٨٦ه/١٨٦٩م بأجرة شهرية قدرها (١٠٠ قرش) [٧١]، كما كانت إدارة الكورنتينات تعتني بإقامة الخيام اللازمة لأعمال الكورنتينة في الطور وعيون موسى، وكانت هذه الخيام تتكلف مبلغ يصل إلى (٥٠ ألف قرش) لنقل هذه الخيام، ونصبها، وترميمها – إن تطلب الأمر سنويًا، فعندما علمت محافظة السويس بقدم وتهالك الخيام المستخدمة لمحجري الطور وعيون موسى[٧٢]، وقلعة الوجه، والعقبة[٧٣]، اقترحت أن يتم تفكيك الأكشاك الخشبية المقامة في الطريق الواقعة ما بين الإسماعيلية والسويس، ونقل أخشابها إلى الكورنتينات بدلاً من الخيام المتهالكة التي لم تكن مناسبة لإقامة الحجاج بها[٧٤].

وظل الأمر على حاله حتى أصبح المحجر الصحي بالطور هو المحجر الرئيس في مصر، وكانت الإدارة المصرية توليه اهتمامًا كبيرًا بسبب أعداد الحجاج المتزايدة التي كانت تمر من خلاله إلى الأراضي

الحجازية، وتلك التي تعود إليه بعد نهاية أداء الفريضة، وكانت الإدارة المصرية تشترط على كل الحجاج المصريين، وغير المصريين العائدين من الحج عبر أراضيها أن تطبق إجراءات الحجر الصحي عليهم في محجر الطور(٧٥).

ومنذ عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م بدأت الحكومة المصرية في إنشاء المباني اللازمة في مدينة الطور من أجل أعمال الكورنتينات، فقد تقرر في ذلك العام بناء مندرة وأربعة مخازن يمكن استخدامها في أعمال الكورنتينة المقامة في الطور كل عام، وكان يشرف على عمليات البناء مهندسين بندر الطور(٧٦)، وهذه بداية الأبنية الثابتة التي اتخذت كبديل عن الخيام التي كانت ترسل وتنصب كل عام استعدادًا لموسم الحج وتجهيز الكورنتينة(٧٧) (٧٨).

في عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م تقرر بناء محل لكورنتينة الطور لأعمال الكورنتينة وقد تكلف البناء مبلغ ٢٨٥٢٤ قرش، وتقرر أن يخصص هذا البناء لإقامة البلوكباشية والعساكر المقيمين بجهة " طور البحر"، مع استخدامه في تخزين ما يلزم من مستلزمات الكورنتينة كل عام(٧٩).

وفي عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م تقرر أيضًا أن يقام الحجر الصحي للحجاج في مدينة الطور، وذلك بعد أن كان يقام في السنوات السابقة على هذه السنة في محافظة (الوجه) بالأراضي الحجازية، وقد ترتب على ذلك أن تم نقل جميع مستلزمات وأدوات الكورنتينة من جهة الوجه إلى مدينة الطور لإقامة الكورنتينة، حيث استخدم في ذلك "وابور الطور" لنقل هذه المستلزمات والمعدات والأدوات اللازمة التي كانت قد وصلت بالفعل إلى جهة الوجه، وقد استعان مجلس الصحة المصرية بكورنتينة عيون موسى للمساعدة في أعمال الحجر الصحي التي تقرر إجراؤها في مدينة الطور في ذلك العام(٨٠).

إلا أنه حتى عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م لم يكن لكورنتينة الطور مباني كاملة تستوعب جميع خدماتها المطلوب تقديمها، ولذلك فقد قررت الحكومة المصرية أن تستخدم ما لديها في هذه المنطقة من مبان لعمل الكورنتينة، ففي ذلك العام (١٢٩٥هـ/١٨٧٨م) صدرت الأوامر باستخدام المكان المعد لإقامة بلوك باشي الطور، والقواصة الذين معه لإقامة سانيتاه الطور، كما كانت إدارة الكورنتينة تستأجر المخازن اللازمة لأعمال الكورنتينة مدة الحج(٨١).

وبعدما تم إنشاء المحاجر الصحية في كل من تبوك، ومدائن صالح، بدأت الإدارة المصرية في التخفيف على الحجاج الذين يأتون إلى حدودها وقد مروا على أحد هذين المحجرين، ويحملون شهادة خلو من الأمراض، وذلك بإعفائهم من الدخول إلى محجر الطور مرة ثانية، حتى أن الخديو عباس حلمي الثاني لم يفرض عليه تطبيق الحجر في أيًا من الإسكندرية، أو الطور عند عودته من الحجاز بعد أدائه وأسرته لفريضة الحج عام ١٩١٠م، لأنه قد فرض عليه الحجر الصحي في (محجر تبوك)، ولذا تتضح أهمية الطريق الذي كان يستخدمه الحاج أثناء سفره إلى الحجاز والعودة منها، وعلاقة هذه الطرق المختلفة بالمحاجر الصحية المنتشرة على الحدود المصرية، وتلك التي أقيمت - في وقت متأخر - في بلاد الحجاز(٨٢).

وفي عام١٣٢٩ه/١٩١١م صدرت مذكرة اللجنة المالية بالموافقة على "فتح اعتماد خصوصي لمجلس الصحة والمحاجر البحرية لإنشاء ثماني أكشاك بمحجر الطور تخصص لإقامة المصابين بأمراض وبائية والمشتبه فيهم"(٨٣).

وتشير الوثائق والسجلات إلى أن الحجاج في مصر كانوا يفضلون استخدام خط السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس في رحلة الذهاب إلى الحجاز، بينما كان كثيرًا منهم يفضلون خط السكة الحديدية الحجازية للوصول إلى حيفا، ومنها إلى الإسكندرية عن طريق البحر المتوسط وذلك في رحلة العودة من الأراضي الحجازية(٨٤).

كما تشير الوثائق إلى استخدام الطرق البرية بدلاً من الطرق البحرية في مستهل القرن العشرين، ومن ذلك أن صدرت العديد من التلغرافات والمكاتبات المتعلقة بتحديد أجرة الجمال المزمع استخدامها في حج عام ١٣٢٠ه/١٩٠٣م[٨٥]، كما وردت مكاتبة نظارة المالية إلى مجلس النظار لطلب الموافقة على الشروط التي تم إبرامها مع أحد متعهدي الجمال المستخدمة في محمل عام١٣٢٧ه/١٩١٠م[٨٦].

وقد لاقت قوافل الحج التي اتخذت الطريق البري كثير من المشكلات أهمها المشكلات الأمنية بسبب تعرض البدو لهذه القوافل في بعض الأعوام، فتشير الرسائل المتبادلة بين ولاية الحجاز والحكومة المصرية عن وجود هذه المشكلة التي كان سببها تعرض البدو للمحمل الشريف وقطع الطريق عليه في عام١٣٣٠ه/١٩١٢م[٨٧].

أضف إلى ما سبق أن محجر الطور حتى عام ١٣٥٦ه/١٩٣٨م كان قد تطور بالقدر الذي مكنه من استيعاب جميع الحاج القادمين إليه خلال موسم الحج، وتطبيق أعلى درجات الرعاية الصحية والطبية، مع الاستعداد الجيد – من وجهة نظر الباحث - فقد كان محجر الطور يشتمل على:

- ثلاث مستشفيات أنشأت في الأعوام ما بين ١٩٠١م – ١٩٠٤م، وكان كل منهم يتكون من عنبرين، وكان أحد هذه المستشفيات مخصص للرجال والثاني مخصص للنساء وكل منهما يسع لعدد ١٨ شخصًا، أما المستشفى الثالث فيه قسمين أحدهما للرجال والأخر للنساء[٨٨]، هذا بالإضافة إلى مستشفى العزل التي بنيت فيما بعد في عام ١٩١٢م، وكانت تسع لعدد ٢٨ شخصًا[٨٩].
- كما أحتوى محجر الطور حتى ذلك العام – ١٩٣٨م – على مكاتب للمدير والموظفين الإداريين، ومخازن مركزية، ومبنى القوى المحركة وكان يتكون من ثلاثة عنابر تحتوي على :(حجرة القزانات، وحجرة الآلات، وحجرة الآلات المحركة)، والمعامل، ومساكن الجند، ومبنى متعهد توريد الأغذية، ، ومكتب البريد، ومكتب التلغراف، ومكتب الجمارك، ومكتب اللاسلكي[٩٠].

وحتى عام١٣٥٦ه/١٩٣٨م، وقبل الحج بشهرين على الأقل، كان يتم تكوين لجنة من كبار موظفي مصلحة الكورنتينات، ومحجر الطور، حيث تجتمع اللجنة المكونة من : رئيس مجلس الكورنتينات، ومفتش عام مجلس الكورنتينات، وسكرتير عام مجلس الكورنتينات، ومدير محجر الطور، ورئيس قلم الحسابات، ووكيل قلم الهندسة، ورئيس قلم المخازن، وكانوا في هذا الاجتماع يقدرون أعداد الحجاج في الموسوم القادم، على ضوء البيانات التي تصل إلى المجلس من الحكومة المصرية، ومن مختلف البلاد التي يحج أهلها ويمرون بمصر، ويمرون تحديدا بمحجر الطور عند عودتهم، ومن ثم تقوم اللجنة بتحديد عدد الموظفين اللازمين في كل قطاع خدمي بالكورنتينة، حيث يتم تكليف من يلزم للاستعداد للذهاب للطور لتسلم مهام عمله[٩١].

وكانت إدارة كورنتينة الطور تقوم بعمل الاستعدادات اللازمة للموسم قبل بدئه بشهرين، ومن ذلك أنها توزع الأعباء على الموظفين المكلفين كل في اختصاصه المنوط به بعمل : توصيل سكك حديد (ديكوفيل) إلى أخر الأرصفة، وتجهيز سيارات الركوب، وتنظيف ماكينات المغسل، ودهن "القطاير" ونزولها للبحر، وتنظيف جميع المباني، واستلام وجرد الأجهزة والمعدات، وتشغيلها وتجربتها، وتجربة ماكينات تعقيم المياه، وإعداد محلات إقامة حجاج الدرجة الأولى، وتركيب آلات تدفئة المياه وتجربتها، وفحص جميع كوالين الأبواب، وأقفال النوافذ، وغير ذلك من الأعمال التي تستعد بها الكورنتينة كل عام قبل موسم الحج بشهرين[٩٢].

وعند وصول البواخر من جدة كانت ترسل برقية لاسلكية لمحجر الطور عند قيامها من جدة، ويذكر في هذه البرقية البيانات التالية: اسم الباخرة، وتاريخ وساعة قيامها من جدة، وعدد الحجاج بالتقريب، كما ترسل الباخرة برقية أخرى إلى مندوب وزارة الداخلية بالمحجر، وقبودان ميناء الطور توضح ما يلي: تاريخ، وساعة وصولها للطور، وعدد من يطلب منهم غرفًا في الدرجة الأولى، وكذلك توضيح أعداد المرضى على الباخرة، وبناء على هذه المعلومات تعطى الأوامر للأطباء، ورؤساء العمال للاستعداد لاستقبال الباخرة، كل فيما يخصه من أعمال، ثم ترسل الباخرة في المرحلة الأخير برقية ثالثة تخطر فيها إدارة المحجر بساعة وصولها بالضبط إلى ميناء الطور، حيث ينزل إليها في استقبالها مدير المحجر، أو الطبيب النوبتجي، ومعهما باشكاتب المحجر، وعند وصول الباخرة تؤخذ منها المستندات التالية(٩٣):

الاستجواب بعد استيفائه موقع من قبودان الباخرة وطبيبها، وشهادة مقاس الباخرة، وشهادات الوفاة إذا كان على الباخرة وفيات، ومذكرة موقعة من قبودان الباخرة توضح " ما إذا كانت الباخرة تقل حجاجًا أجانب، وقائمة بأسماء الحجاج الذين يرغبون في الإقامة بالدرجة الأولى، وقائمة بأسماء طاقم الباخرة، وبعد إتمام هذه الإجراءات ترسل البرقية التالية إلى مصلحة الكورنتينات بالصيغة التالية:

"وصلت الباخرة..... وعليها.....حاجًا حسب إقرار القبودان..... وفاة .....مريض بأمراض معدية".

ومع كل هذا الاهتمام الذي أولته الإدارة المصرية للمحجر الصحي بالطور قرابة قرن كامل من الزمان تأتي بعض الكتابات التي اعتمدت على معلومات غير مؤكدة – أحيانًا - لتشكك في هذه المجهودات المتواصلة لتحسين وتطوير محجر الطور، فقد ذكر (الدكتور سهيل صابان) "أن الحكومة المركزية في استانبول كانت تقوم ببعض الإجراءات واتخاذ الاحتياطات المبكرة في الحجاز لتوفير أوضاع صحية أمنة لحجاج بيت الله الحرام، منها وضع المحاجر الصحية في كل من جزيرة كمران، وميناءي مخا، وينبع، وغيرهما من الموانئ حسب الحاجة، كما كانت ترسل لجنة صحية إلى الحجاز قبل موسم الحج بثلاثة أشهر تقريبًا"(٩٤)، وهذه المعلومات واردة في التقارير والمراسلات العثمانية المحفوظة في الأرشيف العثماني، ويختتم (سهيل صابان) ما ذكره بما ورد في تقرير أحد (الأطباء المصريين) الذي أنتدب إلى الحجاز في شهر سبتمبر عام ١٨٩٣م عندما ظهر الوباء في الحجاز، وهذا "التقرير تمت ترجمته إلى اللغة التركية وحفظ مع باقي التقارير في الأرشيف العثماني"(٩٥).

ويرى الباحث أن الدكتور(سهيل صابان) قد أصاب الحقيقة بذكره أن التقارير التي كان يُعدها الأطباء المصريين كانت تترجم إلى اللغة التركية، وترسل إلى الأستانة لحفظها، وقد أكد ذلك في ملخص دراسته بقوله إن: " التقرير الذي قدمه الطبيب المصري إلى الباب العالي عن الأوضاع الصحية في موسم حج عام ١٨٩٣/١٣١٠م المحفوظ في الأرشيف العثماني....."، فكيف يقدم طبيب مصري مكلف من الإدارة المصرية تقريره إلى الإدارة التركية؟، وهو ما يوضح كم المعلومات التي أوردها عدد من المؤلفين الأتراك، وغيرهم ممن استعانوا بهذه التقارير المترجمة حول هذا الموضوع، والتي اعتمدوا فيها على وثائق الأرشيف العثماني، وهي في حقيقة بعضها وثائق وتقارير مصرية مترجمة إلى التركية، نشأت ودونت بسبب الاهتمام والنشاط المصري الدائم والمكثف في هذا الشأن.

> ولذلك فأن الكاتبة التركية (جولدن صاري يلدز) كانت قد ذكرت في كتابها: (الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥ – ١٩١٤م) أن:" الإدارة المصرية اتخذت قرار انتظار الحجاج بمحجر طور سيناء، لدى عبورهم قناة السويس، بسبب انتشار وباء الكوليرا عام١٣٠٧-١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م، لكنها لم تقدم للحجاج أية تسهيلات أو مساعدات، فكانوا يلقون عنتًا ومشقة في الحجر. ..... وقد تعرضوا

لنقص في المواد الغذائية، ناهيك عن المعاملة السيئة التي يلقونها، .....فتم التعامل مع الأمر بصورة فورية، وتم افتراض أن الحجاج القادمين إلى محجر طور سيناء سيكون من بينهم عشرة آلاف حاج محتاج، وأنهم سينتظرون شهرًا في المحجر، وبتقدير أن الواحد منهم سيحتاج إلى أوقية في اليوم، فإنهم في الشهر سيحتاجون إلى مائة ألف أوقية خبز، وبتقدير أن كل مائة سيحتاجون إلى درهم أرز، فإنهم سيحتاجون إلى خمسة وسبعين ألف أوقية أرز، ونحو ثمانية آلاف أوقية زيت زيتون، وعشرين ألف أوقية لحم، بحساب يومين في الأسبوع"؛ "وبعد جمع الأموال اللازمة لهذه المواد الغذائية أمر السلطان عبد الحميد بشرائها من استانبول ومصر، وتم توزيع الأموال المجموعة على الحجاج في محجر الطور والمقدرة بعشرة آلاف ليرة تركية"[٩٦].

ومما يؤكد على رأي الباحث ودفعه لرأي الكاتبة، ما أوردته الوثائق المصرية المختلفة الصادرة في سنوات مختلفة عن نشاطات مجلس الصحة والكورنتينات المصرية، واللجنة الصحية المصرية، وعن مجلس الصحة المصري، وعن وزارة الصحة المصرية، والمكاتبات المتعددة من وزارة الخارجية المصرية، ووزارة الداخلية، وجميع قطاعات الدولة المصرية، ومن أوجه الإشراف، والمتابعة المصرية لجميع الكورنتينات المصرية ما يلي مما أوردته الوثائق:

فقد صدرت العديد من المكاتبات من وإلى المجلس الخصوصي المصري بشأن "صرف مبالغ للتكية المصرية بمكة المكرمة لإطعام المساكين والفقراء واستضافة الناس"، وذلك في عام ١٢٩٠ه/ ١٨٧٣مـ[٩٧].

كما قدمت تقارير الحجر الصحي لوزير الخارجية عن: "درجات الحرارة والإصابة بالكوليرا وحالات الوفاة بمحجر العريش سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م[٩٨].

وفي عام ١٣٠١ه/١٨٨٤م، تم فتح اعتماد بمبلغ ٩٧٢جنيه لمصاريف المستخدمين في القلاع الحجازية التي كانت تابعة للإدارة المصرية [٩٩].

وفي عام ١٢٨٨ه/١٨٧١م قامت مصر بإنشاء الفنار المزمع في جهة الوجه، كما أنهت تركيب آلة جديدة لتقطير مياه البحر في هذه الجهة، وفي عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م قامت الحكومة المصرية بتركيب الآلة الثانية لتقطير المياه في بندر (الوجه) [١٠٠].

وفي عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م صرف ما مقداره ٣٠٩١٢ قربة مياه للحجاج الذين مروا على قلعة الوجه، وذلك بتعليمات من مجلس الصحة، واستكملت كميات الشرب اللازمة لهم من المياه المالحة التي تم تكريرها لتكون صالحة للشرب، حتى أن المواشي التي كانت مصاحبة لهم توفرت لها المياه من الآبار الموجودة خارج قلعة الوجه[١٠١].

وكانت الأوامر تصدر إلى مخازن تعيينات الجهادية لصرف البقسماط اللازم لأعمال الحج والكورنتينات في كل عام، ومن ذلك أن صدرت الأوامر بصرف ٥٠٠٠ أوقية من البقسماط من الصرف منها إلى فقراء الحجاج منذ بداية إقامتهم بالكورنتينة عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، وتضمن الأمر أن يصل البقسماط المطلوب إلى الكورنتينة في يوم ٨ من شهر ذو الحجة عام ١٢٩٥هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٧٨م أي قبل وقفة عرفات بيومين استعدادًا لوصول الحجاج بعد قضاء مشاعر الحج[١٠١].

وكان يصرف البقسماط بشكل مستمر لفقراء الحجاج طوال فترة إقامتهم بالكورنتينة، فخصص نصف أوقية لكل حاج يوميًا ، كما كان يصرف لهم الأرز، ففي عام ١٢٩٦ه/ ١٨٧٨مـ صرف لهم عند العودة ما

مقداره ١١ ألف أوقية من البقسماط، وكان يورد بالأمر المباشر من ديوان الجهادية، ويتم تجهيزه قبل عودة الحجاج من الأراضي الحجازية[١٠٢].

كما أخذت الإدارة المصرية على عاتقها توفير المياه الصالحة للشرب للحجاج في المحاجر المصرية، وكذلك في المدن الحجازية التي يمر عليها الحجاج [١٠٣]،

وعندما ظهر وباء الكوليرا في الحجاز عام١٢٩٨ه/١٨٨١م، بادرت الحكومة المصرية بإرسال المعونات من الأغذية، والملابس للحجاج، وتكليف الأطباء، والصيادلة وإرسالهم إلى الحجاز في هذه المحنة، كما قررت أيضًا الحكومة ممثلة في اللجنة المالية برئاسة رئيس مجلس النظار – آنذاك - شريف باشا إنشاء مستشفى يسع ٥٠ سريرًا في جهة الوجه، يقوم على ستة أطباء، و٢٣ ممرض وممرضة، هذا بالإضافة إلى ذلك، فقد قررت الحكومة إنشاء تكية للفقراء تسع إلى نحو ٥٠٠ فقير، بالإضافة إلى توجيه ثلاث وابورات لتقطير المياه في الوجه في ذلك العام[١٠٤].

وفي عام ١٣٠١ه/١٨٨٤م، صدرت مذكرة الداخلية إلى مجلس النظار والوزراء بشأن رعاية مستخدمي القلاع الحجازية[١٠٥]، وفي عام ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م أرسل مدير قومسيون السكة الحديد مكاتبة إلى مجلس النظار والوزراء يطلب فيها تكليف (مصلحة الصحة العمومية) "تخصيص وضع عربية سكة حديد بصفة استبالية بكل قطار من القطارات"[١٠٦].

وكانت الحكومة المصرية تقدم المساعدات العينية، والمادية المباشرة إلى الحجاج الأكثر احتياجًا من الفقراء المصريين، وغير المصريين[١٠٦]،كما كانت ترسل البعثات الطبية المصرية إلى الحجاز في مواسم الحج في سنوات مختلفة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

كما كانت الإدارة المصرية تصرف الأدوية اللازمة والكافية في مدة الكورنتينة في جميع الكورنتينات الواقعة تحت الإشراف المصري، والتي تحتاج إلى هذه الأدوية اللازمة والضرورية مدة إجراء الحجر الصحي على الحجاج، فكانت تصرف هذه الأدوية للأجزجي (الصيدلي) المكلف لاستخدامها وفقًا لتعليمات الأطباء بالكورنتينة[١٠٧]، واستمرت الإدارة المصرية في تقديم الأدوية، وجميع مستلزمات الرعاية الصحية المطلوبة، والمعدات، والمواد الطبية المختلفة اللازمة والكافية للكورنتينات التي تقع تحت إشرافها، حيث كانت تبدأ المكاتبات في تجهيز هذه المتطلبات والمستلزمات، وخاصة الأدوية قبل بداية الحج بشهور استعدادًا لموسم الحج والكورنتينات[١٠٨].

ومن ضمن أوجه اهتمام الإدارة المصرية بالحجاج ورعايتهم الاجتماعية في مدة إقامتهم بالكورنتينة، عُين **(رئيس إعانة الحجاج)** والذي تولى مسؤولية توفير الإمدادات اللازمة من المأكل، والمشرب، والملبس للحجاج، وخاصة الفقراء منهم المقيمين بكورنتينة الطور، أو بغيرها من الكورنتينات التي أقامتها السلطات المصرية، وكانت قد صدرت التوجيهات لهذا الموظف بالاستعداد لتقديم الملابس الشتوية الواقية من البرودة لجميع الحجاج الذين يحتاجون إليها أثناء فترة إقامة الكورنتينة، فقد أشارت الوثائق إلى أنه أهم اختصاصاته بأن يقوم بنقل المعونات الشتوية إلى كورنتينة الوجه لوقاية الحجاج من الأمراض التي تظهر بسبب الحالة الجوية السيئة التي واجهتهم في ذلك العام[١٠٩].

هذا بالإضافة إلى أن الإدارة المصرية كلفت موظف أخر كان من أهم اختصاصاته أن يرعى الحجاج ويلاحظ أحوالهم الاجتماعية وراحتهم، وهو واحد من ضمن أهم الموظفين المكلفين في موسم الحج وإقامة الحجر الصحي على الحجاج، وهو**(مأمور ملاحظة راحة الحجاج)**، وكان منوط به ملاحظة راحة الحجاج فيما يتعلق بالمأكل، والمشرب، والعلاج، وكل ما يخص الحجاج مدة إقامتهم بالحجر الصحي، وحتى يغادروا إلى بلادهم، وهذا يدل فيما يدل عليه من اهتمام الإدارة المصرية بالحجاج المصريين وغيرهم ممن يفدون على الأراضي المصرية بعد عودتهم من أداء فريضة الحج[١١٠].

كما صدرت مذكرة اللجنة المالية بالموافقة على فتح اعتماد لمجلس الصحة البحرية الكورنتينات لأجل إقامة محاجر مؤقتة للقادمين من الجهات المصابة بالكوليرا وذلك في عام١٩١١م [١١١]، وكانت الإدارة المصرية منتظمة في إرسال مرتبات ومعونات الحرمين الشريفين إلى رجال السلطة الحجازية وذلك حتى عام ١٩١٧م – وما بعده[١١٢].

وفي عام ١٩٢٩م طلبت شركة (فاندبول) الهولندية بجدة الحصول على توكيل من بنك مصر في أشغالها المتعلقة بخط الملاحة المزمع إنشاؤه بين القطر المصري والحجاز[١١٣].

كما كانت الإدارة المصرية ترسل البعثات الطبية الخاصة المرافقة للحجاج إلى الأراضي الحجازية في كل الأعوام، فتشير الوثائق إلى تنفيذ هذا الإجراء في أعوام مختلفة منها: عام ١٩٣٩م[١١٤]، وعام ١٩٤٣م [١١٥]، وعام ١٩٤٥[١١٦] [١١٧]، وعام ١٩٤٦م[١١٨]، وعام ١٩٤٧م[١١٩] [١٢٠]، وعام ١٩٤٨م[١٢١].

وحتى منتصف القرن العشرين لم تتوقف المساعدات المصرية التي تبرز الدور والاهتمام المصري بالحجاج ورعايتهم، فقد صدرت عدة مكاتبات ومذكرات من وزارة الخارجية المصرية بشأن "الرسوم المقررة لمنح التأشيرة على جواز سفر مدير أعمال مأمورية إصلاح الطرق بالحجاز" عام ١٩٤٠م[١٢٢]، أي أن إصلاحات الطرق ظلت تقوم بها الدولة المصرية حتى ذلك التاريخ.

وجميع هذه المعلومات الواردة من وثائق الإدارة المصرية تدل فيما تدل عليه من اهتمام الإدارة المصرية بالحج والحجاج، حتى مع التغييرات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال تلك الأعوام التي بدأت فيها مصر أزمتها الاقتصادية بعد الاحتلال، ونتائج الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن انتهاء النفوذ العثماني على الحجاز والحرمين الشريفين، كل هذه المعلومات تؤكد على اهتمام الدولة المصرية بهذا الأمر، وجعله من أولوياتها خلال تلك السنوات.

ومع ذلك، فقد هاجمت الكاتبة التركية (جولدن صاري يلدز) الإدارة المصرية بتوجيه الاتهامات جزافًا إلى القائمين على ميناء الطور في سنوات عمله المختلفة، ومما ذكرته الكاتبة: "أن الإدارة المصرية طبقت حجرًا احتياطيًا على الحجاج، وأن الإدارة المصرية عملت على إخضاع جميع السفن التي تمر من قناة السويس متجهة إلى البحر الأبيض المتوسط للحجر في كلا من الطور والوجه، الأمر الذي كان يؤذي الحجاج أذي بليغًا، وأن محجر الطور لم تتخذ فيه أبسط القواعد الصحية مثل منع الاختلاط بين الحجاج الموجودين بالمحجر، وبين الموظفين العاملين فيه، وأن انتظار الحجاج بالمحجر كان يستمر لمدة ١٩ يومًا، ويتكرر انتظارهم لمدة أخرى تصل إلى ٢٣ يومًا، مما كان يتسبب في انتشار الأمراض بين أهالي الطور، وأن المكان الذي توجد به ماكينة التبخير هو مخزن بالأصل، وينقسم إلى قسمين أحدهما مخزن، والثاني خصص للماكينة، وأنه كانت تحدث به مواقف منافية للشرع والآداب، بسبب عدم الفصل بين الرجال والنساء عند تقديم ملابسهم وأمتعتهم للتبخير.؛ وكان محجر الطور يتكون من مصحتين: أحدهما مخصصة للمصابين بالكوليرا، والثانية مخصصة للمصابين بأمراض عادية، ومع ذلك فقد كان الاختلاط يحدث بسبب العمال الذين يخدمون كل من الأمراض العادية، والمصابين بمرض الكوليرا، وأن الصيادلة والأطباء بالمحجر لا يهتمون بنظام العلاج واستخدام الدواء، حيث كان يتم صرف علاج واحد لجميع الأمراض"[١٢٣].

وهذه الدراسة بما تتضمنه من معلومات رسمية مدونة وموثقة في الوثائق المصرية ترد على جميع هذه الاتهامات غير المبررة، وغير المؤكدة المصدر، فقد ظلت الإدارة المصرية مهتمة في جميع السنوات بتقديم أفضل الخدمات والرعاية الصحية اللازمة لجميع الحجاج من جميع الجنسيات، منذ منتصف القرن التاسع عشر.

المحجر الصحي في محافظة الوجه(١٢٤):

في بعض السنوات كانت تصدر قرارات جمعية مجلس الصحة المصرية بأن تعقد الكورنتينة في جهة الوجه فقط، وأن تعطل في بندر الطور، على أن ينقل الحجاج الأجانب إلى بلادهم من جهة الوجه مباشرة إلى بلادهم بالسفن الأجنبية عن طريق الإسماعيلية بعد استيفاء مدة الكورنتينة المفروضة عليهم بمدينة الوجه، كما تقرر أيضًا أن يقضي الحجاج المصريين مدة الحجر الصحي المقرر لهم في مدينة الوجه، على أن يرجعوا إلى القطر المصري عن طريق ميناء السويس بالمراكب، على أن تفرض عليهم كورنتينة لمدة ٢٤ ساعة فقط يجرى خلالها الكشف الطبي على جميع الحجاج القادمين من الوجه، على أن تكون إقامتهم في هذا اليوم الواحد المقرر على " شاطئ الترعة الحلوة تحت الخيام، وبعدها يتصرح لهم التوجه إلى بلادهم بطريق السكة الحديد"(١٢٥).

ونظرًا لضيق ميناء الوجه، فلم تكن تتسع إلا لرسو عدد ثلاث سفن فقط، وكانت تتصف هذه الميناء بأن مياهها قليلة، مما كان يؤثر سلبًا على استقبال المزيد من السفن القادمة بالحجاج لفرض الكورنتينة عليهم(١٢٦).

ومع ذلك فقد كانت الإدارة المصرية تعمل على إصلاح أرصفة (ميناء الوجه)، الذي كان يستقبل الحجاج في بعض الأعوام لإجراء عمليات الحجر الصحي عليهم في هذه المحافظة، ففي عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م تقرر صيانة وترميم رصيف ميناء الوجه، حيث قدم مهندس بندر الوجه (المصري) استشارته الهندسية إلى ديوان الداخلية بوجوب ترميم الرصيف وصيانته، وذلك في حال أن تقرر إقامة الحجر الصحي بجهة الوجه، وأشار بتأجيل الترميم إذا ما تقرر إقامة المحجر بجهة الطور في ذلك العام(١٢٧).

ونظرًا لأن الإدارة المصرية كانت مسؤولة عن تقديم جيع الخدمات والرعاية الصحية بالمحاجر المختلفة التي تقع تحت إشرافها وهي: كورنتينة الطور، والسويس، وعيون موسى، والوجه، وجدة وغيرها من الكورنتينات لجميع الحجاج القادمين إليها، فقد كانت تتولى مهمة صيانة وتجهيز (ميناء الوجه) – باعتباره البديل لميناء وكورنتينة الطور - حتى في أصعب الظروف، ففي عام ١٢٩٦ه/١٨٧٨م- على سبيل المثال - عندما تهدم رصيف ميناء الوجه بسبب " كثرة الأهوية والأمواج صار هدمه من الجهة البحرية المقابلة لجهة البحر بنحو أثنين وأربعين متر ونصف تقريبًا"، ومن" الجهة القبلية والشرقية صار هدم البعض منهم"، فقد صدرت الأوامر بنقل أعمال الكورنتينة للحجاج في هذا العام إلى الكورنتينة في مدينة الطور(١٢٨).

إجراءات سفر واستقبال الحجاج المصريين:

كان للحجاج المصريين معاملة خاصة عند سفرهم إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، فمنذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بدأت نظارة الداخلية في التفكير في التحري عن الحجاج المصريين الذين قرروا أداء الفريضة، ولذلك فقد صدر منشور من نظارة الداخلية في ٢٠ رمضان من عام ١٢٩٥ه/ ١٨٧٨م للمديريات المختلفة بوجوب طلب الحاج التصريح بإعطائه تذكرة (جواز سفر)، وذلك لمن أرادوا التوجه للأقطار الحجازية لأداء فريضة الحج، على أن يجرى " التحري والاستوثاق والوقوف التام عن خلو طرفه من القضايا والشبايك والديون وطلبات العسكرية ونحوه، وظهور استطاعته تأدية الفريضة، يرخص له بالتوجه، وتعطى له تذاكر التصريح اللازمة حسب القواعد والأصول المتبعة"(١٢٩).

ومنذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه، ظل الحجاج المصريين يسافرون لأداء الفريضة (بجوازات سفر مخصصة للحج) تصدرها السلطات المصرية، ولذلك فقد تقدم" الدكتور حامد إسماعيل"

أحد الأطباء المصريين لوزارة الخارجية للسماح له بالسفر لأداء شعائر الحج بجواز سفره العادي بدلاً من "جواز سفر الحج" نظرًا لضيق الوقت(١٣٠).

وفي وقت متأخر، كانت وزارة الخارجية المصرية تصدر مكاتباتها في بعض الأعوام إلى المملكة العربية السعودية – بعد إنشائها - لإعفاء عدد من الحجاج من إجراءات الحجر الصحي المقررة على دخول المملكة، كما كانت تتضمن بعض هذه الطلبات أيضًا الإعفاءات من الرسوم المقررة على تأشيرات دخول المملكة، وكان ذلك في عام ١٩٥٤م(١٣١).

إجراءات استقبال حجاج الخارج (غير المصريين) في المحاجر الصحية:

كان الحجاج يفدون إلى مصر من دول أفريقيا جنوبًا وغربًا، وخاصة الحجاج الليبيون، كما وفد إليها الحجاج من الأندلس، وحجاج غزة، وغيرهم من الحجيج من مختلف الأقطار والأمصار(١٣٢).

ومع نهاية القرن التاسع عشر،" كان الحجاج المصريون، والمغاربة، وحجاج الأندلس، ودول غرب إفريقيا، يتجمعون في رحلة الحج"(١٣٣)؛ وكانت قوافل حجاج بلاد المغرب الإسلامي تبدأ بالانطلاق من مدن المغرب كمراكش، وفاس، وسلا، وأحيانا كانت تضم حجاج السنغال، وبعد تجمع الحجاج الجزائريين، والتونسيين، والليبيين؛ كانت تنطلق قافلتهم سالكة إما الطريق البري المحاذي للبحر المتوسط، وإما الطريق البحري عبر البحر المتوسط"(١٣٤).

أما الحجاج من خارج مصر المتوجهون إلى الجنوب، فقد كانوا ينقلون من ميناء الطور إلى ميناء القصير، ومنه إلى بلادهم في الجنوب، وكانت تستخدم السنابيك في نقلهم، وقبل انتقالهم من ميناء القصير كانوا يخضعون لكورنتينة في ميناء القصير مرة أخرى لضمان خلوهم من الأمراض الوبائية(١٣٥).

وتشير الوثائق إلى استقبال مصر للحجيج - في سنوات مختلفة - من عدد من الدول الأوربية أيضًا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، فمن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - أن صدرت أوامر الديوان الخديو في عام ١٩٠٩م إلى رئيس مجلس النظار بعدم قبول "حجاج روسيا" ما لم يدخلوا في الحجر الصحي بالقطر المصري(١٣٦)، وهو ما سبقه قرار الديوان الخديو الصادر في ذات التاريخ بمنع الحجاج الروس من حج هذا العام(١٣٧)، كما كانت مصر تستقبل في بعض الأعوام أيضًا الحجاج من دولة يوغسلافيا(١٣٨)، كذلك فقد رخصت وزارة الخارجية المصرية في عام ١٩٣٧م لعدد ١٨٠ حاجًا من بلغاريا للمرور عبر الأراضي المصرية لأداء مناسك الحج(١٣٩)، حتى أن الحجاج الأتراك أنفسهم كانوا يستفيدون من الطرق المصرية لأداء مناسك الحج في بعض الأعوام، ومن ذلك أن صدرت المكاتبات من مفوضية تركيا بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية في عام ١٩٣٧م تطلب "معاملة الحجاج الأتراك بنفس التساهل الذى يعامل به باقي الحجاج الأجانب الذين ينتظرون السفر للأقطار الحجازية"(١٤٠).

أما تركات الحجاج الأجانب المتوفيين بالكورنتينة فقد كانت تباع بالمزاد أثناء مدة إقامة الكورنتينة، ومن ذلك أن تم بيع متروكات أحد المتوفين بكورنتينة الطور بمبلغ (١١٣ قرشًا و٣٠ بارة)، وكانت المبالغ المحصلة من هذه المبيعات تحصل وتودع خزينة محافظة السويس كأمانات لحين تسليمها لمستحقيها من الورثة أو وكيل الحاج المتوفي(١٤١)، ومن ذلك أيضًا أن سلمت إدارة الكورنتينة بالطور متروكات عدد من المتوفين من أهالي طرابلس الغرب(ليبيا) إلى وكيلهم المعين من قبل السلطات الليبية، وذلك بعد التحقق من جنسياتهم، وفي بعض الأحيان كان الموظفون القائمون على هذه العملية يراجعون وكيل مدينة (طرابلس الغرب) في متروكات المتوفين من حجاج مدينة (بني غازي) الليبية، وذلك لعدم علمهم بتبعيتها الإدارية لطرابلس الغرب، وعندما أكد الوكيل لإدارة الكورنتينة بأن مدينة (بني غازي) تتبع إداريًا لطرابلس الغرب تم تسليمه متروكات المتوفيين من هذه المدينة(١٤٢).

ميزانيات الكورنتينات (الإيرادات والمصروفات) فى موسم الحج المصري:

كانت مصروفات المحاجر الصحية في مصر متعددة، ومختلفة، وكان من أهمها المرتبات التي كان يتقاضاها الموظفون العاملون سواء الدائمون، أو المؤقتون منهم.

وقبل تجهيز المحاجر الصحية بالمبان اللازمة، كانت الحكومة تتكفل بنصب الخيام التي تكلفت سنويًا مبلغ (٥٠ ألف قرش) لنقل هذه الخيام، ونصبها، وترميمها – إذا تطلب الأمر - سنويًا، فعندما علمت محافظة السويس بقدم وتهالك الخيام المستخدمة لمحجري الطور وعيون موسى[١٤٣]، وقلعة الوجه، والعقبة[١٤٤]، قررت إرسال عدد من (الخيامية) لمدينة الطور لترميم هذه الخيام استعدادًا لموسم الحج عام ١٢٨٨ه/١٨٧١م[١٤٥].

وكانت إدارة الكورنتينات ممثلة عن الإدارة المصرية تصرف الخيام اللازمة لجهة الوجه كل عام – على سبيل المثال، ومن ذلك أن صدرت الأوامر بصرف ٣٠٠ خيمة، وصهريجين لجهة الوجه عام ١٢٨٨ه/١٨٧١مـ لتلبية احتياجات الحجاج في كورنتينة الوجه في ذلك العام[١٤٦].

وقدرت ميزانية الصرف على الكورنتينات المصرية في عام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م ما قدره ٧٠٠ كيسة[١٤٧] [١٤٨]، كما بلغت مصروفات تشغيل ساقية قلعة نخل بالأثوار في مدة مرور الحج مبلغ ٤٦٢٩ قرش، وذلك في عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م[١٤٩].

وفي عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م بلغت مصاريف الكورنتينة في الطور، وعيون موسى فقط مبلغ (١٢٥,٨١٢ قرش و٣٥ بارة) بالإضافة إلى مبلغ (١٤٣,٣٠١ قرش و٢٥ بارة)، وكانت الميزانية السنوية تتضمن تخصيص ٣٧٠ (كيسة) سنويًا خلاف أثمان ومصاريف الخيام والبقسماط التي خصص لها ٧٠٠ (كيسة) سنويًا من حسابات ديوان الجهادية على خزينة المالية[١٥٠].

كما تحملت الإدارة المصرية أيضًا مصاريف تأمين المحمل، والمحاجر الصحية، ومن ذلك أن صدرت الأوامر إلى ديوان الداخلية باعتماد صرف ١٢٠٠ قرش ما يساوي (ستين ريال بطاقة) إلى عدد ثلاثين نفر من العربان المصاحبين لمحمل الحج الشريف في عام ١٢٩٥ه/١٨٧٨مـ نظير القيام بأعمال الحماية[١٥١].

وفي ذلك العام أيضًا (١٢٩٥ه/ ١٨٧٨م)، تم صرف مبلغ (ألف وستمائة قرش) قيمة ماهية شهر واحد لعدد ثمانية من الهجانة الذين تقرر تعيينهم في نقطة الطور لمنع الحجاج من الهرب من الكورنتينة المقامة بالطور، كما أمر مجلس الصحة بذلك[١٥٢].

ولتوفير مياه الشرب كانت الحكومة المصرية تتولى الصرف على هذا البند المهم، ومن ذلك أن تولت (مصلحة وابورات البوستة الخديوية) بالسويس شراء ماكينتين لتقطير مياه البحر – على حساب مصلحة الصحة - لتوفير المياه الصالحة للشرب وتوزيعها على الحجاج، وقد أرسلت هاتين الماكينتين إلى محافظة الوجه لتوفير المياه اللازمة للحجاج الذين أنهوا شعائر الحج، وكانوا في طريق عودتهم إلى بلادهم في عام ١٢٩٦ه/١٨٧٨مـ[١٥٣].

كما كان مجلس الصحة يوجه بإرسال الملابس والمفروشات اللازمة للحجاج المرضى المحجوزين في مستشفى السويس، وقد بلغت مصروفات هذه الإعانات مبلغ ٣٥٠٠ قرش وذلك في عام ١٢٩٦ه/ ١٨٧٨م -[١٥٤].

وفي عام ١٢٩٦ه/١٨٧٩م قدرت ميزانية كورنتينات الطور، والسويس، وعيون موسى ما مقداره (٤٠٠ ألف قرش) [١٥٥].

كما كانت الكورنتينة تتولى دفع أجرة (فلايك الميري) التي تخدم كورنتينة الطور بالأجرة المقررة، ومن ذلك أن تمت محاسبة قومندانية سفن الميري بالسويس بمبلغ (٩٥٠ قرش) مقابل استخدام فلوكة واحدة في أعمال كورنتينة الطور، ونقل الحجاج ولوازمهم عام ١٢٩٦ه/١٨٧٩م[١٥٦].

وفي عام (١٢٩٧ه/ ١٨٧٩م) بلغت مصروفات سانتياه الطور فقط مبلغ (٣٤٢٣ قرش و١٠ بارة) من إجمالي المصروفات المخصصة للحجر الصحي، وكانت هذه المصروفات في مقابل أجرة المراكب التي تؤدي أشغال الميناء، وأجرة المكان الذي استأجرته الكورنتينة لإقامة عمال المحجر أثناء عمل الكورنتينة[١٥٧]؛ وفي عام ١٢٨٦ه/١٨٦٩م قدرت مصروفات الكورنتينة بمبلغ وقدره (١٩٣٨٠٧ قرش)[١٥٨].

وكانت المصروفات تشتمل أيضًا على سفر فقراء الحجاج إلى بلادهم في سنوات مختلفة، وكذلك عموم المصاريف التي تتطلبها أعمال وأشغال الكورنتينات المصرية[١٥٩].؛ ومن ذلك تشير الوثائق إلى أن الحكومة المصرية ساعدت على تقليل هذه التكاليف من خلال منح نسب تخفيض تراوحت ما بين ٢٥-٣٠% على تذاكر خطوط السكك الحديدية المصرية، لجميع الحجاج من محطة القيام إلى موانئ السفر ذهابًا وإيابًا[١٦٠].

وكان من بين بنود المصروفات التي تتحملها ميزانيات الكورنتينة سنويًا، بنود الصرف على نقل، ومشال البضائع، والمستلزمات اليومية التي تحتاج إليها الكورنتينات يوميًا، ومن ذلك[١٦١]:

- أن أجرة النفر الواحد بلغت ٦ قروش و١٠ بارة يوميًا.
- أن أجرة الطرد أو نقل الإردب الواحد بلغت ١٤ بارة.
- أن أجرة نقل وتفريغ التونيلاطة الواحدة من الفحم اللازم للسفن بلغت ٢ قرش و٩ بارة.

كما كانت قد صدرت مذكرات وزارة المالية المصرية لمجلس النظار بشأن صرف مبالغ مالية من مصلحة السكة الحديدية لنقل الحجاج في رحلة ذهابهم إلى الأراضي الحجازية عام ١٣٠٠ه/ ١٨٨٣م[١٦٢].

أيضًا فقد تحملت الحكومة المصرية بعض المصاريف الثانوية غير المستديمة من ضمن مصاريف الكورنتينات، ومنها – على سبيل المثال – مصاريف انتقال خطيب الحرم النبوي الشريف إلى المدينة، ولذلك أن فقد صدرت الأوامر إلى محافظ السويس بأن يتم نقل خطيب المسجد النبوي إلى السويس باستخدام السكة الحديد من السويس، ومنها إلى ميناء الرايس بالأراضي الحجازية، وذلك عند عودته من الأستانة العلية، حيث كان بحوزته أوراق ومكاتبات، وبرفقته خمسة من أولاده وتابعيه، ومعهم ستة عشر طرد تحتوي على صناديق وسحاحير[١٦٣].

وأيضًا فقد كانت ميزانية الكورنتينة تتحمل – أحيانًا - وبشكل مؤقت بعض المصروفات غير المقررة، ومن ذلك أنها تحملت أثمان (البن) المطلوب إلى الدائرة السنية للاستخدام الخديوي، والذي كان من ضمن البضائع الواردة من الأراضي الحجازية مع قافلة الحج الرسمية، والذي بلغ ثمنه خلال ثلاثة أعوام من عام ١٢٩٤ – ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٧-١٨٧٩م مبلغ وقدره (١٧١٣٧ قرش و٢٠ بارة)[١٦٤].

أما عن إيرادات الكورنتينات المصرية، فقد حصلت كورنتينة عيون موسى وحدها مبلغ ١٥٥,٤١٧ قرش و٢٩ بارة في موسم حج ١٢٩٥ه/ ١٨٧٨م، وكانت حسابات هذه الميزانية تربط سنويًا بباب مخصوص تحت مسمى "إيرادات ومصروفات الكورنتينة"[١٦٥].

وكان من أهم الإيرادات التي تقوم الكورنتينات بتحصيلها سنويًا، ما تم تحصيله كجمارك على الواردات من البضائع المختلفة التي ترد مع الحجاج، أو التجار الذين كانوا ينقلون البضائع المختلفة من الأراضي الحجازية إلى مصر، أو لنقلها إلى الأقطار المختلفة عبر الطريق المصرية، وكانت الرسوم

المفروضة على هذه البضائع تحصل في كورنتينات الطور، أو الوجه، أو عيون موسى، أو السويس، وقد تقدم عدد من التجار بشكوى لديوان الداخلية نظرًا لتضررهم من رد بضائعهم الواردة من الحجاز إلى كورنتينات الطور، والوجه لتحصيل الرسوم عليها، وهو ما أضرهم بأضرار بالغة لتأخر هذه البضائع، وكانت هذه البضائع التي تقدم التجار بشكواهم بشأنها ستنقل إلى محافظة سواكن، وطالبوا في شكواهم أن توجه إلى أحد الأماكن القريبة من سواكن التي تبعد " أربعين ميل" عن بندر الطور، كما طالبوا بإعفائهم من مدة الكورنتينة التي كانت تفرض على البضائع لمدة ١٠ أيام، وبناءً عليه ورد رد مجلس الصحة بأن السفن التي تنقل هذه البضائع تفرض عليها الكورنتينة في الموانئ الواردة منها لمدة ١٠ أيام، وإن لم تستوف هذه المدة فتتوجه مباشرة إما لميناء الطور، أو ميناء الوجه لفرض الكورنتينة عليها، وفي حال أن ظهرت أية أعراض مرضية في السفينة التي تحمل البضائع فتكون مدة الكورنتينة ١٥ يومًا كاملة، وإذا استمرت الحالة المرضية تفرض عليها مدة ١٥ يومًا أخرى(١٦٦).

أما الأغراض الشخصية والهدايا الواردة مع الحجاج، فكانت قد صدرت الأوامر في عام ١٢٧١ه/ ١٨٥٤م بإعفاء جميع الحجاج – بغض النظر عن جنسياتهم - من جميع الرسوم، والجمارك عند مرورهم بالمنافذ، والكورنتينات المصرية التي يسافرون منها إلى الحجاز ومعهم المؤونة اللازمة لهم من البقسماط، والزيتون، والجبنة "وما يماثل ذلك"، أو عند عودتهم إلى الكورنتينة ومعهم الهدايا مثل: ماء زمزم، والسبح، والمسواك، والحنة، والأمشاط، وزجاجات العطر الصغيرة ، و"الأشياء الجزئية المماثلة" في حدود المسموح به للاستخدامات الشخصية، وليس للبيع، أو المتاجرة به، وذلك باعتبار أن " طائفة الحجاج أغراب ..... وعلى أي الحالات فإن إكرامهم وملاطفتهم من مقتضيات ولي النعم"، "وأن عوايد الأشياء الجزئية المماثلة لذلك والأشياء المحضرة برسم الكمرك إذا لم تكن برسم المبيع فلا يؤخذ عليها كمرك وأن عوايد الأشياء الجزئية المماثلة لهذه يصير احتسابها مسموحه احسانا من ضمن احسانات ولي النعم"(١٦٧).

ومع نهاية القرن التاسع عشر، بدأت الحكومة المصرية في فرض الرسوم على الحجاج الذين يلجون إلى الأراضي المصرية أثناء موسم الحج، ومن ذلك أن صدرت مذكرة وزارة المالية عام١٣١٥ه/ ١٨٩٨م بتحصيل مبلغ (١٥٠ جنيه) من كل حاج يتقدم بجواز سفره للأقطار الحجازية، على يتم حساب (٥٠ جنيهًا) عوائد ورسوم للكورنتينة، ومبلغ (١٠٠ جنيه) كتأمين يرد له عند عودته من الحجاز(١٦٨).

وقد قابل الحجاج المصريين هذا القانون بالرفض الشديد، حيث رفعوا العديد من الشكاوى إلى مجلس الوزراء، ومجلس شورى القوانين، لإلغاء هذا القانون الذي فرض عليهم هذه الرسوم الباهظة، أو التخفيف منها ليتمكنوا من أداء فريضة الحج(١٦٩).

ومع بداية إنشاء (خط سكة حديد الحجاز)، فرضت ضريبة على الحجاج أطلق عليها: " رسم إعانة السكك الحديدية الحجازية" وكانت قيمة هذه الضريبة تعادل ريال واحد على كل حاج غير معسر، وكانت تورد إلى شريف مكة لتمويل المشروع آنذاك، حتى تم افتتاحه عام ١٩٠٨م(١٧٠).

وبعد ذلك - إبان الحرب العالمية الأولى، كانت مصاريف الحج قد ارتفعت، وخاصة في عام ١٩١٦م بعد الحرب العالمية الأولى لقلة عدد السفن التي كانت تنقل الحجاج إلى الحجاز أثناء الحرب، فكانت أجرة السفر : بالدرجة الأولى 10000 مليم (١٠ جنيهات) أجرة الباخرة، 160 مليم (١٦ قرش) أجرة المحجر الصحي، 190مليم (١٩ قرش) رسوم، 550 (٥٥ قرش) أجرة التأمين، 125 مليم (١٢,٥ قرش) رسم جواز السفر، فيكون المجموع 11 جنيه وكسور، أما الدرجة الثانية فيكون المجموع 9,375 مليم جنيه، وأجرة الدرجة الثالثة 6,125 مليم جنيه(١٧١).

وعلى ما يبدو أن هذه الرسوم قد انخفضت فيما بعد، إلا أنها ظلت قائمة حتى عام ١٩٢٨م، كما تقرر توجيهها لبعض فئات المجتمع، وعدم تعميمها على جميع أفراد الشعب، فتشير الوثائق إلى أنه كان جاريًا "تحصيل التأمين المالي من المصريين الذين يحملون جوازات سفر حمراء قبل سفرهم للحجاز"[١٧٢].

وحتى منتصف القرن العشرين، تغيرت بعض الأمور المالية بالنسبة للحجاج، حيث بدأت الإدارة المصرية في تقنين تحصيل الرسوم عليهم، وهو ما تطور فيما بعد لتسن القوانين المباشرة التي حددت حجم هذه الرسوم المفروضة على الحجاج في المحاجر الصحية المصرية، ومن ذلك قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣م بشأن " الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي" المعدل بالقانون رقم (٣١٠) لسنة ١٩٥٣م، وقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥م بشأن " الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي"[١٧٣]، وقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٧م الذي أتى ببعض تعديلات قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥م، وقد أعفى هذا القانون الأخير بتعديلاته بعض الفئات من الرسوم المقررة، ومنهم الأطفال دون سن الخامسة، والحجاج الأكثر فقرًا على أن يقدموا للسلطات ما يفيد ذلك[١٧٤].

الموظفون في المحاجر الصحية:

كانت إدارة أعمال كورنتينة الطور، وكورنتينة الوجه، وكورنتينة عيون موسى، ومستشفيات الطور، والسويس، تتضمن عدد من الموظفين الصحيين، والإداريين، والفنيين، وهم:

ناظر سانيتاه الطور – وحكيم باشي الكورنتينة – ومعاون صحي – ومفتش الصحة بالكورنتينة [١٧٥]، وكان مأمور كورنتينة الطور يعين من الذوات برتبة أميرلاي، وكان يساعده أحد المعاونين، وباشكاتب، ومعهم أيضًا (مفتش الصحة) [١٧٦]. وكان مأمور الكورنتينة في كل من الطور، وعيون موسى يعين بالماهية الأساسية التي ربطت له في وظيفته الأساسية في دواوين الحكومة، والتي انتدب منها إلى الكورنتينة، وكان كلاهما يحصل على بدل سفر مقابل الانتقال إلى الطور، أو عيون موسى[١٧٧].

أما ماهية معاون أول سانتياه الطور فقد بلغت (١٢٠٠قرش) شهريًا[١٧٨]، أما المعاون الثاني كان يتقاضى مبلغ (٩٠٠ قرشًا) شهريًا، وكانوا جميعًا من الأجانب[١٧٩].

وكان مأمورين الكورنتينات يختصون يقدمون تقاريرهم الفورية أثناء وبعد انقضاء مدة الكورنتينة المفروضة على الحجاج، ومن ذلك أن أرسل مأمور كورنتينة الوجه تقريرًا إلى ديوان الداخلية أوضح فيه انتهاء مدة الكورنتينة على معظم الحجاج والمواشي المصاحبة لهم، وأنه جاري ترحيلهم إلى بلادهم، وأنهم كانوا خاليين من "الأمراض الوبائية"[١٨٠]. وكان من اختصاصات ناظر الكورنتينة أنه كان يقوم بالإشراف على تحصيل الإيرادات مختلفة في كورنتينة الطور[١٨١]. قد بلغت ماهية ناظر السانيتاه شهريًا مبلغ ٨٠٠ قرش في عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، والتمرجي كان يتقاضى شهريًا ماهية قدرها مائة قرش، والعساكر "الورديانات" كل منهم ماهية قدرها مائة قرش في الشهر[١٨٢]، كما أن كاتب الكورنتينة كان يتقاضى آنذاك ماهية شهرية قدرها ٤٠٠ قرش مدة أعمال الحجر الصحي[١٨٣]، وكان كاتب كورنتينة عيون موسى يعين بماهية شهرية قدرها (٣٠٠ قرش)، وكان تعيينه مؤقتًا لحين انتهاء موسم الحج، ويبدأ تعيينه قبيل بدء انتقال الحجاج من الطور إلى كورنتينة عيون موسى بعد عودة الحجاج من الحجاز[١٨٤].

أما أعمال واختصاصات (حكيم باشي كورنتينة الطور) فقد اشتملت عدة اختصاصات كان من بينها بالإضافة إلى إجراء الفحص الطبي على الكشف الطبي على الحجاج أثناء أعمال الكورنتينة، فقد كان أيضًا يقوم بالكشف على صلاحية مياه الشرب الواردة من (ترعة الإسماعيلية)، والتي كانت تمثل أحد موارد المياه العذبة للحجاج المقيمين في الكورنتينات المصرية، وقد كان الحكيم باشي يوجه بأعمال التطهير لهذه الترعة سنويا "وإزالة الحشائش النباتية منها"، وذلك لأنها كانت على ما يبدو أحد أسباب انتشار الأمراض بين الحجاج، حيث كانت مياهها " تتعفن" كما وصفتها الوثائق، وكان يشترك في هذه المهام كل من مهندس

القنال، وعدد من العمال لتطهير الترعة وكانت تبدأ هذه العملية في شهر شوال أي قبل موسم الحج بشهرين[١٨٥]، إلا أن المكاتبات في هذا الشأن كانت تتم ما بين كل من محافظة السويس وديوان الداخلية ومجلس الصحة من بداية العام[١٨٦].

أيضًا فقد اختص (حكيمباشي كورنتينة الطور) بتقديم تقاريره الطبية لمجلس الصحة عن مقدار الأدوية اللازمة لأعمال الكورنتينة، وذلك قبل بدء الكورنتينة بوقتٍ كافٍ حتى يتم تجهيزها وإرسالها إلى محجر الطور، وكانت القائمة تشمل احتياجات كل من كورنتينات الطور وعيون موسى، مع التأكيد على أن تكون كافية لاحتياجات الكورنتينة مدة إقامتها، وعند وصولها إلى مقر الحجر الصحي بالطور كانت تسلم مباشرة إلى (الأجزجي)، الذي كان يباشر أعماله منذ بداية أعمال الحجر الصحي، وعند عودة الحجاج من الأراضي الحجازية[١٨٧].

وكان (الأجزجي) الذي كان يعين لخدمة كورنتينات الطور وعيون موسى، كان يعين معه (باشتمرجي)، وخمسة أنفار مساعدين من التمرجية، حيث كان يتم اختيارهم من عموم مستشفيات مصر، على أن تحتسب ماهيتهم على مقار عملهم في تلك المستشفيات[١٨٨]، أو أنهم يعينون من ضمن العمال "الظهورات" المؤقتين حيث ينتهي تكليفهم بانتهاء موسم الحج في مقابل رواتب محددة لهم وفقًا لدراجاتهم ووظائفهم[١٨٩].

وكان هؤلاء (الأجزجية) العاملون بالكورنتينات المصرية يعينون من قبل (تفتيش صحة مصر) من ضمن الأجزجية العاملين بالآيات الجهادية، وكان يختص بصرف الأدوية إلى المرضى حسب توجيهات الأطباء في كل من كورنتينة الطور، وكورنتينة عيون موسى، ومستشفى السويس، أو في غيرها من المستشفيات، حيث كانوا يتسلمون كميات الأدوية اللازمة، والكافية لعمل الكورنتينة مدة الحج[١٩٠].؛ وفي العادة، كان يرافق الأجزجي عددًا من المساعدين (التمرجية) في صرف الأدوية لمن يحتاج إليها في الكورنتينة أو مستشفى الكورنتينة الملحقة بها[١٩١].

وكان يوجد في الكورنتينة عدد من الموظفين المساعدين ومنهم[١٩٢]: معاون ثان سانيتاه الطور، وكان يتقاضى ماهية شهرية قدرها(٩٠٠ قرش)، ومعاون سانيتاه السويس، ويتقاضى ماهية شهرية قدرها (٧٥٠ قرش)، ومعاون سانيتاه الطور، ويتقاضى ماهية شهرية قدرها (٩٠٠ قرش)، ومعاون أول سانيتاه السويس، ويتقاضى ماهية شهرية قدرها (١٢٠٠ قرش).

وكان من ضمن أهم الموظفين الذين عينتهم الإدارة المصرية في فترة إقامة الحجر الصحي على الحجاج عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، هو**(مأمور ملاحظة راحة الحجاج)**، وكان منوط به ملاحظة راحة الحجاج فيما يتعلق بالمأكل والمشرب والعلاج وكل ما يخص الحجاج فترة إقامتهم بالحجر الصحي وحتى يغادروا إلى بلادهم، وهذا يدل فيما يدل عليه من اهتمام الإدارة المصرية بالحجاج المصريين وغيرهم ممن يفدون على الأراضي المصرية بعد عودتهم من أداء فريضة الحج[١٩٣].

وقد كان من ضمن الموظفين الذين تم تعيينهم لتقديم (المزيد من الرعاية للحجاج) أثناء مدة إقامتهم بالحجر الصحي هو (**رئيس إعانة الحجاج)**، والذي تولى مسؤولية توفير الإمدادات اللازمة من المأكل والمشرب والملبس للحجاج، وخاصة الفقراء منهم المقيمون بكورنتينة الطور، أو بغيرها من الكورنتينات التي أقامتها السلطات المصرية، وكانت قد صدرت التوجيهات لهذا الموظف بالاستعداد لتقديم الملابس الشتوية الواقية من البرودة لجميع الحجاج الذين يحتاجون إليها أثناء فترة إقامة الكورنتينة، وقد أنيط به في عام ١٢٩٩ه/١٨٨١م مسؤولية نقل المعونات الشتوية إلى كورنتينة الوجه لوقاية الحجاج من الأمراض التي تظهر بسبب الحالة الجوية الطارئة التي واجهتهم في ذلك العام[١٩٤].

كما كان (مجلس الصحة المصرية) يستعين بخدمات عدد من الأجانب لرعاية الكورنتينات التي تشرف عليها الإدارة المصرية، ومن ذلك أن عين الخواجه "جورجي بكنيس" معاونًا لسانتياه الطور عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٦م[١٩٥]، وكانت إدارة الكورنتينات تتحمل مصاريف سكن والأثاث اللازم لهؤلاء الأجانب، كما كانت تتحمل مصاريف نقلهم من المحافظات المختلفة إلى مدن السويس، والطور، وعيون موسى، وغيرهم من المدن التي أنشئت فيها المحاجر الصحية[١٩٦].

وفي مستهل القرن العشرين، بعدما تم تطوير محجر الطور، وتقسيمه إلى أقسام طبية، وصحية، وخدمية متخصصة، تم تعيين المزيد من الموظفين في جميع هذه الأقسام لتغطية أعماله المطلوبة خلال موسم الحج، ففي عام ١٩٣٨م أصبح العاملين في محجر الطور موزعين على الأقسام المختلفة بالمحجر، كما يلي في الجدول التالي:

جدول رقم (١) قائمة بأعداد الموظفين والعمال وتوزيعهم بالأقسام في محجر الطور في موسم الحج في عام ١٨٣٨م[١٩٧]

القسم	الوظيفة
الميناء	٥ (رئيس وميكانيكي وبحارة)، وقاد للنش الميناء
المكتب	كاتب حسابات، كاتب للمراسلات العربية، كاتب للمراسلات الأجنبية، رئيس الخدمة السايرة، مساعد رئيس الخدمة السايرة، ٢ ورديان، ٢ فراش
وصول وترحيل الحجاج	٣ ورديانات للبواخر الموضوعة تحت الحجر الصحي، ٣٠ حمال للبواخر، ٢٤ حمال للأرصفة، ٢٤ نوتية لثمان قطائر
تطهير السفن	حارس صحي، ٦ عمال
المباخر	٢ طبيب، ٢ طبيبة، ٣ حراس صحيين، ٣ وريانات للعدادات، ٣ ورديانات في ردهات دور التطهير، ٣ ميكانيكية، ١٢ وقاد، ٢٤ ورديان لفحص الأمتعة، ٦ ملاحظين للحمامات، ٣ ورديانات عند باب الخروج، ٢٤ ورديانات لتوزيع الأمتعة، ٦ ملاحظات لحمامات الحريم، ٩٠ حمال
الأقسام	٥ أطباء، ٦ كتبة، ١٠ ملاحظين، ٨٠ حمال، ١٦ حمال إضافيين في حالة (الحج الملوث)
المستشفى	طبيب، رئيس للممرضات، ٣ ممرضات، كاتب، ملاحظ، ١٠ تمرجية، ٦ تمرجيات، ملاحظ ملحق بالمشرحة، مغسل، وقاد لجهاز التبخير، مراسل، عامل لعربة الترولي
المعمل	متخصص بكتريولوجي، ٢ ورديانات لأشغال المعمل، عاملان للتنظيف، كاتب، عامل إضافي في حالة الحج الملوث
الصيدلية	صيدلي، خادم صيدلية
المغسل	مراقب، ١٢ عامل، ٢ غسالة، ٣ مكوجية، ملاحظ،

القسم	الوظيفة
	خياطة، وقاد
القسم الميكانيكي والكهربائي	٣ عمال تليفون، ٣ وقادون
المخازن	مساعد أمين المخزن، ١ سمكري ، ٦ عمال
الصيانة	١٠ عمال
السيارات	٩ سائقون، ٢ عمال
متنوعات	طاهي للرئيس، طاهي للممرضات، طاهي للمستشفيات، طاهي للأطباء، طاهي للحراس الصحيين والكتبة، طاهي للميكانيكيين، سفرجي للرئيس، سفرجي للممرضات، خادم مطبخ للمستشفيات، خادم للملاحظين الصحيين، خادم مطبخ الأطباء.

موظفو الأمن والتأمين للحجاج والكورنتينات المصرية:

كانت الإدارة المصرية تهتم بالإجراءات الأمنية اللازمة للمحجر الصحي المقام في الطور وعيون موسى، ولذلك فقد كانت سنويًا تعين بلوكين من العساكر البيادة، بالإضافة إلى ٤٠ عسكري من الخيالة لحراسة المحجرين أثناء أداء الأعمال الطبية المقررة في كل منهما، وقد كانت يخاطب ديوان الجهادية لتحضير هذه الأعداد من العساكر سنويًا، ومن ثم يتم اختيارهم وإرسالهم إلى محافظة السويس التي أنيط بها توزيعهم على كل من محجر الطور، ومحجر عيون موسى، وكان العساكر المختارين يأتون ومعهم تعييناتهم التي تكفي لمدة ثلاثة شهور مدة إقامة الحجر الصحي(١٩٨).

وكانت الأوامر تصدر إلى محافظ السويس بأن ينقل الجنود والعساكر والضباط المكلفين بحراسة كورنتينة الوجه، لنقلهم إلى كورنتينة عيون موسى لحراستها أثناء فترة الحجر الصحي على الحجاج في عيون موسى(١٩٩).

وكان العربان يكلفون بحماية الصرة الشريفة المتجهة مع محمل الحج إلى الحجاز(٢٠٠)، ومما هو جدير بالذكر أن القوات التي كانت ترسل لحراسة منطقة الطور وجبل الطور كانت تتضمن بالإضافة إلى العساكر والجاوشية " أبناء العرب" عساكر وجاوشية من الجنسية (الإيطالية)، فقد أشارت الوثائق إلى إرسال "٢٠ نفر تليانة" مع "٤٠ نفر من أبناء العرب وأورطة مستحفظين تحتوي على ستين نفر ليكونوا الجميع بضباطهم ١٢٠ نفر"(٢٠١).

أيضًا ففي بعض المواسم كانت تصدر الأوامر بتعيين عدد من الهجانة لمراقبة الحجاج لمنعهم من " الهروب من الكورنتينة"، ومن ذلك أن تقرر في عام ١٢٩٥هـ/ تعيين عدد ثمانية من الهجانة في نقطة الطور "لعدم تمكن أحد من الحجاج من الهروب الكورنتينة حسبما ترآئ لمجلس الصحة"(٢٠٢).

ومع ذلك فقد كانت تحدث بعض التجاوزات في بعض السنوات من التعديات على الحجاج من قبل موظفي الكورنتينات، ومن ذلك أن قدم أحد الحجاج المغاربة شكوى ضد أحد موظفي كورنتينة الطور بأن موظفي الكورنتينة قد تعدوا عليه بالضرب، وأنه فقد بعض أغراضه المهمة، وقد تقدم بشكواه إلى ضبطية الطور التي حققت في الشكوى المقدمة وعرض الحجاج المغربي على حكيم باشي الكورنتينة الذي ثبت لديه عدم القيام بالاعتداء الجسدي من قبل الموظفين على المجني عليه(٢٠٣)، وقد رفع الأمر إلى ديوان الداخلية لاتخاذ اللازم قانونًا(٢٠٤).

ثانيًا: الدراسة الوثائقية:

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من الوثائق العربية المحفوظة في دار الوثائق القومية، والتي تنتمي لمجموعات أرشيفية مختلفة، وإن كان معظمها قد دون في سجلات ديوان الداخلية، حيث كان الإشراف الإداري، والمالي، والفني التنفيذي المباشر على أعمال الحج في كل عام يقع مباشرة – وفقًا للاختصاصات الإدارية والمالية - على هذا الديوان بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى وثائق وسجلات الديوان الخديو، ووزارة الخارجية المصرية، ومجلس النظار والوزراء المصري، ووزارة المالية، وقد دونت معظم هذه الوثائق التي استفادت منها الدراسة في سجلات الصادر، والوارد للدواوين المختلفة التي تم تناولها،

ونظرًا لاختلاف الوحدات الأرشيفية التي تنتمي إليها هذه الوثائق الأرشيفية المستخدمة، فإن وثائق موضوع الدراسة قد تفرقت بين أكثر من ديوان، أو وزارة خلال فترة الدراسة، إلا أنها مع ذلك قد اجتمعت في خصائصها الداخلية من حيث اللغة، والصياغة، لذلك فقد تناولت هذه الدراسة الخصائص الداخلية للوثائق بالتحليل اللغوي للصيغ، والعبارات، والألفاظ، والأساليب المستخدمة في هذه الوثائق الواردة بالسجلات، وقد استخدم الباحث هذا التحليل من أجل تتبع هذه الصيغ، والعبارات، والألفاظ للوصول إلى الأصول اللغوية، والتاريخية، والاجتماعية للمفردات، والمصطلحات الوثائقية من أجل تتبع الاستخدامات المختلفة، والتحقق من صدق ما جاء بها من معلومات، وشواهد تاريخية، في محاولة إيجاد تفسير دقيق لما ورد في أصول هذه الوثائق من أحداث في الزمان، والمكان المحددين، وهو ما أكد مدي الترابط، وتداخل الاختصاصات بين هذه الدواوين التي تناولت موضوعات الحج، والحجاج ورعايتهم الصحية في مصر في القرنين التاسع عشر، والعشرين الميلاديين.

وتدرس الدبلوماتيكا الوثائق القانونية من حيث الشكل كي تتحقق من صحتها لتحديد قيمة هذه الوثائق كشواهد تاريخية، ويُعني (الدبلوماتيك) بإجراء العمليات النقدية التحليلية التي يقوم عليها المنهج التاريخي المستخدم في دراسة الوثائق والسجلات القانونية[٢٠٥]، ذلك لأن الوثائق تعتبر من الأصول التاريخية التي يعتمد عليها التاريخ، ولذا يجب أن يقوم الوثائقي بنقد الوثائق وتحليلها بعد جمعها نقدًا علميًا خارجيًا وداخليًا[٢٠٦].

والنقد الداخلي يبرز ويوضح المميزات الداخلية التي تُدرس على كل من الأصل والصورة[٢٠٧]، فهو يتناول دراسة اللغة، والصيغ، والعبارات المستخدمة والواردة في الوثائق للتعرف على لغة العصر الذين دونت فيه، ومن ثم التأكد من صحتها لاستخدامها كشاهد تاريخي على الأحداث والوقائع في ذلك العصر[٢٠٨].

وعند إجراء الدراسة الدبلوماتية الداخلية لوثائق ديوان من الدواوين ينبغي أن تدرس فقط الوثائق والسجلات التي صدرت عن هذا الديوان، أو دونت فيه، لأن الهدف الأساس من هذه الدراسة كما تبين هو التحقق من صحة الوثائق التي نشأت في هذا الديوان نتيجة أعماله ونشاطاته المختلفة، وبالتالي فإنه – من وجهة نظر الباحث – يجب ألا تتضمن هذه الدراسة الوثائق الواردة إلى الديوان من المصالح والدواوين الأخرى بالدولة، لأن طرق التدوين والإخراج لهذه الوثائق الواردة وإن تشابهت في خصائصها اللغوية، وعباراتها مع الخصائص اللغوية للوثائق التي يتم دراستها، فإنها تختلف معها في كثير من العناصر الأخرى، وخاصة تلك التي تتعلق بالدراسة الخارجية، لأن الديوان الذي ندرس وثائقه قد يستخدم أنواعًا مختلفة من الورق، أو الأحبار، أو الأختام، وطرق إخراج الوثائق والسجلات والخطوط المستخدمة في الكتابة، وغير ذلك من عناصر الدراسة الخارجية التي تختلف من ديوان لآخر في نفس المكان والزمان.

أما الدراسة الداخلية للوثائق، فإن دراسة الألفاظ الواردة في وثائق القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، تشير إلى أنها كانت تحتوي العديد من مصطلحات، وألفاظ شائعة – أو كانت شائعة – في تلك

الفترة، وقد انتهى حال هذه الألفاظ إلى حالات مختلفة، فمنها ما يزال مستخدمًا على المستويين الرسمي، والشعبي – من خلال اللغة العامية، ومنها ما هو مستخدم فقط على أحد هذين المستويين، ومنها ما اندثر تمامًا ولم يعد له استخدام مثل كلمة (كورنتينة)، أو أن بعضها قد تبدل إلى مترادفات أخرى بديلة لها تتوافق، وتتناسب مع المتغيرات الاجتماعية والسياسة للبلد الذي دونت فيه هذه الوثائق، وهو ما يعرف بلغة العصر الذي دونت فيه الوثائق.

وهذه الدراسة حاولت الكشف عن أهم هذه الألفاظ، والعبارات التي وردت في وثائق القرنين التاسع عشر، والعشرين الميلاديين، وهي الوثائق التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، والتي تناولت موضوع (الخدمات والرعاية الصحية للحجاج) في الفترة المحددة.

وهذه الألفاظ والمصطلحات التي ترصدها الدراسة يمكن استخدامها كقوائم للكلمات الدالة على موضوعات الحج، والحجاج، والرعاية الصحية، والخدمات الطبية، وغير ذلك من الموضوعات التي تحتوى عليها هذه الوثائق الأرشيفية المدونة خلال فترة الدراسة، فالملايين من الكلمات والألفاظ له معان محددة تحديدًا واضحًا، وبعضها يدل على دلالات قاطعة على أشياء، أو صفات، أو أحداث معينة ، والبعض الآخر عبارة عن مصطلحات علمية، أو فنية، أو ديوانية ذات مفهومات دقيقة، ومحددة، كما توجد مجموعة ثالثة تنتمي كلماتها إلى بعض الوحدات، أو القطاعات الكبيرة من الثروة اللفظية كلغة المصطلحات، أو أي نظام آخر من نظم تسمية الأشياء، حيث تعمل كل واحدة منها على تحديد وظيفة كل منها وقيمتها داخل هذا الإطار العام(٢٠٩).

ولما كانت الوثائق تعبر دائمًا عن لغة العصر وخطبه، لذلك فإن المدخل إلي تحليل نصوص هذه الوثائق هو مدخل لغوي بالأساس يعتمد علي الدراسة الداخلية للوثائق لتدقيق النصوص من الناحية اللغوية، وفهم النص وربطه بالجهة التي صدر عنها، وتحليله في ضوء ذلك، من أجل وضع قواعد عامة يمكن أن تنطبق علي كل النصوص الصادرة عن نفس المؤسسة في نفس المكان، والزمان(٢١٠).

وبناءً على ذلك، فإن هذه القوائم التي أعدها الباحث يمكن استخدامها كنموذج لقوائم للكلمات الدالة على هذه الموضوعات التي تتناولها الدراسة، وخاصة مع ميكنة هذه الوثائق، وإعدادها في قواعد بيانات متخصصة، فهذا النموذج يمكن الاعتداد به في إعداد نماذج مشابهة لعدد من موضوعات الوثائق التي تذخر بها دار الوثائق القومية.

ومن خلال هذه القوائم أيضًا يمكن إعداد مصحح إملائي، ولغوي إلكتروني متخصصة لهذه الكلمات والألفاظ التي وجدت بها أخطاء أو اختلافات في الكتابة والتدوين عما نستخدمه الأن، ويكون مثيل للمدقق الإملائي المستخدم في برنامج الورد، فيقوم بتصحيح ألفاظ الوثائق المختلفة أو الخاطئة: في مثل لفظة (الدقتور) التي وردت في بعض الوثائق، فيمكن تصحيحها (دكتور) أو (طبيب)، وهكذا يمكن استخدام هذا المدقق الإملائي واللغوي للمرور على الوثائق بعد تسجيها إلكترونيًا على قواعد البيانات لتصحيح وتعديل مثل هذه الكلمات.

وقد حاول الباحث عند إعداد هذه القوائم أن تشمل العديد من المفردات، والتراكيب اللغوية الواردة في الوثائق المستخدمة في هذه الدراسة، ومما لاحظه الباحث أنه مع تنوع السجلات، والوثائق المستخدمة في الدراسة جاءت من عدة وحدات أرشيفية، وفي فترات مختلفة أن هذه المفردات والتراكيب اللغوية ظلت ثابتة تقريبًا، ومستخدمة في التدوين الرسمي للوثائق الحكومية المصرية، وقد رصد الباحث بعض الاختلافات البسيطة الناتجة عن اختلاف ثقافات، أو مستويات، وقدرات تعليمية للكتاب الذين دونوا هذه الوثائق على مدار أكثر من نصف قرن أمتد منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وحتى الربع الأول من القرن العشرين، وهو ما يؤكد على أن التطورات اللغوية الرسمية في تلك الفترة كانت بطيئة، على

الرغم من التطورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المتسارعة التي شهدتها مصر خلال الفترة التي تناولتها الدراسة.

وهذه الدراسة الداخلية للوثائق والسجلات - المستخدمة في هذه الدراسة - قد تناولت رصد مفردات اللغة المستخدمة، والصيغ، والعبارات الواردة، والموضوع، أو الموضوعات التي تناولتها تلك الوثائق التي تمت دراستها[٢١١]، مع شرحها ، وتحليلها لغويًا، وتاريخيًا، وهو ما يساعد على فهم النص الذي وردت فيه هذه الألفاظ والعبارات والجمل، ومن ثم جمع هذه المعلومات وتركيبها تاريخيًا، **وتتناول الصفحات التالية شرح وتحليل هذه الألفاظ، والعبارات من خلال الجدول التالي:**

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
استخدامات التاريخ والزمن في الوثائق	٢ ش ١٢٩٥[٢١٢]	ويقصد به يوم ٢ من شهر شعبان الهجري لسنة ١٢٩٥ الهجرية، حيث استخدم الكاتب اختصارات الشهور العربية[٢١٣].
	".....لوازم الكسوة الشريفة طلعت سنة ٩٥ ....."[٢١٤]	والمقصود في هذه العبارة المستلزمات المطلوبة لمحمل الحج المتوجه للحجاز في عام ١٢٩٥ الهجري.
	م سنة تاريخه[٢١٥]	(م) اختصار لشهر (محرم) من نفس العام الذي ذكر سابقًا في نفس الوثيقة، أو الوثائق السابقة في نفس السجل.
	عن سنة ١٨٧٥ أفرنكية موافقة لسنة ١٢٩٢ هلالية، ولسنة ١٥٩٤ قبطية[٢١٦]	قام الكاتب بذكر السنة الأولي من التقويم الميلادي ووصفها بالأفرنكية، ثم ذكر ما يوافقها من السنة الهجرية ووصفها بالهلالية نظرًا لاعتماد التقويم الهجري علي الأهلة لبيان الشهور العربية، ثم ذكر ما يوافقها من التقويم القبطي الذي كان مستخدمًا في الأمور المالية والزراعية في القرن التاسع عشر الميلادي.، وقد أمر الخديو إسماعيل باستخدام التقويم الإفرنجي منذ عام ١٨٧٥م، عندما بدأت المحاكم المختلطة، ومراقبة الشؤون المالية تحت الإشراف الأجنبي[٢١٧].
	رقيم[٢١٨]	لفظة تذكر قبل تاريخ المكاتبة فيقال مثلاً: "رقيم ١١ رمضان ١٢٨٨"
مصطلحات إدارية ومالية وقانونية	استخلاص الرسوم[٢١٩]	وهو مصطلح مالي يقصد به تحصيل الرسوم المقررة من الأفراد علي شيء من بضاعة كما قررها القانون أو اللائحة المستخدمة.
	ميزان الاستحقاقات[٢٢٠]	استخدام الكتاب في القرن التاسع عشر الميلاد مصطلح (ميزان) للتعبير عن (الميزانية) التي تشتمل علي المصروفات والإيرادات، وفي هذه الحالة فإنها تشمل علي إجمالي مرتبات الموظفين بالجمارك مخصومًا منه إجمالي الاستقطاعات من رواتبهم.
	بند ٤ ماهيات	البند هو العلم الكبير من الفارسية[٢٢١] والماهية من ماه

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
		الفارسية بمعني الشهر [٢٢٢] وقد استخدم المصطلح للدلالة علي أحدي المواد في لائحة ما أو قانون تختص برواتب الموظفين.
	سركي تسليم[٢٢٣]	و(السركي) معناه في اللغة التركية منشور من الفعل سرمك بمعني (أن ينشر) [٢٢٤]، وقد استخدمت الكلمة ولا تزال– بمعني الدفتر الذي تقيد به المكاتبات، والأوراق، وغيرها لتسليمها من إدارة إلي إدارة أخرى.
	السابق - السلف[٢٢٥]	تستخدم كمصطلح إداري يطلق علي الموظفين الذين تركوا الخدمة، وقد وردت في الوثائق في عبارة " وكيل الجمارك السلف".
	صافي الماهية	أي المبلغ النهائي الذي يحصل عليه الموظف من راتبه الشهري بعد خصم جميع الاستقطاعات المحددة.
أخطاء في اللغة والصياغة والأسلوب	لغو[٢٢٦]	قصد بها الكاتب الإلغاء والانتهاء.
	البضايع[٢٢٧]	وصوابها (البضائع) حيث استبدل الكاتب الفتحة الممدودة المصحوبة بهمزة بالياء.
	تورك[٢٢٨]	غير الكاتب في البنية الصوتية للكلمة حيث استبدل الضمة بالواو، والصواب (تُرك).
	مرفوق بكشف[٢٢٩]	اشتق الكاتب اللفظة علي وزن مفعول بدلا من (مرفق) علي وزن مفعل.
	تصرح له بأجازة[٢٣٠]	استخدم هذه العبارة بدلاً من (صُرح له بأجازة) حيث استخدم الكاتب الفعل المضارع بدلاً من الفعل الماضي المبني للمجهول.
	حضوره في الأشغال[٢٣١]	بدلاً من (عودته للعمل)، وهو أسلوب عامي ركيك.
	المرسولة[٢٣٢]	اشتق الكاتب اللفظة من الفعل (رسل) علي وزن مفعولة، بدلاً من استخدامه لفظة (مُرسلة) علي وزن مُفعلة.
	تاريخ الدخول في الخدمة[٢٣٤]	أسلوب عامي استخدمه الكاتب ليعبر عن الوظيفة بالخدمة، وكان الأفضل استخدام (تاريخ استلام العمل) أو(تاريخ التعيين في الوظيفة).
	وظيفت[٢٣٥]	استخدم الكاتب التاء المفتوحة بدلاً من التاء المربوطة في كلمة وظيفة
	كافة الأشياء[٢٣٦]	الخطأ الأول للكاتب أنه استخدم لفظه كافة أولا والصواب (الأشياء كافة) استشهادا بقوله تعالي" *يا أَيُهَا الذين آمَنُو ادْخُلُوا في السّلْم كَافَّةً*[٢٣٧] ، كما أنه قصر الاسم الممدود الصحيح المنتهي بهمزة وألف زائدة في لفظة الأشياء، والصواب (الأشياء).

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
	زيادة الأمنية[٢٣٨]	عبر الكاتب عن الأمن والأمان بكلمة عامية وهي (الأمنية)، فبدي أسلوب الكتابة عامي[٢٣٩].
	الثلاث[٢٤٠]	قصر الكاتب الاسم الممدود الصحيح المنتهي بهمزة وألف زائدة والصواب (الثلاثاء)
	للاجرا[٢٤١]	قصر الاسم الممدود الصحيح المنتهي بهمزة وألف زائدة والصواب (للإجراء)
	مامور[٢٤٢]	أهمل الكاتب كتابة الهمزة في الكلمة والصواب (مأمور)
	جزو[٢٤٣]	استبدل الكاتب الهمزة بحرف الواو والصواب (جزء)
	دايره[٢٤٤]	كلمة عربية تستخدم في مصر بمعنى الإدارة الحكومية[٢٤٥]، وصوابها (دائرة) حيث استبدل الكاتب الفتحة الممدودة المصحوبة بهمزة بالياء.
	قواصات[٢٤٦]	استخدم الكاتب جمع الجمع بدلاً من قواصة التي هي جمع لكلمة (قواص).
	وجدة[٢٤٧]	استبدل التاء المفتوحة بتاء مربوطة والصواب (وجدت)
	الحساباة	استبدال التاء المفتوحة بتاء مربوطة والصواب (الحسابات)
	وكالت	استبدال التاء المربوطة بتاء مفتوحة والصواب (وكالة)
	الدقتور[٢٤٨]	والصواب (الدكتور) حيث أبدل الكاتب صوت مهموس بصوت مجهور، فاستبدل الكاف بالقاف وهما يتفقان في المخرج ولكنها يختلفان في الهمس والجهر[٢٤٩].
	سهاريج المياه – صهاريج المياه - السهاريج الحديد - سهريج[٢٥٠]	"الصهاريج" من الأدوات المهمة التي كانت إدارة الكورنتينة تستعين بها سنويًا لتخزين مياه الشرب للحجاج، وقد كانت تصنع من مادة الحديد، وكان يبلغ طول كل منها متر واحد وعرضها متر وارتفاعها متر، وكانت تحتاج الكورنتينة إلى ٣٠ صهريج أثناء موسم الحجر الصحي، وقد تولت الإدارة المصرية صيانة وتجديد هذه الصهاريج من أجل تقديم أفضل رعاية للحجاج القادمين للمحاجر المصرية، ويُعد ذلك من أهم عوامل الرعاية الصحية التي كانت تقدم للحجاج أثناء فترة الحجر الصحي[٢٥١]، وقد ذكرته الوثائق بأنه"السهريج"، وجمعته على " سهاريج"[٢٥٢]، وصوابها بالصاد حيث خفف الكاتب حرف (الصاد)، وكتبه على نطقه بالعامية باستخدام حرف (السين).

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
كلمات دخيلة على اللغة العربية	بقسماط	"كلمة يونانية وتكتب (Paksimadi) ونقلت إلى التركية العثمانية(بكسماد)، وهو خبز جاف هش يتزود به المسافر"[٢٥٣]. وذكر (أحمد تيمور) أنه كان طعامًا للحجاج، ويصنع من "الخبز اليابس"، ويقال له أيضًا "قنّيطة"[٢٥٤].
	كشك[٢٥٥]	وهو من الفارسية (كوشك) بمعنى البناء والبرج المرتفع على أعمدة، وهي تطلق في مصر على مرقب الحارس والظلة التي تستخدم لبيع السجائر والجرائد في الشوارع وغير ذلك[٢٥٦].
	فابريقه[٢٥٧]	كلمة فرنسية الأصل من(fabrique) وتعني المصنع والمعمل الذي ينتج المنتجات الصناعية خاصة ما يدار بواسطة المحركات البخارية، وكانت المصانع تعرف في مصر حتي وقت قريب بالفابريقات [٢٥٨].
	قراقول	وهي كلمة تركية بمعني الحرس والديدبان، وكان تطلق علي المخفر أو مركز الشرطة، وتعرف أحيانا باسم (الكراكون) وذلك بعد تحريف لفظها[٢٥٩].
	قلم[٢٦٠]	وهي مأخوذة عن اليونانية kalamos بمعني قصبة [٢٦١]، "وقد استخدمها الأتراك بمفهوم جديد بمعني الإدارة الحكومية، فكان هناك قلم التحريرات وقلم المحاسبات وغير ذلك" [٢٦٢]، وقد استخدمت في الوثائق بهذا المعني الأخير حيث قسمت مصلحة عموم الجمارك المصرية لعدة أقلام هي: قلم التفتيش العمومي وقلم التحريرات وقلم المستخدمين وهو يقابل الآن (شئون العاملين أو شئون الموظفين) وقلم السكرتارية وقلم القضايا.
العملات الواردة بالوثائق	باريزي[٢٦٣]	من العملات التي كانت متداولة في تلك الفترة.
	بارة[٢٦٤]	وهي عملة فضية، وكانت تسمى نصف فضة، أو الفضة العددية، وهي تساوي١/٤٠ من القرش[٢٦٥].
	جنيه[٢٦٦]	من العملات الذهبية التي ابتدعها محمد علي، والتسمية تعود إلى الأصل الإنجليزي (جنيه)، وفي ١٤ نوفمبر عام ١٨٨٥م صدر مرسوم بتقسيم الجنيه إلى مائة قرش، والقرش إلى عشرة مليمات، إلا أنه قد توقف صك الجنيه المصري منذ عام ١٨٩١م، حيث "أنفرد الجنيه الإنجليزي بسوق العملة الداخلية في مصر" [٢٦٧].
	ريال[٢٦٨]	لفظ أسباني من (Rial) بمعنى ملكي، وقد أطلق على نوع من المسكوكات الفضية[٢٦٩]، وهي من العملات التي استحدثها محمد علي في مصر[٢٧٠].

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
	غروش - قروش[٢٧١]	لفظ إيطالي من (Groosso) بمعنى الضخم، ونقل إلى التركية إلى (غروش) وهو يساوي ٤٠ بارة[٢٧٢]،وكان يسك القرش من البرونز في عهد محمد علي، وفي مصر تدون اللفظة وتنطق حتى الآن على(قروش) جمع (قرش) [٢٧٣]، كما وجد أيضًا ما يعرف بالقرش (المكاوي) وكان يساوي أيضًا ٤٠ بارة، وقد ينخفض في بعض السنوات، كما وجد كذلك ما يعرف بالقرش (الحجازي) الذي كان ينقل من الحجاز إلى مصر وكان يساوي أيضًا ٤٠ بارة[٢٧٤].
	كيسة[٢٧٥]	وهي لفظة تركية بمعنى الثروة، وهي اختصار "كيسة آقجة"، وهو كيس "الخمسمائة قرش"[٢٧٦].
مصطلحات ووظائف طبية وصحية	أجزاخانة الأدوية[٢٧٧]	(أجزا) كلمة عربية جمع (جزء)، وتستخدم في التركية بصيغة الجمع، وهي بمعنى الدواء والعقار، والشئ الذي ينتج من مركب كميائي، و(الأجزجي) هو الشخص الذي يجهز أو يبيع العقاقير الطبية والأدوية، وهو (الصيدلي)، أما (الأجزخانة) في دكان الصيدلي(الأجزجي) وهي (الصيدلية) [٢٧٨]، وقد وردت في الوثائق بنفس المعنى وهو المكان الذي تتجمع فيه الأدوية اللازمة لمدة الكورنتينة، وكانت كميات الأدوية المطلوبة تصرف للأجزجي(الصيدلي) لنقلها للكورنتينة، واستخدامها وفقًا لتعليمات الأطباء، وكان يرافق الأجزجي عددًا من المساعدين "التمورجية" في صرف الأدوية لمن يحتاج إليها في مستشفى الكورنتينة[٢٧٩].
	اسبتالية[٢٨٠]	من الكلمات التي لها نفس النطق والرسم في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وهي بمعنى (مستشفي) [٢٨١]، وهي من أصل إيطالي وتعني (دار المرضى)، وكانت تكتب أحيانًا (اسبيتاليا) [٢٨٢] [٢٨٣]، وقد وردت في الوثائق معرفة بأماكن وجودها في مثل: "اسبتالية كورنتينة الطور"، و"اسبتالية السويس"[٢٨٤]، و"اسبتالية مصر"، كما جمعت في الوثائق على "الاستباليات".، وكانت تسمى: (دار الشفاء)، أو (دار المرضى)، وكانت العامة تطلق عليها لفظة : (القشلة)، والصواب (مستشفى) [٢٨٥].
	المغسل[٢٨٦]	وهو الموظف القائم على تغسيل وتكفين المتوفيين من الحجاج، حيث كان يعين في الكورنتينة في كل عام أحد المغسلين، وكان يتقاضى ماهية شهرية ٢٠٠ قرشًا، وهو الذي يقوم بتغسيل وتكفين المتوفيين من الحجاج

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
		بالكورنتينة، وكان ملزمًا بأن يأتي بإحدى السيدات لتغسيل وتكفين المتوفيات من الحجاج، وكان هذا الموظف من العاملين الأساسيين بالكورنتينة لوجود بضع أعداد من المتوفيين كل عام[٢٨٧].
	داية[٢٨٨]	كلمة فارسية الأصل تعني خادمة الأطفال، وتستخدم في مصر بمعنى القابلة أو المولدة[٢٨٩]، وكانت إدارة الكورنتينات تعين (الداية) كأحد الموظفات العاملات بالكورنتينة بماهية شهرية قدرها ٣٠ قرشًا وتصرف لها من مصروفات الكورنتينة من أجل توليد السيدات الحوامل من الحجيج الذين ينتظرون فترة الحجر الصحي المفروضة عليهن، وكانت تقوم بقيد المواليد الجدد في دفاتر المواليد الذين يولدون في أثناء تلك الفترة، كما كان من اختصاصها أن تقوم بقيد الوفيات من نساء الحجاج بعد الكشف عليهن والذين قضوا أثناء وجودهم بالمحجر الصحي بالطور، أو بمحجر الوجه، أو بغيرهما من المحاجر الصحية، وكانت محافظة السويس ترسل هذه الدفاتر لكاتب الكورنتينة لقيد المواليد والوفيات من الحجاج أثناء فترة الحج، وخاصة في فترة عودة الحجاج من أداء فريضة الحج[٢٩٠] [٢٩١].
	حلاق[٢٩٢]	لما كانت مجلس الصحة المصرية يأخذ على عاتقه الرعاية الصحية الكاملة للحجاج في مدة الحجر الصحي التي تفرض عليهم، فقد عين (الحلاق) كأحد الموظفين بالكورنتينة للقيام بعمله المنوط به من تنظيف وتطهير بعض الحجاج الذين أرهقهم عناء السفر في تلك الفترة مما كان يقلل من فرصة ظهور الأمراض والأوبئة[٢٩٣].
	كورنتينة[٢٩٤]	وهي المعزل، وهي "لفظة إيطالية (Quarantina) بمعنى (الأربعين) الإيطالية لأن مدة العزل كانت ٤٠ يومًا[٢٩٥]، مما يدل على انتقال بعض الألفاظ الإيطالية إلى اللغة العربية[٢٩٦]، وتجمع في الوثائق على (كورنتينات)، وتدون في بعض المراجع (كورنتيلة) [٢٩٧]، وفي الرسم العثماني تدون على(قرانتينه)، ، وهي المدة التي يحجر فيها على الأشخاص القادمين من أماكن موبوءة، أو يعتقد أنها كذلك للحيلولة دون انتشار الوباء، كما كانت تطلق على مكان الحجر نفسه"[٢٩٨]. وفي الوثائق دونت في صيغة المضاف والمضاف إليه بطرق متعددة منها: " كورنتينة الحجاج"، " كورنتينة المحمل الشريف "[٢٩٩]، و " كورنتينة الحج".

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
	الحجر الصحي - المحجر[٣٠٠]	هو عبارة عن مكان محدد للعزل الصحي في أماكن انتشار الأوبئة التي تحمل خطر العدوى بين الناس، وهو المحجر الصحي، ويسمى أيًا (المحجر الطبي)، وقد يجرى على الأنسان أو الحيوان أو الأماكن، وتحدد مدته وفقًا لنوع المرض ووقت الحماية منه، وكان يفرض على الأماكن، والمدن، أو حتى أجزاء من المدن، وقد طبقه محمد على باشا على جنود جيشه لفصل المصابين منهم عن الأصحاء حتى لا تنتشر العدوى بينهم، وكان (كلوت بك) هو المشرف على ذلك في محاولة منهم للحفاظ على البيئة الصحة المناسبة في الجيش، وهو ما تطور فيما بعد ذلك ليشمل العائدون من الحجاز بعد مواسم الحج المختلفة[٣٠١].
	مغسل الكورنتينة	كانت كورنتينة الطور بعد تطويرها تشتمل من ضمن أقسامها على (مغسل) أو دار التطهير[٣٠٢].
	مستشفى العزل[٣٠٣]	هي وحدة منفصلة قائمة بذاتها في (محجر الطور) يمكن إدارتها بدون الاختلاط مع باقي الأقسام في المحجر الصحي بالطور، ويعين فيها طبيب خاص مقيم يختص باستقبال الحالات التي تحول عليه، وله إمكانية الاتصال بمدير المحجر لإبلاغه باي طارئ يستجد أثناء العمل.
	الفحص الإكلينيكي[٣٠٤]	وهو الفحص الطبي في محجر الطور، وكان يتم وفقًا للإجراءات التالية: يقوم طبيب المحجر بفحص كل الحجاج القادمين إلى المحجر، على فترتين الأولى في صباحًا، والثانية بعد العصر، ويتم الفحص للحجاج بإخطارهم بواسطة "صفارة"، حيث يطلب إليهم التوجه إلى غرفهم، وأن يلازموها حتى انتهاء الفحص، ومن ثم يبدأ الطبيب بالمرور على الغرف ويفحص الحجاج رجالاً، ونساءً، وأطفالاً، ويدون نتائج فحصه، ويرسل النتائج المشتبه فيها إلى عيادة المستشفى لإعادة فحصها بالمستشفى، وآنذاك يعلق على غرفة المريض استمارة توضح اسمه وجنسه وسنه، وجنسيته، وعنوان منزل المريض، ونوع مرضه بمعرفة الطبيب وتوقيعه، وأنه نقل إلى مستشفى المحجر[٣٠٥].
	دار(دور) التطهير بالكورنتينة[٣٠٦]	كان يوجد في محجر الطور ثلاثة أماكن تسمى(بالمباخر) وهي مقامة بجوار الشاطئ مباشرة، وفي كل منها: أجهزة للتطهير بالبخار، وجهاز للتطهير بالفورمالين، ويتبع كل دار تطهير رصيف ممتد في البحر، وكان يشرف عليها

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
		طبيب مخصوص لـ (قسم التطهير)، وقد أقيمت هذه الأبنية الثلاثة في محجر الطور في عام ١٨٩٢م، وفي هذا القسم كانت تفحص أمتعة الحجاج داخل قاعة مخصصة لهذا الغرض، وفي هذه المبان الثلاثة عدد من الأجهزة للتطهير بالفورمالين، وأدشاش، وحمامات، وكانت تعدم جميع المواد الغذائية التي يمكن أن تكون حاملة لأي عدوى، كما كانت تعقم فيها المياه التي يحضرها معهم الحجاج من الحجاز، هذا بالإضافة إلى تطهير جميع ملابس الحجاج بدون استثناء، إما بالبخار أو بالفورمالين، وهذه الإجراءات هي ما عرفت بإجراءات (التطهير الكلي) الذي كانت تتبعه إدارة المحجر عند علمها بوجود شبهة عدوى قادمة مع الحجاج، أما في حالات (الحج النظيف) فكانت تتبع إجراءات أقل في عمليات التطهير، وهو ما عرف (بالتطهير الجزئي) للحجاج[٣٠٧].
ألفاظ ومصطلحات وعبارات بحرية	اسقالة – سقالة – إسكَلَه[٣٠٨]	كلمة إيطالية (scala) تعني قطع الخشب الكبيرة التي يصعد عليها العمال لإقامة الأماكن العالية في البناء، وهي أيضا المحل الذي ترسو عنده السفن والقوارب علي شاطئ البحر، وهو رأس من الأحجار أو الخشب يمتد داخل البحر[٣٠٩] ومرادف الكلمة المرسي أو المرفأ[٣١٠] والجمع أساكل، وإسكلات[٣١١]، وقد أوضحت الوثائق أن " السقالة" كانت بمثابة مرفأ السفينة الذي ترسو عنده، و"يستخدمه الحجاج للنزول والطلوع من عليها" إلى رصيف الميناء، وكان طولها يبلغ حوالى ١٢ متر بداخل المياه، وعرضها حوالي متر و٢٠ سنتيمتر[٣١٢]، وكانت هذه (الإسقالة) تسمى بـ(إسقالة البر) وهي التي يوضع طرفها على المركب بعد رسوها على الشاطئ، والطرف الأخر على أرض الشاطئ لتمكن الحجاج من النزول والصعود إلى المركب[٣١٣].
	إنزال الحجاج من البواخر[٣١٤]	وهي العملية التي كانت تتم بعد رسو السفن والبواخر على رصيف الميناء، حيث كانت تتم هذه العملية باستخدام القاطرات أو المراكب الصغيرة إذ رست السفت بعيدًا عن الشاطئ[٣١٥].
	بطانطة[٣١٦]	فرض (مجلس الصحة المصري) كورنتينة – الحجر الصحي - على السفن الواردة من البلاد العربية التي تحمل على متنها البضائع المختلفة، وكانت مدة الكورنتينة تفرض على هذه السفن مدة خمسة أيام وتصل إلى عشرة أيام في

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
		بعض الأحيان، وتطلب الأمر أن تأتي هذه السفن إلى موانئ الطور، وعيون موسى بـ "بطانطة نظيفة"[٣١٧]، وهي تعني: "شهادة خلو من الأمراض"[٣١٨].
	بوغاز[٣١٩]	من المصدر التركي بوغمق : أن يخنق، ويطلق في التركية علي الحلقوم وعلي الجزء الضيق من كل شئ فيقال البوغاز علي الممر الضيق بين جبلين وتعرف أيضا بالمضيق [٣٢٠]، وهي أيضا بمعني الخليج أو المضيق[٣٢١] وهو المعني الذي استخدمت به في الوثائق.
	بوليصة[٣٢٢]	من اللفظة الإيطالية (POLIZZA) من اللاتينية (POLLEX)بمعني وصول وهو ورقة يدرج فيها بيان الأمتعة والبضائع التي وصلت إلي مكان ما [٣٢٣]، وقد استخدمت في الوثائق بهذا المعني وهي من المصطلحات الديوانية المستخدمة في أعمال الجمارك والموانئ في مصر.
	ذخاير[٣٢٤]	كانت محافظة السويس توفر الذخيرة اللازمة لقومندانية السفن التي ترسو على الموانئ التي يترتب بها كورنتينات (محاجر) الحجاج سنويًا، وكانت تلك المصروفات تحتسب على ميزانيات ديوان الداخلية سنويًا[٣٢٥].
	ربان الباخرة[٣٢٦]	ربان الباخرة فهو: الذي يجريها، وربان أي شيء: أوله، وفي اللسان ربان كل شيء : معظمه وجماعته، وربان السفينة رئيسها وأول من فيها[٣٢٧].
	رفتية[٣٢٨]	كلمة فارسية تعنى: الرسوم التي كانت تحصل على البضائع التي تخرج من أحد الموانئ، وهى رسوم المغادرة وكان يعبر عنها أحيانًا بلفظ (باج)، حيث كان التاجر يستخدم هذا المستند في تقديمه للموانئ القادم إليها لإعفائه من دفع الرسوم مرة أخري عن تلك البضائع، وجمعت اللفظة في الوثائق علي (رفاتي) [٣٢٩]، كما كانت تعني لفظة (الرفتية) في المكاتبات الرسمية أمر الاستعفاء من الخدمة لأحد الموظفين[٣٣٠]، وقد انتقلت من الفارسية إلى اللغة الديوانية العثمانية بمعنى: (ذهب، مضى، انقضى)، إلا أن المصريين استخدموا اللفظة في المحيط الرسمي بمعنى الفصل عن العمل، وقد اشتقوا منها مشتقات أخرى منها: (رفد، ويرفد، ومرفود) [٣٣١].
	زلع المياه	(الزلعة) كانت من الأدوات المهمة التي كانت تستخدم لنقل المياه من مكان تقطير المياه المالحة إلى أماكن إقامة الحجاج في الكورنتينة لاستخداماتهم الشخصية، ولأغراض

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
		الشرب، وكان يقوم السقاءين بعملية نقل هذه الزلع من أماكن تعبئتها من (الحنفيات)، إلى أماكن استخدامها سواء للحجاج أو العاملين بالمحجر الصحي[٣٣٢].
	سنابيك- سنبويك[٣٣٣]	وهي مراكب كبيرة كانت تحمل أكثر من ٧٠٠ شخص[٣٣٤]، وكانت أجرة نقل الفرد الواحد على السنبوك ١٢ قرش[٣٣٥]، وكانت تستخدم لنقل الحجاج ما بين الموانئ المختلفة، ومن ذلك أن تقرر نقل عدد من الحجاج الفقراء من ميناء ينبع ونقلهم من ميناء الطور إلى ميناء السويس[٣٣٦]، وقد بلغت أجرت نقل عدد ٢٩٩ حاجًا من الطور إلى السويس مبلغ وقدره ٣٨٢٥ قرشًا، وكانت الحكومة المصرية تتحمل مثل هذه المصاريف نظرًا لكون هؤلاء الحجاج من كانوا الفقراء[٣٣٧]، وقد دونت خطأ في بعض الوثائق (السنبويك) وهو خطأ أملائي في تدوينها[٣٣٨].
	وابورات الأجانب[٣٣٩]	وهي من أصل إيطالي (a vapour) أي بخاري وكان حرف ال(V) ينطق ويكتب في العربية (واو)، ويقابلها (steamer) في الإنجليزية اشتقاقًا ومعنى، أي باخرة من (steam) وهو البخار[٣٤٠]، و(الوابور) مفرد وتعني في اللغة التركية "السفينة أو الباخرة التي تعمل بالبخار"[٣٤١]، وكانت الإدارة المصرية المتمثلة في (مجلس الصحة المصرية) تتخذ القرارات بسفر الحجاج الذين يطلبون المرور من الأراضي المصرية بعد أداء موسم الحج دون تصريح لهم، وكانت الإدارة المصرية تتحمل نفقات السفر كاملة من الطور إلى بلادهم، ولذلك فقد أوردت الوثائق بأن يتم " تسفيرهم ....مادام لم يتصرح لهم من مجلس الصحة بحضورهم ومرورهم من القطر المصري فصار اللازم أن يصير تسفيرهم بالأجرة بوابورات الأجانب من الطور "طوغري" بمماثلة الحجاج الذين من الجهات الخارجة ويدفع لهم أجرتهم من الإحسانات الخديوية...." [٣٤٢].
	قاطرة – قطيرة - قطاير[٣٤٣]	وتطلق على القارب الصغير الملحق بالأنواع الكبيرة من المراكب، والذي يجر بربطه إلى تلك المراكب، ويستخدم في توصيل النوتية، ورؤوساء المراكب في حالة الخطر، وسمي بذلك نسبة إلى عملية قطره(جره) خلف المركب[٣٤٥]، وهذه المراكب الصغيرة كانت تحمل ركاب البواخر (الحجاج) من السفينة إلى الشاطئ عند رسوها بعيدًا عن الشاطئ – بميناء الطور، وكان يوجد على هذه

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
		"القطائر" عدد كافي من الحمالين الذين يقومون بنقل أمتعة الحجاج من السفينة إلى القطيرة، ويعين على كل قطيرة ثلاثة بحارة، وكانت تكفي كل قاطرة لحوالي أربعين حاجًا، وعند وصول القاطرة إلى الشاطئ تفصل الأمتعة على عربات مخصصة وتدفع إلى (دار التطهير) القريبة منها لفحص الأمتعة وتطهيرها[٣٤٦]، وكانت "القطاير تدهن بمادة واقية من الفازلين في بداية كل موسم"، وتنزل إلى المياه لتجربتها قبل بدء عودة الحجاج وقدومهم إلى الكورنتينة[٣٤٧].
	قبطان – قابودان - قبودان الباخرة[٣٤٨]	(قبودان) كلمة إيطالية الأصل من(Capitano) بمعني الرئيس والزعيم وربان السفينة، ورتبة تمنح لأغوات العسكر من ضباط البحرية في السفن الحربية، وناظر البحرية في وقت من الأوقات، وعربت اللفظة فأصبحت تنطق قبطان أو قبودان وتجمع علي قباطين[٣٤٩].
	قنجاوية	(القنجة) في اللغة التركية (قانجه) بمعني الخطاف والكلاب، وهي سفينة لها طرف مدبب كأنها الخطاف والجمع قنج، ويذكر (الجبرتي) أن الفرنسيين" حال حلولهم الديار المصرية وسكنهم بالأزبكية كسروا جميع القنج والأعزبة التي كانت موجودة تحت بيوت الأعيان بقصد التنزه" [٣٥٠]، و(القنجاوية) وظيفة لفئة من العاملين بالمنافذ البحرية والموانئ.، وقد ذكرها (أحمد تيمور) بـ (أنجه)، وذكر أنها: "النوع من السفن الصغيرة المعدة لتنزه الكبراء، وهي غير موجودة الأن، وبقي اسمها على الأفواه"[٣٥١].
	مركب – مراكب	"ويفسر معناها على صفة الشمول، بمعنى أي شئ يمتطيه الإنسان، والتمييز للمركب مطية المياه، وقد انتشر هذا اللفظ وشاع استخدامه على غرار شيوع لفظ (السفينة)" [٣٥٢].
	ميناء - مينة[٣٥٣]	دون الكاتب اللفظة باللغة العامية بحسب نطقه لها (مينة)، وصوابها (مِيناء) وهي جمع موانِئ وكانت تعني في الوثائق (مَرْفأ السُّفُن).
	وكلا القومبانيات[٣٥٤]	وصوابها (وكلاء)، أما (القومبانيات) في جمع (قومبانية)، وهي لفظة إيطالية بمعنى شركة، و(وكلاء القومبانيات) هم - كما وصفتهم الوثائق - وكلاء شركات النقل الأجنبية التي كانت تمتلك السفن والبواخر التي كانت تعتمد عليها الحكومة المصرية في نقل الحجاج الجانب إلى بلادهم بالأجرة التي تحملتها الحكومة المصرية[٣٥٥].

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
الحج والحجاج (مصطلحات عامة، وأدوات، ومعدات، ومستلزمات)	الملبوسات[٣٥٦]	كان مجلس الصحة يأخذ على عاتقه مهمة توفير الملبوسات والمفروشات التي يحتاج إليها المرضى في المستشفيات التي تتبع الكورنتينات، أو تلك التي تقع في نطاق هذه الكورنتينات، ومن ذلك أن تم صرف مبلغ ٣٥٠٠ قرش من حسابات الكورنتينات لشراء ملابس ومفروشات للمرضى الفقراء في مستشفيات الطور والسويس وذلك عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م[٣٥٧].
	فقراء الحجاج[٣٥٨]	كانت الإدارة المصرية تتخذ الإجراءات الإدارية والمالية المناسبة لسفر الحجاج الفقراء من ينبع أو من الطور إلى بلادهم، وكان يتم عمل إحصائيات كاملة عن أعدادهم وجنسياتهم، وكانت الحكومة تتحمل مصاريف سفرهم إلى بلادهم من الطور أو ينبع بالاستعانة بوابورات الأجانب، وإن لم يوجد العدد الكافي من هذه الوابورات لنقلهم فقد كانوا ينقلون إلى كورنتينة عيون موسى، أما بالوابور المخصص لأعمال كورنتية الطور أو باستخدام السنابيك " بأجرة على طرف الميري"، ومن ثم "تسفيرهم من السويس بوابورات الأجانب" إلى بلادهم[٣٥٩]، وقد بلغ عددهم في موسم الحج لعام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م عدد ١٢٠٦ حاج تحملت الحكومة المصرية مصاريف إقامتهم وسفرهم إلى بلادهم[٣٦٠].
	الحجاج	وردت اللفظة في الوثائق في العبارات التالية: الحجاج المتوفين - الحجاج المغاربة - الحجاج المقيمون - بواخر الحجاج - تركات الحجاج - حجاج الدرجة الأولى - دفن الحجاج - رحيل الحجاج - الحجاج الليبيون - حجاج طرابلس الغرب - حجاج ليبيا - مرضى الحجاج - هروب الحجاج من الكورنتينة[٣٦١].
أمراض وأوبئة	أمراض غير عادية[٣٦٢]	كانت إدارة الكورنتينات تخشى من طول مدة بقاء الحجاج في الكورنتينة خوفًا من ظهور أمراض أخرى غير عادية، والمقصود (غير وبائية)، لذلك كانت تتخذ القرارات بتطبيق إجراءات ترحيلهم إلى بلادهم أولاً بأول[٣٦٣].
	أمراض وبائية[٣٦٤] ــ الداء الوبائي[٣٦٥]	عرف القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥م الصادر بشأن "إجراءات الحجر الصحي" في مصر الأمراض "الوبائية الكورنتينية" بأنها تشمل: " الطاعون، والكوليرا، والحمى الصفراء، والجدري، والتيفوس، والحمى الراجعة"[٣٦٦]، وهي الأمراض التي كانت تفرض عليها الكورنتينة في القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد أشارت الوثائق إلى

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
		اتخاذ الاحتياطات الطبية الصارمة عند ظهور أحد هذه الأوبئة في أيًا من المدن التي يمر عليها الحجاج أثناء أو بعد قضاء مشاعر الحج، ومن ذلك أن اتخذت الاحتياطات الطبية والإدارية المشددة في موسم حج عام ١٢٨٨ه/١٨٧١مـ عندما وردت الأنباء إلى مجلس الصحة المصرية عن تفشي وباء الكوليرا في المدينة المنورة، لذلك فقد صدرت الأوامر باتخاذ "الطرق القوية وبذل الهمم الكلية في اجرى التحفظات الصحية وضرب الكورنتينة على واردات الأقطار الحجازية وأنه يصير استعداد جهتي العريش وجبل الطور لرسم الكورنتينة بها على تلك الواردات..." [٣٦٧]، وقد وردت هذه "الأمراض الوبائية" في الوثائق بألفاظ مختلفة منها: "داء الكوليره"، و"مرض الكوليرا"، و"مرض الحمى"، و"وباء الحادث". وقد ظهرت الأوبئة - وبخاصة الكوليرا - التي تعرضت لها منطقة الحجاز في الفترة من ١٨٣١م - ١٩١٦م، وكان عددها اثنتين وعشرين مرة تعاقبت أحيانًا عامًا بعد عام، **وكان أبرز هذه الأوبئة التي خلفت الكثير من الضحايا والوفيات ما يلي**[٣٦٨]**:** في عام ١٨٦٥م وباء خطير وحصد الكثير من الضحايا، وفي شهر شعبان عام ١٨٧٢م انتقل المرض من الهند حتى وصل مكة.، وفي عام ١٨٧٧م ظهر في شهر ذي الحجة، وتسبب في وفيات كثيرة، وأول ظهوره كان بين الحجاج البنغاليين، وفي عام ١٨٨١م كان الوباء أشد فتكًا مما سبقه، وقد ظهر في شهر ذي القعدة، ونقل بواسطة الحجاج الهنود، وفي عام ١٨٩٣م ظهر أشد وباء في تاريخ الحجاز، حيث بلغ عدد الوفيات في هذا الموسم حوالي ٣٠,٣٣٦ ألف حاج، وفي عام ١٩٠٢م بدأ الوباء قبيل عيد الأضحى بـ ٢٨ يومًا، وبلغت فيه الوفيات حوالي ٤٠٠٠ شخص، وفي عام ١٩٠٨/١٩٠٧م ظهر الوباء في ١٣ أكتوبر بين الحجاج القادمين من مدينة (بومباي) الهندية، وبلغت الوفيات حوالي ٤٧٣٩ حاج.

الحالة اللغوية	اللفظ أو العبارة الواردة بالوثائق والسجلات	الشرح والتحليل والتفسير اللغوي والتاريخي
	دوسنتاريا الطور[٣٦٩]- الزحار[٣٧٠]	في عام ١٩٠٩م صدرت مذكرة بشأن فتح اعتماد خصوصي لمصلحة الكورنتينات المصرية للتيسير على الدكتور (رفر) الاستمرار في أبحاثه لأجل استكشاف مصل ضد الدوسنتاريا المعروفة بدوسنتاريا الطور[٣٧١]، فقد كانت يصنف هذا المرض من ضمن الأوبئة المتوطنة التي يصاب بها الحجاج في مدينة الطور.

نتائج الدراسة:

يتضح من خلال هذه الدراسة – اعتمادًا على الوثائق الرسمية المستخدمة - أن الإدارة المصرية قد حاولت جاهدة تنفيذ جميع الخصائص الصحية المطلوبة للحجاج في مواسم الحج المختلفة في وقت مبكر، فقد كانت تحافظ على (العمومية) في تقديم هذه الرعاية الصحية، وذلك بأن قدمت خدماتها الصحية لجميع الحجاج الذين يصلون إلى الأرضي المصرية، أو تلك الواقعة تحت الإشراف المصري، بغض النظر عن جنسياتهم أو بلدانهم التي ينتمون إليها، وبغض النظر عن العلاقات السياسية التي تربط مصر بهذه الدول، كما كانت دائما تحاول أن تقدم هذه الخدمات بأعلى مستوى ممكن– ومتاح – في ذلك الوقت، فلم تتوان الحكومة المصرية عن تقديم الخدمات (بالجودة المطلوبة) في حدود الامكانات الطبية، والبشرية، والمادية المتاحة، كما أن الإدارة المصرية كانت دائمًا ملتزمة (بالقوانين واللوائح) [٣٧٢] المنظمة لأعمال الحجر الصحي، سواء القوانين المصرية، أو القوانين الصحية الدولية المستخدمة دوليًا لتقديم الرعاية الصحية للأشخاص الذين يحتاجون إليها، فقدمت الرعاية الصحة لجميع الحجاج وفقًا لهذه القوانين، وكانت تحدد (نظم العمل) المناسبة التي تمكنها من تقديم أفضل الخدمات للحجاج كل عام، وذلك من أجل المحافظة على صحتهم هم أنفسهم، وكذلك للمحافظة على صحة الشعب المصري، وأيضًا للمحافظة على صحة الشعوب، والدول التي يرحل إليها هؤلاء الحجيج في كل عام، لقد كانت الإدارة المصرية توفر الأعداد المناسبة من الأطباء، والصيادلة، والعمال الصحيين كالداية، والحلاق، والتمرجي، وغيرهم، وكذلك الإداريين، والمشرفين، والضباط، والعساكر، وغيرهم ممن تحتاج إليها أعمال الحجر الصحي.

كما وفرت الإدارة المصرية التجهيزات والمستلزمات اللوجستية المطلوبة لتقديم الرعاية الصحية في جميع أشكالها، فقدمت الخيام للمبيت وطورتها لتصبح مباني متكاملة وجاهزة لتقديم الرعاية الصحية، مع بناء عدد من المستشفيات اللازمة لأعمال الحجر الصحي وغيره، والقيام أعمال النظافة المستمرة للترع ومصادر المياه العذبة، والشوارع وغيرها، وكذلك وفرت الأدوية والمستلزمات الطبية المطلوبة في كل عام، وأيضًا توفير آلات تقطير المياه في المدن التي تقع فيها المحاجر الصحية، كما قدمت الحكومة المصرية المساعدات المادية للصرف على (الفنارات) اللازمة على الموانئ التي تستخدمها سفن وبواخر الحجاج في البحر الأحمر.

أضف إلى ذلك أن الإدارة المصرية متمثلة في مجلس الصحة المصرية، كانت تهتم بالواردات من البضائع والمنقولات والهدايا القادمة مع الحجاج والتجار، فكانت تضرب عليها الكورنتينة لضمان خلوها من الأمراض الوبائية التي يمكن أن تنتقل من خلالها إلى الأشخاص الذين يستخدمونها فيما بعد.

ولقد واجهت الإدارة المصرية العديد من الضغوط السياسية، والاقتصادية التي كان من الممكن أن تحول بينها وبين تقديم هذه الخدمات والرعاية الصحية على أكمل وجه، إلا أنها قد واجهت كل ذلك،

وعملت باستمرار على تطوير الخدمات المقدمة في جميع الموانئ والمحاجر الصحية التي يمر عليها الحجاج أو غيرهم من القادمين إلى مصر.

أيضًا فقد قدمت الحكومة المصرية خدماتها إلى جميع الجنسيات العربية والأجنبية، من قارات العالم فقد قدمت هذه الخدمات الصحية للأفارقة، والأسيويين، والأوربيين، بالإضافة للمصريين الذين كانوا يحتاجون هذه الخدمات الصحية.؛ وهو ما يبرز الدور المصري المهم في تقديم الخدمات، والرعاية الصحية للحجاج خلال الفترة المحددة لهذه الدراسة.

وقد تطورت أعمال المحاجر الصحية في مصر في القرن العشرين تطورا كبيرا لتعمل على أحدث ما وصل غليه العلم في المجالات الطبية، فخصصت الأموال، وجهزت الأماكن لإنشاء معامل التحاليل بالكورنتينات، والمعامل المتخصصة لاكتشاف أمصال للأمراض الجديدة مثل: مرض (الزحار)، أو دوسنتاريا الطور، وغير ذلك من أوجه الاهتمام الطبي والصحي في مصر عمومًا، وفي المحاجر الصحية على وجه الخصوص.

وكشفت الدراسة عن أن الوثائق – المستخدمة - التي جاءت من وحدات أرشيفية متعددة تنتمي للقرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، أنها قد احتوت العديد من الألفاظ التي كانت شائعة – في تلك الفترة، وقد انتهى حال هذه الألفاظ إلى حالات مختلفة، فمنها ما يزال مستخدمًا على المستويين الرسمي، والشعبي – من خلال اللغة العامية، ومنها ما هو مستخدم فقط على أحد هذين المستويين، ومنها ما أندثر تمامًا ولم يعد له استخدام مثل كلمة (كورنتينة)، أو أن بعضها قد تبدل إلى مترادفات أخرى بديلة لها تتوافق، وتتناسب مع المتغيرات الاجتماعية، والسياسة التي شهدتها مصر، وهو ما يعرف بلغة العصر الذي دونت فيه الوثائق.

كما كشفت الدراسة عن أهم المصطلحات، والألفاظ، والعبارات الديوانية التي وردت في وثائق الفترة المحددة، والتي تناولت موضوع (الخدمات والرعاية الصحية للحجاج)، وكان من بين هذه الألفاظ والعبارات ما هو متخصص في الموضوع مثل المصطلحات الصحية والطبية ومنها: أجزاخانة الأدوية،، والطبيب، والأجزجي، والكورنتينة، والمحاجر، دار(دور) التطهير بالكورنتينة ، والفحص الإكلينيكي، والأمراض الوبائية، وأسماء عدد من تلك الأمراض، كما كشفت الدراسة عن بعض المصطلحات البحرية التي استخدمت في الموانئ التي رست عليها سفن الحجاج، وهي مصطلحات عامة في هذا المجال في ذلك العصر، ومنها: إسكله، والبوغاز، والباطنطه، والبوليصة، والسنوبيك، والقاطرة أو القطيرة، وغير ذلك من المصطلحات، هذا بالإضافة إلى العديد من المصطلحات الإدارية والمالية التي وردت في الوثائق المستخدمة في هذه الدراسة.

ونظرًا لتأثر المصريين بالثقافات الأجنبية التي اقتحمت الحياة المصرية، فقد وردت العديد من المصطلحات، والألفاظ الدخيلة على اللغة العربية من لغات مختلفة منها ما هو من أصول تركية، أو فارسية، أو أوربية إنجليزية، وفرنسية، وإيطالية، وهو ما يدل على استعارة الدواوين الحكومية كثيرًا من هذه المفردات الدخيلة على اللغة العربية[٣٧٢]، والتي ظهرت في الوثائق المستخدمة في هذه الدراسة، فاستخدمت فيها إما بقوامها الإفرنجي مثل (كورنتينة) الإيطالية، أو بعد تعريبها مثل (بوغاز)، ومنها ما استخدم مركبًا في مثل(أجزاخانة) المركبة من العربية والفارسية.؛ وهكذا فإن الألفاظ والتعابير التي كانت تعبر عن معاني ومفاهيم خاصة قد اكتسبت دلالات جديدة لم تكن موجودة من قبل[٣٧٣].

ولذا فإن هذه الدراسة الوثائقية كشفت عن احتفاظ اللغة الديوانية بأساليبها التي عبرت عما يحدث في المجتمع المصري، وتطوراته الإدارية، والاجتماعية ، والسياسية التي طرأت عليه على مر السنين، فأتضح أن التقاليد الديوانية كانت لاتزال تحافظ مع كل هذه التطورات على أسلوبها المعتاد منذ عهد محمد

علي باشا، وذلك خلال القرن التاسع عشر، أما مع مستهل القرن العشرين فقد بدأت تتغير اللغة الديوانية، حيث بدأت تتحرر نوعًا ما من الألفاظ الدخيلة، وأصبح لها طابعها المميز عن ذلك الطابع الذي اكتست به في القرن التاسع عشر حتى نهايته.

وهذه القوائم التي أعدها الباحث، يمكن استخدامها كبنية أساسية لقائمة موضوعية للكلمات الدالة على موضوعات: الحج، والحجاج ، والرعاية الصحية، والمصطلحات الطبية والصحية، والكلمات الدخيلة على اللغة العربية، وغير ذلك من الموضوعات التي قسمت إليها هذه القائمة.

ملاحق الدراسة:

ملحق رقم (١) نشر نماذج من الوثائق المستخدمة في الدراسة

وثيقة (١) خلاصة صادرة من مجلس الأحكام بإعفاء الحجاج من الرسوم والعوايد في الكورنتينات (٣٧٤)

خلاصة صادرة من مجلس الأحكام تاريخها ٢٤ ربيع الأول سنة ٢٧١ وصدر عليها أمر الأجرا في ٥ ربيع أخر سنة ٢٧١ مقيدة بوجه ٥ ترجمتها بعض الحجاج عند عودتهم من الحجاز بيوجد معهم سبح ومساوك ومناديل وزمازم صفيح ودوارق صيني مملوئين ما زمزم وجميع هذه الأشيا محضرة على قبول الهدايا وليس لها رفتية وكذا بعض الحجاج المتوجهين إلى الحجاز بيؤخذ معهم بقسماط وزيتون وجبنه وما يماثل ذلك من الأشيا المتعلقة بالمؤنة وجاري تحصيل رسم كمرك الأشيا المذكورة الطاق أثنين مثل الأشيا التي توجد بدون رفتيه أو زياده عن الرفتيه وبيحصل للحجاج من ذلك زحمه ومشقه كبيره وإذا صار مسموع الحضره الخديويه بهذه الكيفية يحتمل تعكير خاطر سعادته بداعي أن طايفة الحجاج أغراب ومحافظ القصير بافادته رقم ٢٦ محرم سنة ٧١ يلتمس اعطا صورة مستحسنة لذلك وبالاستفهام من المالية عن هذا الخصوص اجابت بافادتها رقم ٩ را سنة ٧١ بأن من حيث مقدار الاشيا التي بيحضروها الحجاج برفقتهم برسم الهدايا عند عودتهم من الحجاز والاشيا التي بياخذوها معهم برسم الماؤونه عند توجههم غير معلوم وتلك الاشيا فهي جزويه وليست من نوع التجارة فالاولى عدم أخذ رسم كمرك عليها ولدى المذاكرة عن ذلك بمجلس الاحكام المصرية روي أنه من حيث في الواقع أن الحجاج المارين من هذا الطرف فهم غربا وعلى أي الحالات اكرامهم وملاطفتهم من مقتضايات ولي النعم والاشيا التي بتوجد معهم عند مرورهم من كمرك السويس والقصير ومصر وإسكندرية مثل الزيتون والجبنة والبقسماط والماكولات المماثلة لها إذا كانت بقدر كفايه مؤونتهم وليست للمبيع فلا يؤخذ عليها رسم كمرك وكذا الاشيا التي توجد معهم عند رجوعهم من الحجاز مثل ما زمزم والسبح وصنف السواك والحنة والامشاط والقزايز الصغيره المختصة بالعطريات والاشيا الجزؤيه المماثلة لذلك والاشيا المحضره برسم الكمرك إذا لم تكن برسم المبيع فلا يؤخذ عليها كمرك وأن عوايد الاشيا الجزؤيه المماثلة لهذه يصير احتسابها مسموحه احسانا من ضمن احسانات ولي النعم وان يصدر الامر لسعادة ناظر الماليه بالتحرير من طرفه للجهات المقتضية بالاجرا على وجهما ذكر.

وثيقة (٢) وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية بشأن مخصصات المحمل من التعينات (٣٧٥)

جواب رد المحرر له نمرت ٢٤ بشأن الاصناف اللازمة للمحمل الشريف عند الرجعه في هذا العام مدة الكورنتينة البالغ قدرها عشرين يوم يذكر أنه لم يكن مقرر بالمحافظة صرف تعيينات للمحمل الشريف مدة الكورنتينة سنوي بمقتضى أمر سوى ما سبق صدوره من المالية في ١٨ م سنة ٩٠ عن حصر مصاريف المحمل بكورنتينة البركة سنة٨٩ بحاصل مخصوص

وثيقة(٣) صادر من وكيل الداخلية إلى محافظة مصوع بشأن حالة الطوارئ في أجهزة الدولة بعد وصول الاخباريات عن ظهور وباء الكوليرا في المدينة المنورة موسم عام ١٢٨٨ه/ ١٨٧١م [٣٧٦]

جواب صورته أن حضرة ريس مجلس الصحة أوضح ضمن افادته الواردة للداخلية الرقيمة ١١ الجاري نمرة ٢٦ أنه علم من الاخباريات التي وردت إليه وجود الكوليره بجهة المدينة المنورة ولهذا ترآي للجمعية المنعقدة به أن في مثل هذا الأوان الذي تتزايد فيه الحجاج لابد من اتخاذ الطرق القوية وبزل الهمم الكلية في اجرى التحفظات الصحية وضرب الكورنتينة على واردات الأقطار الحجازية وأنه يصير استعداد جهتي العريش وجبل الطور لرسم الكورنتينة بها على تلك الواردات ورغب التحرير لحضرتكم بتحويل ما يرد من جدة على جبل الطور لرسم الكورنتينة به وأن يتعين واحد حكيم يوزباشي وماية نفر عسكري بضباطهم واسلحتهم وذخيرتهم وخيامهم لكلتا الجهتين وارسال البقسماط والأورز[الأرز] لزوم الفقرا على طرف الميري وتعيين بيعه لمبيع أصناف المأكولات وخلافه لأجل رفع الشكوى ومنع المضايقة عن الذي ستضرب عليهم الكورنتينة والتنبيه بإرسال عشرين خيمة لكل مركز منهما لمأوى المضطرين والمرضا كما أنه أورى عن ضرورة تعيين معاونين صحبه للمساعدة في الأشغال المذكورة وحيث تحرر فيتاريخه [في تاريخه] بتعيين الاثنين حكما والاثنين معاونين صحبه ولديوان الجهادية بتعيين العساكر وضباطهم وذخيرتهم وخيامهم مع الأربعين خيمة اللازمين لمأوى المضطرين والفقرا وللمالية بارسال الأرز والبقسماط وتعيين البيعة [البائعين] اللازمين لمبيع أصناف المأكولات وخلافه ولزم تحريره لحضرتكم ليصير تحويل ما يرد لجهتكم على جبل الطور كما انه كتب لمحافظة ينبع بتحويل ما يرد لها وللمين [الموانئ] التي بجوارها أسكله العريش

وثيقة (٤) تقرير وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية عن حالة الحجاج في محجر الطور عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م[٣٧٧]

جواب يذكر أنه بيوم تاريخه وردت إفادة من حضرة قومسيون الصحة بالطور رقيمه ٢٥ ص سنة ٩٥ نمرت ١٤ توري فيها عن وجود نحو خمسة الاف وخمسماية حاجي من المصريون والاجانب وجميعهم بغاية الصحة واغلبهم قد اوفوا مدة كورنتينتهم وزيادة وان الاخبار الواردة لهم أخيرا بالبطانطه وخلافه دالة على انه لم يكن بمكه وجده وينبع امراض وبائية ومن مده مديدهالحادث قد ارتفع من مكه وجده ولحصول تجمع القدر البادي ذكره في محل واحد يترتب عليه الوخامه ويطرؤا أمراض غير عادية فلهذا راسل من طيه صورة الافاده للنظر

وثيقة (٥) وارد من محافظ السويس إلى ديوان الداخلية بشأن تجهيز الخيام للكورنتينات المصرية[٣٧٨]

جواب يذكر به انه لمناسبة صدور الأمر بأعمال الكورنتينات اللازمة بجهات قلعة الوجه والعقبة والطور بهذا العام وكون الخيام الموجودين على ذمة الكورنتينة استهلكوا من كثرة الاستعمال بالسنوات الماضية ومن اللزوم ترميمهم بتقطيع خيام وترميم خيام منهم لاصلاحهم واستعدادهم لذلك لهذا يروم صدور الامر بارسال ثلاثة انفار خيمية من الذين لهم دراية لترميم ما ذكر والتصريح باعتماد تقطيع خيام من القدم لتصليح اخرين منهم كما سلف الذكر

وثيقة (٦) تقرير وارد من مأمور كورنتينة الوجه إلى ديوان الداخلية عن حالة الحجاج في كورنتينة الوجه[٣٧٩]

جواب يذكر أنه بعد أن عرض نمرة ٤٦ قد حضر بالوجه أربعة ألاف ومايتان وثلاثون حاجي وبتفقد أحوالهم وجدوا خاليين من الدأ الوبائي ومنهم من انتهت مدة كورنتينتهم وصار قيامهم ومنهم من هو باقي لحين نهو الكورنتينة ولهذا يروم الاحاطة

وثيقة (٧) مذكرة واردة من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية بشأن مصروفات الكورنتينات عام ١٢٩٥ه/ ١٨٧٨م(٣٨٠)

جواب وراسل معه جدول ببيان ما جرى خصمه بالحسابات من مصروفات الكورنتينة الذي صار اعمالها يوم تاريخه بجهة الطور وعيون موسى والصحة لغاية شهر يوليو سنة ٧٨ وقدره ١٢٥٨١٢ قرش و ٣٥ بارة ومقدار المنصرف نقدية بالكورنتينة وقدره ١٤٣٣٠١ قرش و٢٥ بارة الذي ما أمكن تحرير اذونات خصمه بما أن المربوط هو ٣٧٠ كيسه وهذا خلاف ثمن ومصاريف الخيام والبقسماط المنصرف من أجلها ٧٠٠ كيسه لديوان الجهادية من خزينة المالية تقسيط وصدور الأمر عنما يصير إجراه في خصم المبلغ المذكور وفيما يصرف في لوازمات الصحة والاسبتاليه من الان فصاعد لغاية سنة ٧٨ مع ما يستجد لزوم تسديده وصرفه من ما يختص بمصروفات الكورنتينة عام تاريخه وعما إذا كان يجري إضافته مبلغ ١٥٥٤١٧ قرش و٢٩ بارة المتحصل من كورنتينه عيون موسى بالمطلوبات حيث لأن المبلغ ما كان معتاد تحصيله في العام الماضي ويجري خصم المستحق خصمه من الذي يتبقى بعد المربوط بالميزانية بما أن الإيرادات المربوط تحصيلها عام تاريخه هو ٦٤٠ كيسه والذي صار تحصيله لحد الان هو مبلغ ٦٥٤ كيسه و١٥٤ قرش و٢٠ بارة خلاف ما يستجد تحصيله من إيرادات السانيتاه بالمدة الباقية من السنة لأن إيرادات السانيتاه بالسويس هو محسوب من ضمن إيرادات الكورنتينة المربوط بالميزانية أو يجري إضافة المبلغ المرقوم بإيرادات الكورنتينة ويجري حصر ما يتبقى من بعد ٣٧٠ كيسه المربوط بالميزانية بالعُهد باب مخصوص ويتحرر به جدول ويعرض للداخلية مع جداول المنصرف في سفرية فقرا الحجاج والمنصرف في كورنتينة المحمل الشريف أو ما يوافق يصدر عنه الأذن

وثيقة (٨) مذكرة واردة من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية بشأن تعيين الأجزجية في الكورنتينات(٣٨١)

جواب يروم صدور الأر لتفتيش صحة مصر بتعيين محمد أفندي حبيب الأجزجي الملازم الذي كان مستخدم بالالايات بالجهادية ورفت رالاستغنى اجزجي بالطور وللاستباليات بصرف الأدوية إليه مع تعيين واحد باشتمرجي واثنين تمورجية من المستخدمين بها واستحقاقهم مقيد بها وبكون ابعاثهم في يوم ٨ الحجة سنة ٩٥ حسب طلب مجلس الصحة ويكرم باعتماد قيد استحقاق الأجزجي ظهورات لحين انتها الكورنتينة ويعاد مع المذكورين بطيه ورقتين

وثيقة (٩) مذكرة واردة من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية بشأن الصرف على فقراء الحجاج في مدة الكورنتينة(٣٨٢)

جواب وبه يرام صدور الأمر لمخازن تعيينات جهادية بإرسال خمسة الاف أوقية بقسماط لأجل الصرف منها إلى فقرا الحجاج من مدة اقامتهم بكورنتينة هذا العام كالجاري في كل عام وبكون وصولهم في يوم ٨ الحجة وإذا لزم الحال لطلب بقسماط خلاف ذلك يتحرر من المحافظة للمخازن بطلبه

وثيقة (١٠) وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية بشأن تعيين (مغسل) بكورنتينة الطور عام ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م(٣٨٣)

جواب مفيده بانه صار ترتيب واحد مغسل بكورنتينة الطور يسما الشيخ محمد حسن بماهية شهري ١٢٠ قرش من ٢٢ ديسمبر سنة ٧٨ لضرورة لزومه وان يكون ملزوم بحضور من يلزم لتغسيل وتكفين من يتوفا من الحريمات ولكون ترتيبه بالعام الماضي بالكورنتينة كان بماهية ٢٠٠ قرش بنا على تصريح الداخلية الصادر للمحافظة في ٦ م سنة ٩٥ نمرة ١١ فيرام صدور الأمر باعتماد احتساب ماهيته من مصروفات الكورنتينة حسب السوابق وعند انتهائها يصير رفته

وثيقة (١١) وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية بشأن تعيين (داية) قابلة في كورنتينة الوجه، وعمليات قيد المواليد والوفيات بالكورنتينة(٣٨٤)

جواب رد ما تحرر في ٢٦ ج سنة ٩٤ نمرت ٦٣ بشأن الداية الذي صار ترتيبها بجهة الوجه بماهية شهري ثلاثين غرش من مصروفات الكورنتينة يذكر أنه بالتحرير لمحافظ الوجه عما أشارت عنه الداخلية فأفيد منه أن المتوفين بالوجه هم ٥٥٦ نفر وأن المولودين والمتوفين لم كان جاري قيدهم بمعرفة أحد ولا بالمحافظة قبل وجود خدمة السانيتاه بالوجه لمناسبة عدم وجود دفاتر تختص بذلك وأن الذي جرى في قيد المولودين والمتوفين هو من بعد وجود خدمة السانيتاه بالوجه في دفاترهم في أواخر سنة ٧٥ أفرنكية ومن بعد توجههم من مصر لجهة الطور جاري قيدهم بالدفتر المرسول من المحافظة لحد الان ولكون ترتيب الداية هو بنا على أمر المالية الصادر للمحافظة في ٧ ج سنة ٩٣ نمرت ٥٤١ وافادة من مجلس الصحة في ١٨ جا سنة ٩٤ نمرت ٦٥ بما انها جارية الكشف على المتوفين من النسا والقيد بدفتر مخصوص تحت يد كاتب محافظة الوجه وكل من تجري توليده الداية المذكورة تبلغ عنه عقب الميلاد ومن وقت ترتيبها جاري احتساب استحقاقها من مصروفات الكورنتينة فيرام صدور الامر باعتماد احتساب استحقاق الداية المذكورة من مصروفات الكورنتينة

وثيقة(١٢) وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية بشأن تهدم رصيف ميناء الوجه وتحويل الكورنتينة على الطور عام ١٢٩٦ه/ ١٨٧٩م(٣٨٥)

جواب يذكر أن محافظة الوجه أرسلت للمحافظة إفادة علم منها أن الرصيف الموجود بالوجه الذي كان معد للكورنتينة صار هدمه في ليلة الخميس الموافق ١٣ را سنة ٩٦ لمناسبة الفورنته التي حصلت ومن كثرة الأهوية والأمواج صار هدمه من الجهة البحرية المقابلة لجهة البحر نحو الاثنين وأربعين متر ونصف تقريبا ومن الجهة القبلية والشرقية صار هدم البعض منهم ولهذا يرام صدور الامر بما يستصوب نحو ذلك بما انه الان جاري اعمال كورنتينة بجهة الطور وعه شقة

وثيقة (١٣) صادر من ناظر ديوان الداخلية إلى ديوان الجهادية بشأن الرسوم المقرر على سفن الحجاج، والإقامة مدة الكورنتينة عام ١٢٩٩ه/ ١٨٨١م(٣٨٦)

تذكرة صورتها بالنظر لتوارد قافلة من الحجاج لجهة القنال بغير أن تستوفي رسوم الكورنتينة فمجلس الصحة البحرية قرر بطرد القافلة من هناك واعادتها للطور للإقامة مدة الكورنتينة ولما أن كان طردها يستدعي وجود عساكر تحرر إلى محافظة السويس بإرسال بلوك من العساكر السابق إرسالهم للسويس بقصد تعيينهم في جهة العقبة للإقامة في جهة الاسماعيلية لطرد تلك القافلة ولذا ارسلوا وبحسب لزوم اقامة البلوك المحكي عنه بالإسماعيلية لحين انتها الكورنتينة استصوب بأن نظارة الجهادية تبعث بلوك من العساكر للسويس ليرسل منها للعقبة ولزم ترقيمه لسعادتكم لتأمروا بسرعة الاجرا

وثيقة(١٤) صادر من ناظر الداخلية إلى محافظة مصر بشأن ترميم الخيام وتجهيزها لكورنتينات الوجه والعقبة والطور عام ١٢٨٨ه/ ١٨٧١م (٣٨٧)

جواب صورته محافظة السويس تطلب بالإفادة الواردة منه نمرة ٦ ارسال ثلاثة انفار خيمية ممن لهم الدراية التامة في ترميم الخيام لأجل تصليح وترميم الخيام اللازمة للكورنتينات بجهات قلاع الوجه والعقبة وجهة الطور فنبهو سعادتكم بإرسال الثلاثة انفار اللازمة واجرة سفريتهم تطلب من محافظة السويس

****

ملحق رقم (٢) رسم كروكي لقسم المبخرة والتعقيم في محجر الطور عام ١٩٣٨م(٣٨٨)

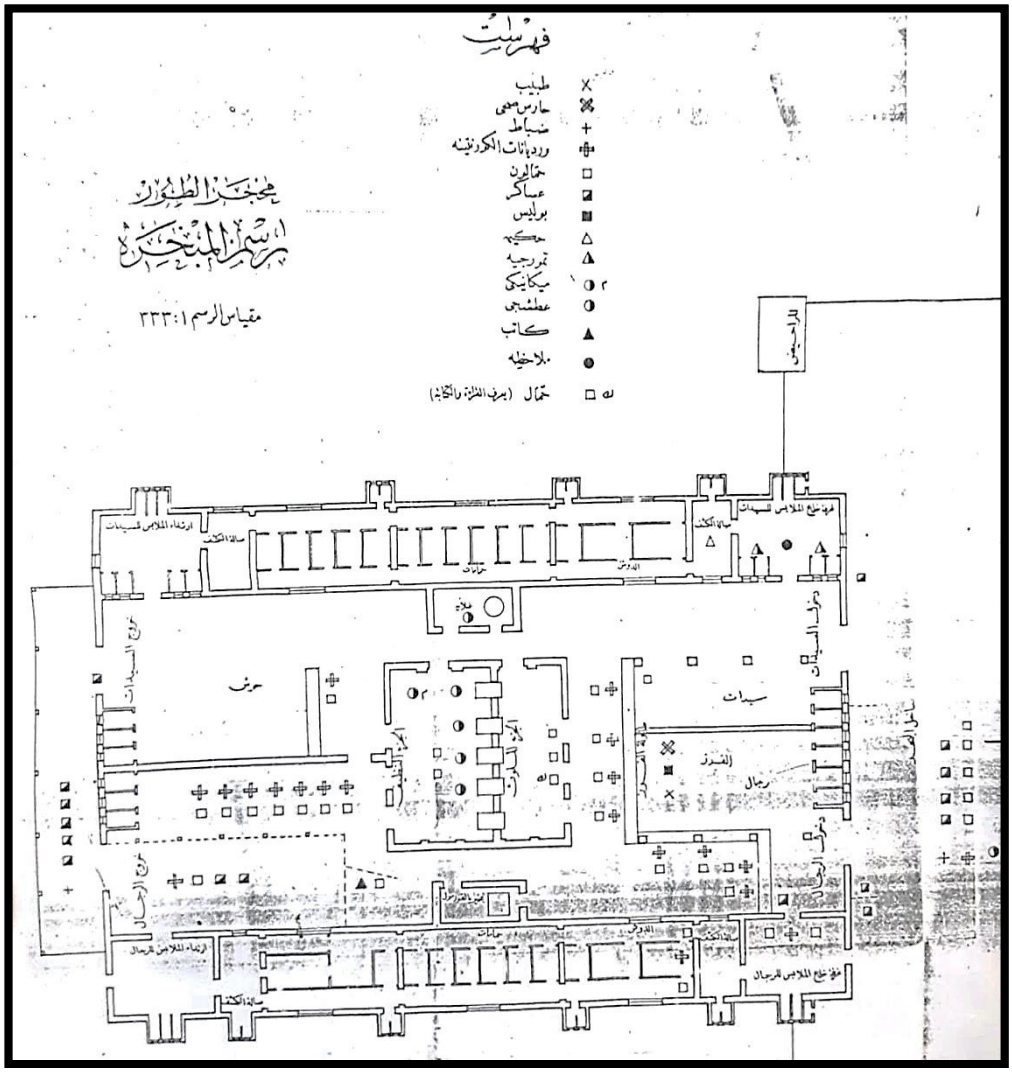

المصادر والمراجع والتعليقات العلمية:

١. محمد بن نوح بن ثامر العصّامي. طريق الحج المصري عبر عيذاب من القرن الخامس إلى نهاية القرن الثامن الهجري. متاح على الموقع:

http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/922/1/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%A8%D9%86%20%D9%86%D9%88%D8%AD.pdf.

٢. لانجلوا، سينوبوس. المدخل إلى الدراسات التاريخية- النقد التاريخي. ترجمة/ عبد الرحمن بدوي. القاهرة. دار النهضة العربية. ١٩٧٠م. ص ٦٩.

٣. صالح بن حمد العساف(١٤٢١ه). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية.الرياض. مكتبة العبيكان. ص ٢٠٥.

٤. صلاح قبضايا. الصحف اليومية المصرية في القرن التاسع عشر. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨٢م. ص ٩.

٥. وليد ساسي (٢٠١٧م). الملك عبد العزيز آل سعود ودوره في تأسيس المملكة العربية السعودية ١٨٧٦ -١٩٥٣)م(. أطروحة ماجستير مقدمة لقسم التاريخ الحديث. كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية. جامعة محمد خيضر. ص ١٨.

٦. من إعداد الباحث.

٧. جريدة الوقائع المصرية. قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥م. العدد (٨) مكرر. ص ٤.

٨. أحمد السعيد سليمان. تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل. القاهرة. دارة المعارف. ١٩٧٩م. ص ١٨٠.

٩. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح: الثقافة التركية في مصر، جوانب من التفاعلي الحضاري بين المصريين وبين الأتراك، استانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، سلسلة التاريخ والثقافة التركية في مصر (٢)، ٢٠٠٣م، ص ٤٤٩.

١٠. الشيماء محمد بدوي. أثر السكك الحديدية على رحلات الحج بين مصر والحجاز ١٨٦١ – ١٩٢٠م. الخرطوم – السودان. مؤتمر طرق الحج في افريقيا. ٢٨-٢٩ نوفمبر ٢٠١٦م. جامعة أفريقيا العالمية. الكتاب الثامن. ص ١٢٧. حاشية ٣٠.

١١. صلاح حسين محمد شهاب الدين. الإسلام ونظام الحجر الصحي. الكويت. مجلة الوعي الإسلامي - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. س ٣٢ ، ع ٣٧٤. فبراير ١٩٩٧م. ص ص ٢٦ -٢٩.

١٢. عبدالله سالم أحمد محيمدان. الإسلام أول من وضع قانون الحجر الصحي. ندوة الطالب –السعودية. ع ١٤. ١٩٨٣م. ص ٣٤.

١٣. أنظر: خالد فهمي. كل رجال الباشا. القاهرة . دار الشروق. ٢٠٠١م.

١٤. أحمد حافظ عوض. نابليون بونابرت في مصر. ص ١١٤. متاح على الرابط:

https://books.google.com.eg/books?id=XW6jDgAAQBAJ&dq=%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%86%D8%A9&hl=ar&source=gbs_navlinks_s

١٥. عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في ذكر التراجم والأخبار. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. إعداد و اختصار وتقديم/ عصام أحمد عيسوي. ٢٠٠٧م. .ص ٢٥٢.
١٦. هكذا استخدم المؤرخ (عبد الرحمن الجبرتي) هذا اللفظ كما هو دون تغيير من الباحث. نفس المصدر. ص ٢٥٢.
١٧. عبد الرحمن الجبرتي: نفس المصدر. ص ٢٣٣.
١٨. نفس المصدر .ص ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.
١٩. جامعة الملك سعود. مفاهيم الخدمات الصحية. متاح على الرابط:

https://vnasrulddin.kau.edu.sa/Files/0004512/Subjects.صحة/doc

٢٠. علاء شكر الله. مقدمة عن التطور التاريخي للرعاية الصحية في مصر. جمعية التنمية الصحية والبيئة. الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر: دراسة للوضع الراهن ورؤى مستقبلية. برنامج السياسات والنظم الصحية . ٢٠٠٥م. ص ٥.

أنشئت "مدرسة أبي زعبل الطبية" في منطقة أبي زعبل بالقاهرة في عام (١٨٢٧م) لتكون أولى مدارس الطب المصرية، وقد واجهت أولى مشكلاتها وهي أنه لم يكن يوجد في مصر آنذاك من يتكلم لغة أجنبية أو أوربية، وكذلك فقد قرر رئيسها الطبيب الفرنسي "كلوت بك أ.ب" أن يلحق بها عدد من المترجمين لترجمة النتاج الطبي الفرنسي وغيره لنقل إلى التلاميذ المصرين (محمود فوزي المناوي: أزمة التعريب، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٣، ص ٢٢٤)، كما كلف عدد من الأطباء الفرنسيين لتدريس فروع الطب المختلفة في أقسام المدرسة التي كونها كنواة لتدريس الطب في مصر. "برنار: كتاب قانون الصحة، ترجمة جورج فيدال، مراجعة وتصحيح محمد الهراوي، القاهرة، مطبعة جانب السعادة، رمضان ١٢٤٩هـ/ يناير ١٨٣٤م، ص ٢).

٢١. نجوى خلاف. الوصف الهيكلي والوظيفي للنظام الصحي. جمعية التنمية الصحية والبيئة. الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر: دراسة للوضع الراهن ورؤى مستقبلية. برنامج السياسات والنظم الصحية . ٢٠٠٥م. ص ٥٠.
٢٢. يلدز، جولدن صاري. الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥ ـ ١٩١٤ م. ترجمة/ عبدالرزاق بركات. عرض/ محمد خير البقاعي. الرياض. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج ٨ . ع ٢ . ٢٠٠٣م، ص ٢٩١.
٢٣. يلدز، جولدن صاري. الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥ – ١٩١٤م. ترجمة عبد الرازق بركات. مراجعة مسعد الشامات. ط١. الرياض. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. سلسلة كتب مترجمة (١). ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. ص٦٨.
٢٤. نجوى خلاف. المرجع السابق. ص ٥٠.
٢٥. وثيقة رقم ٠٠٠٧-٠٥٢٤٢٠-٠٠٠٨. أوامر محمد علي. دار الوثائق القومية. أمر صادر إلى مدير الجهادية. بتاريخ أول صفر ١٢٦٣هـ/١٨ يناير ١٨٤٧م.
٢٦. الشيماء محمد بدوي. المرجع السابق. ص ١١٥.

لعبت وسائل المواصلات الحديثة المستخدمة في نقل الحجاج من مصر إلى الحجاز دورًا كبيرًا في سرعة وصول الحجاج إلى مكة المكرمة، وتقليل وقت الرحلات من وإلى مصر، فمنذ أن دخلت السفن البخارية لخدمات نقل الحجاج من مصر إلى الحجاز في عام (١٢٨٢ه/١٨٦٦م) ظهرت هذه المميزات التي كان يتمتع بها الحجاج آنذاك، فقد ساهمت هذه السفن في تقديم الوسائل الأحدث والأسرع والأسهل مقارنة بما سبقها من وسائل مختلفة استخدمت في نقل الحجاج خلال مواسم الحج المتعاقبة، إلا أنه مع قلة أعداد هذه السفن فإن زيادة انتشار الأوبئة قد زاد بشكل ملحوظ، وهو ما قل نسبيًا مع زيادة أعداد السفن المستخدمة، واتخاذ التدابير الصحية اللازمة، وزيادة الاحترازات الصحية في مناطق التجمع والعزل المحددة، وهو ما دعى لاستخدام وتطبيق نظم العزل الصحي أو (الحجر الصحي) على قافلة الحج المصري، وغيرها من الدول التي خرجت منها القوافل المختلفة المتوجهة إلى مكة لقضاء شعائر الحج في كل عام.(رمزي بن أحمد الزهراني. المرجع السابق. ص ١٢).

وقد تنوعت طرق الحج المصري التي اتخذت لمرور الحجاج من خلالها في مواسم الحج، فكان منها البحري، وكان منها البري، وكانت الإدارة المصرية تولي اهتمامًا بالغًا لكلاهما، فقد كانت تتخذ جميع الإجراءات الأمنية والصحية لراحة الحجاج على هذه الطرق أيًا كانت جنسياتهم، وكانت رحلة الحاج تبدأ من القاهرة برًا بداية من بركة الحاج، ثم البويب، ثم عجرود حتى تصل إلى السويس، ومنها إلى عيون موسى للتزود بالمياه، ويتجهون بعدها إلى مدينة نخل بسيناء وصولا إلى مدينة العقبة، ومنها إلى الطور والوجه فيعبرون الحدود إلى مدينة ينبع البحر السعودية (محمد فتوح مصطفى. المرجع السابق)،ومنها إلى ميناء جدة، أقرب الموانئ إلى مكة المكرمة على أن تبدأ بعدها مرحلة برية جديدة عبر طريق معبد أنشئت عليه الاستراحات والقلاع المتعددة للحراسة(نزار علوان عبد الله. طريق الحاج من شمال إفريقيا عبر مصر (١٢٦٨- ١٨٨٣) دراسة تاريخية – جغرافية. جامعة إفريقيا العالمية. مركز البحوث والدراسات الإفريقية. مستودع الأصول الرقمية لمؤتمرات وندوات الجامعة مؤتمر طرق الحج في إفريقيا. الكتاب ٠٥: وصف الطرق وأدب الرحلة، ص ١٤.متاح على الرابط:

http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/923

٢٧. الأعمال الصحية في عهد إسماعيل. متاح على موقع المعرفة. على الرابط:

https://www.marefa.org/الأعمال_الصحية_في_عهد_اسماعيل/

٢٨. جولدن صاري يلدز. المرجع السابق. ص٦٤.
٢٩. سعد بدير الحلواني. العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن ١٩. ط١. مصر. د ن. ١٩٩٣م. ص ١٠٠.
٣٠. جولدن صاري يلدز. المرجع السابق. ص ٦٦.

٣١. كانت مصر ترسل المحمل الشريف ومعه كسوة الكعبة، والإرساليات إلى مكة والمدينة، كما كانت تشرف على تجديد جميع المفروشات والستائر والبيارق التي تستخدم في الكعبة المشرفة، ومن ذلك أن أرسل نائب الحرم المكي عريضة إلى الديوان الخديو عام ١٨٩٤م يشير فيها إلى أن "بيارق المنبر الشريف مع الستارة بمكة المشرفة ساروا غير قابلين للاستعمال بالبيت الحرام ". (وثيقة رقم ٠٠٠٤-٠٠٢٢٩٧-٥٥. ديوان الخديو. دار الوثائق القومية. بتاريخ ٢٦/ ٩/ ١٨٩٤م.).

٣٢. رمزي أحمد الزهراني. الأبعاد الجغرافية لظاهرتي الصحة والمرض خلال مواسم الحج : دراسة للنصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. مجلة رسائل جغرافية. الكويت. مارس ١٩٩٦م. ص ص ١٠ - ١١.

٣٣. يوسف حسن العارف. الأوضاع الصحية في الحجاز أواخر العصر العثماني: قراءة في كتاب الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥ – ١٩١٤م. السعودية. مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة . ع٦. نوفمبر ٢٠٠٣م. ص ١٩٧.

٣٤. رمزي بن أحمد الزهراني. الأبعاد الجغرافية لظاهرتي الصحة والمرض خلال مواسم الحج : دراسة للنصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. مجلة رسائل جغرافية. الكويت. مارس ١٩٩٦م. ص ص ١١ -١٢.

٣٥. جولدن صاري يلدز. المرجع السابق. ص ٦٤.

يذكر أن وباء الكوليرا كان ينتقل عبر البحر المتوسط إلى البلاد الأوربية، ومنه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك أن ضرب وباء الكوليرا مدينة نيويورك في صيف عام ١٨٣٢م، وتوفي بسببه أكثر من ثلاثة ألاف شخص، كما فر من المدينة ما يقرب من ربع مليون شخص.

G. William Beardslee. early America early America review. volume-4 the1832 cholera epidemic -part2. Available on:

www.varsitytutors.com/earlyamerica/early-america-review/volume-4/the-1832-cholera-epidemic-part-2

٣٦. رمزي بن أحمد الزهراني. المرجع السابق. ص ص ١١ -١٢.

٣٧. الشيماء محمد بدوي. المرجع السابق. ص ١٢١.

٣٨. معدن النحاس عندما يصدأ، أو يتسخ يجب ألا يطبخ فيه الأغذية، لأنه يكون حينئذ مسممًا للشخص الذي يستعمله. (مصطفى نصر. المنحة في تدبير الصحة. مصر. ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م. ص ٣٣.)

٣٩. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٢٨. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٩٦هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٧٩م. ص ١١٢.

٤٠. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج٤. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٣٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٩٦هـ/٩ مايو ١٨٧٩م. ص ٢٩.

٤١. الترعة الإسماعيلية تبدأ من النيل بجوار شبرا، بشمال القاهرة، وتصل إلى قناة السويس عند الإسماعيلية، ثم تتفرع إلى فرعين أحدهما يسير إلى السويس والآخر إلى بورسعيد، وطول هذه الترعة ١٢٩ كم من فمها إلى "نفيشة"، و ٨٩ كم من نفيشة إلى السويس ، وقد حفرت شركة قناة السويس جزءً منها، وأكمل الخديوي إسماعيل حفرها طبقًا لما تم الاتفاق عليه بينهما.

أمّا فرع السويس، فكان يبلغ طوله ٨٧ كم. وقد عرفت هذه الترعة العذبة باسم "ترعة الإسماعيلية" وعُدّل مخرجها، لتنبثق من النيل مباشرة، عند "شبرا"، ويصور (علي باشا مبارك) أهمية ترعة الإسماعيلية، وأثرها في تطور مدينة السويس، في "الخطط التوفيقية"، بقوله: "ومن أكبر أسباب عمارة مدينة السويس، وصول مياه النيل إليها، من الترعة الإسماعيلية، التي أنشئت في عهد الخديوي إسماعيل. وجعل فمها من "بولاق مصر" بالقاهرة ومصبها في البحر الأحمر، عند مدينة السويس. فجرى هناك مياه النيل، صيفاً وشتاءً. (الترعة الإسماعيلية. موقع معرفة. متاح على الرابط:

//الترعة_الإسماعيليةhttps://www.marefa.org

٤٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٣. ج٢. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٩٠. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ/٣٠ نوفمبر ١٨٧٨م. ص ١١٢.
٤٣. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٩٦هـ/٢١ يناير ١٨٧٩م. ص ١٠.
٤٤. سهيل صابان. الأمراض والوفيات في الحجاز في مواسم الحج (١٢٩٨- ١٣٢٥هـ/ ١٨٨١-١٩٠٧م) في ضوء التقارير والوثائق العثمانية. ص ١٧٢. حاشية ١.
٤٥. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٢٧. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٩٥هـ/١٥ مارس ١٨٧٨م. ص ٦٣.
٤٦. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٢٣. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ غاية صفر ١٢٩٥هـ/٣ مارس ١٨٧٨م. ص ٦٣.
٤٧. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٦. صادر من وكيل الداخلية إلى محافظة مصوع. بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٨٨هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٧١م. ص ٢٧.
٤٨. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. نفس الوثيقة. ص ٢٧.
٤٩. أحمد شفيق باشا. مذكراتي في نصف قرن. القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب. سلسلة تاريخ المصريين (٨٤). ج٢. ١٩٩٥م. ص ٢٦٠.

٥٠. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ١١٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٩٦هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٧٩م. ص ٩٩.
٥١. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٣١. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ١١ ربيع الأخر ١٢٩٥هـ/ ١٣ إبريل ١٨٧٨م. ص ٦٨.
٥٢. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٢٥. صادر من وكيل الداخلية إلى محافظة السويس. بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٨٨هـ/ ٩ نوفمبر ١٨٧١م. ص ٣٩.
٥٣. المصلح هو ملح الطعام.
٥٤. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ١٦. صادر من وكيل الداخلية لمحافظة سواكن. بتاريخ ٢٠ ربيع الأخر ١٢٨٨هـ/٨ يوليو ١٨٧١م. ص ٧٢.
٥٥. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٩٤ صادر من ناظر الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ١٣ ربيع الأخر ١٢٨٩هـ/ ١٩ يونيو ١٨٧٢م. ص ١٧٥.
٥٦. ديوان الداخلية. سجل ٢٧٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٦٦. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٧ رجب ١٢٨٩هـ/ ٩ سبتمبر ١٨٧٢م. ص ١٨٦.
٥٧. ديوان الداخلية. سجل ٤٢٣. صادر غير الرسمي. صادر من ناظر الداخلية إلى نظارة الجهادية. وثيقة بتاريخ ١٠ صفر ١٢٩٩هـ/٣١ ديسمبر ١٨٨١م. ص ٤.
٥٨. ديوان الداخلية. سجل ٤٢٣. صادر غير الرسمي. صادر من وكيل الداخلية إلى الصحة البحرية. وثيقة بتاريخ ١٠ صفر ١٢٩٩هـ/٣١ ديسمبر ١٨٨١م. ص ٥.
٥٩. ديوان الداخلية. سجل ٤٢٣. صادر غير الرسمي. صادر من ناظر الداخلية إلى ديوان الجهادية. وثيقة بتاريخ ١١ صفر ١٢٩٩هـ/١ يناير ١٨٨٢م.ص ٥.
٦٠. ديوان الداخلية. سجل ٤٢٣. صادر غير الرسمي. صادر من ناظر الداخلية إلى ديوان الجهادية. وثيقة بتاريخ ٢٢ ذو الحجة ١٢٩٨هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨٨١م. ص ٣.
٦١. وثيقة رقم ٠٠٧٨-٠٢٩٧٥٥-٥. وزارة الخارجية. دار الوثائق القومية. مكاتبة صادرة من وكيل الخارجية إلى وكيل وزارة الصحة. بتاريخ ١٢/٢/ ١٩٤٦م.
٦٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٤٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٠شعبان ١٢٩٤هـ/٢٩ أغسطس ١٨٧٧م. ص ١٨٣.
٦٣. مدينة الطور: "من البلاد المصرية القديمة ورد ذكرها في (المسالك والممالك) مع القلزم (السويس حاليًا) وآيلة (العقبة حاليًا) في كورة واحدة، وذكر (ياقوت الحموي في معجم البلدان) : " أن الطور كورة تشتمل على عدة قرى بأرض مصر الشرقية بالقرب من جبل فاران بشبه جزيرة سيناء، وذكر

مؤرخو الإفرنج أن الطور كانت تسمى (رايتو) ، غير أن (رايتو) بلدة أخرى غير الطور يسميها العرب (الراية)، وقد ذكرهما كل من قدامة والقضاعي والدمشقي في كور مصر باسمي (الطور) و(الراية)، ومن هنا يتضح أنهما بلدتان ، وقد اندثرت (الراية) ولا تزال أطلالها ظاهرة جنوبي الطور وعلى بعد ٨ كيلومترات منها، أما (الطور) فهي قرية صغيرة تقع على الشاطئ الغربي لشبه جزيرة سيناء في الجهة الجنوبية الشرقية من خليج السويس، وبينها وبين السويس ٢٤٠ كيلومترًا". (سميرة فهمي عمر علي. إمارة الحج في مصر العثمانية . أطروحة ماجستير أجيزت في جامعة الإسكندرية – كلية الآداب- قسم التاريخ . إشراف: عمر عبد العزيز عمر – الإسكندرية. ١٩٨٣م. ص ١٧١. حاشية ٦).

٦٤. مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية. المصدر السابق. ص ٧.

٦٥. تذكر (جولدن صاري يلدز) أن إنشاء المحجر الصحي بالطور كان في عام ١٨٦٧م، لحماية مصر من وباء الكوليرا التي ظهرت في ينبع في العام السابق (١٨٦٦م)، وإبلاغ مصر بوجه عاجل عن المحجر الاحتياطي الذي أنشئ في (الوجه)، حيث عين طبيب مسيحي للإشراف على التدابير الصحية التي تتبع في محجر الوجه، كما وجد عدد تسعة أطباء كان يتقاضى الواحد منهم خمسة ألاف قرشًا شهريًا، وسبعة ألاف وخمسمائة قرشًا بدل انتقال.(جولدن صاري يلدز. المرجع السابق. ص ٦٨).

٦٦. مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية. المصدر السابق. ص ٧.

٦٧. نفس المصدر. ص ٨.

أنظر أيضًا: موضوع (المؤتمرات الصحية العالمية) في هذه الدراسة.

٦٨. يوسف حسن العارف. الأوضاع الصحية في الحجاز أواخر العصر العثماني: قراءة في كتاب الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥ – ١٩١٤م. السعودية. مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة . ع٦. نوفمبر ٢٠٠٣م. ص ص ٢٠٠- ٢٠١.

في أوائل القرن العشرين عقدت عدة مؤتمرات طبية في هذا الشأن، كان من بينها المؤتمر الذي عقد في مدينة بيروت " للنظر في توحيد النظم المتعلقة بالمراقبة الصحية لنقل الحجاج بمنطقة الشرق الأدنى"، عام ١٩٢٨م(وثيقة رقم ٤/١٤٠/١. وزارة الخارجية (الأرشيف القديم). دار الوثائق القومية. مؤتمر للنظر في توحيد النظم المتعلقة بالمراقبة الصحية لنقل الحجاج بمنطقة الشرق الأدنى - بيروت ١٩٢٨. بتاريخ ٩/ ١/ ١٩٢٩م.) ، ثم تكرر انعقاد هذا المؤتمر في (باريس) مرة أخرى عام ١٩٣٠م لوضع "التدابير الصحية المتعلقة بمراقبة نقل الحجاج بالشرق الأدنى"(وثيقة رقم ٤/١٤٠/٢. وزارة الخارجية (الأرشيف القديم). دار الوثائق القومية. مؤتمر للنظر في التدابير الصحية المتعلقة بمراقبة نقل الحجاج بالشرق الأدنى - باريس - أكتوبر ١٩٣٠. بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٣٠م.)

٦٩. مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية. بيان عن نظام العمل بمحجر الطور. الإسكندرية. مطبعة البصير. ١٩٣٨م. ص ٧.

٧٠. نفس المصدر. ص ٨.
٧١. أنشئت "مصلحة الصحة العمومية" بموجب الأمر العالي الصادر في ٨ فبراير من عام ١٨٨٦م، وقد كانت تمثل نواة "وزارة الصحة المصرية"، لما كانت تقوم به من تنفيذ للاختصاصات الصحية والطبية في القطر المصري. (جريدة الوقائع المصرية. قانون إنشاء وزارة الصحة المصرية. العدد ٣٨. بتاريخ ٩ أبريل من عام ١٩٣٦م. ص ٤).
٧٢. ديوان الداخلية. سجل ٢٥٩. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٨٦. وارد محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ١٦ صفر ١٢٨٨هـ/٦ مايو ١٨٧١م. ص ١٩٣.
٧٣. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٢. صادر من الداخلية إلى محافظة السويس. بتاريخ ٢٦ جمادى الأخرة ١٢٨٨هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٧١م. ص ١.
٧٤. ديوان الداخلية. سجل ٢٧٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٦. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٨هـ/٣ أكتوبر ١٨٧١م.ص ٢٦.
٧٥. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٢. صادر من الداخلية إلى محافظة السويس. بتاريخ ٢٦ جمادى الأخرة ١٢٨٨هـ/١١ سبتمبر ١٨٧١م. ص ١.
٧٦. الشيماء محمد بدوي. المرجع السابق. ص ١١٥.
٧٧. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٤٢ صادر من وكيل الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/٣٠ يناير ١٨٧٢م. ص ٦٩.
٧٨. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٧٢ صادر من وكيل الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٩هـ/١٨ مارس ١٨٧٢م. ص ١٠٨.
٧٩. ديوان الداخلية. سجل ٢٧٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٣٨. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨٨هـ/ ٧ مايو ١٨٧١م. ص ٨٧.
٨٠. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٩٧ صادر من وكيل الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ٢٣ ربيع الأخر ١٢٨٩هـ/٢٩ يونيو ١٨٧٢م. ص ١٨٥.
٨١. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٩٣هـ/٤ يناير ١٨٧٧م. ص ٧.
٨٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٣. ج٢. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٨٦. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٥ ذو القعدة ١٢٩٥هـ/١٩ نوفمبر ١٨٧٨م. ص ٩٩.
٨٣. الشيماء محمد بدوي. المرجع السابق. ص ١١٦.
٨٤. وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٠٢٤١٧. مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مذكرة مرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس النظار والوزراء. بتاريخ ٤/ ٩/ ١٩١١م
٨٥. الشيماء محمد بدوي. المرجع السابق. ص ١١٨.
٨٦. وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٠٧٥٥٣. مجلس الوزراء. دار الوثائق القومية. تلغرافات صادرة من مجلس الوزراء بخصوص طريق الحج وتجهيز الجمال اللازمة. بتاريخ ٩/ ٣/ ١٩٠٤م.

٨٧. وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٠٧٥٦٦. مجلس الوزراء. دار الوثائق القومية. مكاتبة واردة من نظارة المالية إلى مجلس النظار. بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩١٠م.
٨٨. وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٠٧٥٧٥. مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مكاتبات بين الحكومة المصرية والحجاز بخصوص المحمل الشريف. بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩١٢م.
٨٩. مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية. بيان عن نظام العمل بمحجر الطور. الإسكندرية. مطبعة البصير. ١٩٣٨م. ص ١٥.
٩٠. نفس المصدر. ص ١٦.
٩١. نفس المصدر. ص ص ١٧- ٢١.
٩٢. مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية. المصدر السابق. ص ص ٢٢ - ٢٥.
٩٣. نفس المصدر. ص ص ٢٤ - ٢٥.
٩٤. نفس المصدر. ص ٢٧.
٩٥. سهيل صابان. الأمراض والوفيات في الحجاز مواسم الحج ١٢٩٨ – ١٣٢٥هـ/ ١٨٨١ - ١٩٠٧م في ضوء التقارير والوثائق العثمانية. الرياض. جامعة الملك سعود. قسم التاريخ. ص ص ١٧١ – ١٧٣.
٩٦. سهيل صابان. نفس المرجع. ص ص ١٧١ – ١٧٣.
٩٧. جولدن صاري يلدز. المرجع السابق. ص ٦٤.
٩٨. وثيقة رقم ٠٠١٩-٠٠١٣٦٢. المجلس الخصوصي. دار الوثائق القومية. مكاتبات واردة إلى المجلس الخصوصي. بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٩٠ه/ ٣٠ إبريل ١٨٧٣م.
٩٩. ملف رقم ٠٠٧٥-٠٣٠٦٥٣. مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مذكرة واردة من رئيس الحجر الصحي إلى مجلس النظار والوزراء. بتاريخ ١٢/ ١/ ١٨٨٢م.
١٠٠. ملف رقم ٠٠٧٥-٠٠٧٥٢٧ . مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مذكرة المالية بشأن اعتماد مبالغ لمصاريف المستخدمين فى القلاع الحجازية . بتاريخ ٨/ ٩/ ١٨٨٤م.
١٠١. سعد بدير الحلواني. العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن ١٩. ط١. مصر. د ن. ١٩٩٣م. ص ١٠٠.
١٠٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٠٦. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٢. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٢٩ رمضان ١٢٩٠هـ /١٩ نوفمبر ١٨٧٣م.ص ٣٧.
١٠٣. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٣. ج٢ . دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٨٨. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢ ذو الحجة ١٢٩٥هـ/ ٢٦ نوفمبر١٨٧٨م. ص ٩٩.
١٠٤. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٣٠. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٩٦هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٧٩م. ص ١١٢.

١٠٥. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٣٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٩٦هـ/١٥ مايو ١٨٧٩م. ص ١٦٥.
١٠٦. نفس المرجع. ص ص٩٩ - ١٠٠.
١٠٧. ملف رقم ٠٠٧٥-٠٠٧٥٢٥. مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مذكرة الداخلية إلى مجلس النظار والوزراء بشأن رعاية مستخدمي القلاع الحجازية. بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٨٨٤م.
١٠٨. وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠١٧٦٩٥. مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مذكرة مرفوعة من رئيس قومسيون السكة الحديد إلى مجلس النظار والوزراء. بتاريخ ٢٨/ ١٠/١٨٨٨م.
١٠٩. الشيماء محمد بدوي. المرجع السابق. ص ١١٩.
١١٠. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٤١. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/٢٩ يناير ١٨٧٢م. ص ٦٩.
١١١. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٣. ج٢. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٨٧. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٨٧٨م. ص ٩٩.
١١٢. ديوان الداخلية. سجل ٤٢٣. صادر غير الرسمي. صادر من ناظر الداخلية إلى رئيس ثان إعانة الحجاج. وثيقة بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٩٩هـ/١٣ فبراير ١٨٨٢م.. ص ٧.
١١٣. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ١٤٥ صادر من ناظر الداخلية إلى سعادة إسماعيل بك مأمور ملاحظة راحة الحاج. بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٩هـ/١٧ مارس ١٨٧٢. ص ١٠٤.
١١٤. ملف رقم ٠٠٧٥-٠٠٢٤١٨. مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مذكرة مرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس النظار والوزراء. بتاريخ ٤/ ٩/ ١٩١١م
١١٥. ملف رقم ٠٠٧٨-٠١٤٨٧٧. وزارة الخارجية. دار الوثائق القومية. مكاتبات بخصوص تسليم مرتبات الحرمين الشريفين إلى رجال السلطة الحجازية - وزارة الخارجية في تاريخ ٦/ ٨/ ١٩١٧م.
١١٦. ملف رقم ٢٧/٥/٦. وزارة الخارجية (الأرشيف القديم). دار الوثائق القومية. طلبت شركة (فاندبول) الهولندية بجدة الحصول على توكيل من بنك مصر. في تاريخ ٦/ ٨/ ١٩١٧م.
١١٧. وزارة الخارجية. ملف رقم ٠٠٧٨-٠٢٧٦٠٨ . دار الوثائق القومية. مكاتبات بشأن البعثة الطبية المصرية إلى الأراضي الحجازية عام ١٩٣٩م.
١١٨. وزارة الخارجية. ملف رقم ٠٠٧٨-٠٢٧٥٥٣. دار الوثائق القومية. مكاتبات بشأن البعثة الطبية ومعرفة الحالة الصحية للحجاج أثناء الحج . عام ١٩٤٣م.
١١٩. وزارة الخارجية .ملف رقم ٠٠٧٨-٠٢٧٤٥٩. دار الوثائق القومية. مكاتبات مذكرات بشأن البعثة الطبية الموفدة إلى الأقطار الحجازية. عام ١٩٤٥م.
١٢٠. وزارة الخارجية. ملف رقم ٠٠٧٨-٠٢٧٤٥٩ . دار الوثائق القومية. مكاتبات مذكرات بشأن البعثة الطبية الموفدة إلى الأقطار الحجازية. عام ١٩٤٥م.

١٢١. وزارة الخارجية. ملف رقم ٠٠٧٨-٠٢٧٤٦٤. دار الوثائق القومية. مكاتبات ومذكرات بشأن البعثة الطبية المصرية الخاصة بالحجاج - عام ١٩٤٦م.
١٢٢. وزارة الخارجية . ملف رقم ٠٠٧٨-٠٢٧٥٠٣. دار الوثائق القومية. مكاتبات بشأن البعثة الطبية الخاصة بالحج - عام ١٩٤٧م.
١٢٣. وزارة المالية. وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٥٦٣٠٨-٠٠٢٧ . دار الوثائق القومية. مذكرة من وزارة المالية إلي مجلس الوزراء بشأن سفر زوجات أعضاء البعثة الطبية الى الحجاز على نفقة الحكومة. عام ١٩٤٧م.
١٢٤. وزارة الخارجية. ملف رقم ٠٠٧٨-٠٢٧٥٠٧. دار الوثائق القومية. مكاتبات وكشف بشأن البعثة الطبية الخاصة بالحج. عام ١٩٤٨م.
١٢٥. وثيقة رقم ٠٠٧٨-٠١٨٦٩٢. وزارة الخارجية. دار الوثائق القومية. مكاتبات بشأن تأشيرة مدير أعمال مأمورية إصلاح الطرق بالحجاز. بتاريخ ٧/ ٥/ ١٩٤٠م.
١٢٦. جولدن صاري يلدز. المرجع السابق. ص ص ١٨٥ -١٨٧.
١٢٧. "ميناء الوجه" كان من أهم الموانئ الطبيعية على البحر الأحمر قبل وبعد الإسلام، حيث لعب دوراً كبيراً في عملية التنشيط التجاري بين موانئ البحر الأحمر، وقد عرف قديمًا بميناء الحجر (مدائن صالح)، واستخدم من قبل دولة الأنباط، وازدادت أهميته في العصور الإسلامية خاصة في العصور: الأيوبي، والمملوكي، والعثماني، وزادت أهميته مع دخول المنطقة في الحرب العالمية الأولى حتى أواخر التسعينات من القرن الرابع عشر هجري (١٣٩٩ه/ ١٩٧٨مـ).(ميناء الوجه. متاح على موقع المعرفة. على الرابط التالي:

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%A9_(%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9)#.D8.AF.D9.88.D8.B1_.D8.AA.D8.A7.D8.B1.D9.8A.D8.AE.D9.8A_.D9.85.D9.87.D9.85

١٢٨. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٤٧. صادر من وكيل الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٨٨هـ/ ١٧ يونيو ١٨٧١م. ص ٨٢.
١٢٩. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٥٩ صادر من وكيل الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٨٨هـ/٢٩ فبراير ١٨٧٢م. ص ٩٦.
١٣٠. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٣٣. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٢٩٤هـ/٩ يونيو ١٨٧٧م. ص ١١٩.
١٣١. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٣٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٩٦هـ/ ٢٤ إبريل ١٨٧٩م. ص ١٤٢.

١٣٢. عبد السميع سالم الهراوي. لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر. القاهرة. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. الكتاب الأول. ١٩٦٣م . ص ٤٥٥.
١٣٣. ملف رقم ٠١٨٢٧٧-٠٠٧٨. دار الوثائق القومية. طلب السماح بالسفر إلى الأراضي الحجازية بجواز سفر عادى بدلاً من جواز السفر الحج. وزارة الخارجية. بتاريخ ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٨م.
١٣٤. وثيقة رقم ٠١٨٢٥٦-٠٠٧٨. وزارة الخارجية. دار الوثائق القومية. مكاتبة من وزارة الخارجية إلى سفارة المملكة العربية السعودية . بتاريخ ٢٨ يوليو عام ١٩٥٤م.
١٣٥. عبد القادر بن محمد بن عبد القادر الجزيري الحنبلي. الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ ه/ ٢٠٠٢م. مجلدان. ص ٤٤٧.
١٣٦. محمد فتوح مصطفى. عتبات الشوق .. رحلات الحجاج المغاربة إلى الحجاز عبر مصر. جريدة هسبريس الإلكترونية. متاحة على الرابط:- https://www.hespress.com/un-oeil-sur-un-pays/319801.html
١٣٧. تركي محمد النصر. طرق الحج ومسالكه. الكويت. مجلة الوعي الإسلامي. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. س ٥١.ع ٥٩١. ٢٠١٤م. ص ٢٩.
١٣٨. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٥٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢ شعبان ١٢٩٥هـ/ ٣١ يوليو ١٨٧٨م. ص ١٩٢.
١٣٩. وثيقة رقم ٠٠٧٥٦٤- ٠٠٧٥ . الديوان الخديو. تركي. دار الوثائق القومية. مكاتبة صادرة إلى رئيس مجلس النظار بشأن عدم قبول حجاج روسيا . بتاريخ ٧ يناير من عام ١٩٠٩م .
١٤٠. وثيقة رقم ٠٠٣٢٤٦- ٠٠٧٥. الديوان الخديو. تركي. دار الوثائق القومية. قرار صادر من الديوان بشأن عدم قبول الحجاج الروس . بتاريخ ٧ يناير من عام ١٩٠٩م .
١٤١. وثيقة رقم ٠٢٧٦٠٣-٠٠٧٨. الديوان الخديو. تركي. دار الوثائق القومية. قرار صادر من الديوان بشأن عدم قبول الحجاج الروس . بتاريخ ٧ يناير من عام ١٩٠٩م .
١٤٢. وثيقة رقم ٠١٨١١٣-٠٠٧٨-٤. وزارة الخارجية. دار الوثائق القومية. مكاتبة من وكيل وزارة الخارجية إلى وزارة الداخلية . بتاريخ ٩ مايو عام ١٩٣٧م.
١٤٣. وثيقة رقم ٠١٨١١٣-٠٠٧٨-٥. وزارة الخارجية. دار الوثائق القومية. مكاتبة من وكيل وزارة الداخلية إلى وكيل وزارة الخارجية. بتاريخ ٩ مايو عام ١٩٣٧م.
١٤٤. وثيقة رقم ١٥/٣٩/٢٠. وزارة الخارجية (الأرشيف القديم). دار الوثائق القومية. مكاتبة من المفوضية التركية بمصر إلى وزارة الخارجية. بتاريخ ١٩٢٨/٠٥/١٠م.
١٤٥. وثيقة رقم ٠١٨١١٣-٠٠٧٨-٥. وزارة الخارجية. دار الوثائق القومية. مكاتبة من وكيل وزارة الداخلية إلى وكيل وزارة الخارجية. بتاريخ ٩ مايو عام ١٩٣٧م.
١٤٦. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٤. ج٢. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٦٥. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٥ رجب ١٢٩٦هـ / ٢٤ يونيو ١٨٧٩م.ص ٥٥.

١٤٧. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ١٠٦. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٢ شوال ١٢٩٦هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٧٩م. ص ٣٣.

١٤٨. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٢. صادر من الداخلية إلى محافظة السويس. بتاريخ ٢٦ جمادى الأخرة ١٢٨٨هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٧١م. ص ١.

١٤٩. ديوان الداخلية. سجل ٢٧٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٦. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٨هـ / ٣ أكتوبر ١٨٧١م.ص ٢٦.

١٥٠. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٢. صادر من الداخلية إلى محافظة السويس. بتاريخ ٢٦ جمادى الأخرة ١٢٨٨هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٧١م. ص ١.

١٥١. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٤١. صادر من وكيل الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/ ٢٩ يناير ١٨٧٢م. ص ٦٩.

١٥٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٣١. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٢٩٤هـ/٢١ مايو ١٨٧٧م. ص ١١٩.

١٥٣. الكيسة: تساوي ٥٠٠قرش. للمزيد أنظر الدراسة الوثائقية في هذه الدراسة.

١٥٤. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٢٧. وارد من ديوان الروزنامجة إلى الداخلية. بتاريخ ٢١ ربيع الأخر ١٢٩٥هـ/٢٣ إبريل ١٨٧٨م. ص ٩٨.

١٥٥. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٦١. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٥ شعبان ١٢٩٥هـ/٣ أغسطس ١٨٧٨م. ص ١٩٢.

١٥٦. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٠٥. وارد من ديوان الروزنامجة إلى الداخلية. بتاريخ غاية ربيع الأول ١٢٩٥هـ/١ إبريل ١٨٧٨م. ص ٧٦.

١٥٧. ديوان الداخلية. سجل ٣٥٩. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٥ه/ ٩ فبراير ١٨٧٨م . ص ٣٩.

١٥٨. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٣٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٩٦هـ/١٥ مايو ١٨٧٩م. ص ١٦٥.

١٥٩. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٤. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٢٩٦هـ/ ١٩ مارس ١٨٧٩م. ص ١١٤.

١٦٠. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ١٠٨. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٥ شوال ١٢٩٦هـ/ ١ أكتوبر ١٩٧٩م. ص ٦٠.

١٦١. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ١١٢. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٩٦هـ/١١ نوفمبر ١٨٧٩م. ص ٧٠.

١٦٢. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج٤. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ١٤٦. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٤ محرم ١٢٩٧هـ/ ١٧ ديسمبر ١٨٧٩م. ص ٦٥.

١٦٣. ديوان الداخلية. سجل ٢٥٩. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٦١. وارد محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨٧هـ/١٧ فبراير ١٨٧١م. ص ١٥٤.

١٦٤. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٦١. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٥ شعبان ١٢٩٥هـ/ ٣ أغسطس ١٨٧٨م. ص ١٩٢.

١٦٥. الشيماء محمد بدوي. المرجع السابق. ص ١١٩.

١٦٦. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٣٢. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٢٠ ربيع الأخر ١٢٩٦هـ/ ١٢ إبريل ١٨٧٩م. ص ١٤٢.

١٦٧. مجلس النظار والوزراء. ملف رقم ٠٠٧٥-٠٠٧٥٢٢. دار الوثائق القومية. مذكرة المالية لصرف أموال لنقل الحجاج. بتاريخ ١١/١/ ١٨٨٣م.

١٦٨. ديوان الداخلية. سجل ١٠٥. ج٢. صادر المجالس والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٥٥ صادر من الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٧٦هـ/٢٦ نوفمبر ١٨٥٩م. ص ٤٤.

١٦٩. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج٤. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٤٣٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٢٩٦هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٧٩م. ص ٥١.

١٧٠. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٦١. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٥ شعبان ١٢٩٥هـ/٣ أغسطس ١٨٧٨م. ص ١٩٢.

يذكر أن الإدارة التركية في عام ١٨٦٩م كانت تحصل تم عشرة قروش من كل حاج على السفن الإنجليزية، والهولندية، والفرنسية، والمصرية، وذلك لتغطية النفقات لاتخاذ التدابير اللازمة لنظافة

الحجاز على أن تصرف في غايتها.(جولدن صاري يلدز. الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥ – ١٩١٤م. ترجمة عبد الرازق بركات. مراجعة مسعد الشامات. ط١. الريـــاض. مركز المـــــلك فيـــصل للبـــــحوث والدراســـات الإسلامية. سلسلة كتب مترجمة (١). ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. ص ٧٨).

١٧١. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ١٢ صادر من وكيل الداخلية لمحافظة سواكن. بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٢٨٨هـ/٢٤ مايو ١٨٧١م. ص ٧٢.

١٧٢. مجلس الأحكام المصرية. دفتر ترتيب أمور إدارة وإجراءات دار الوثائق القومية. خلاصة صادرة من مجلس الأحكام بشأن ترتيب الكمارك. بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٢٧١ه/ ١٤ ذو الحجة ١٨٥٤م. ص ١٢٤.

١٧٣. ملف رقم ٠٠٧٥-٠٠٧٤٨٧.مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مذكرة وزارة المالية بشأن فرض الرسوم على الحجيج. بتاريخ ١٨٩٨/١١/٢٣م.

١٧٤. وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠١٥٨٨٢-٠٠٠١. مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مكاتبة صادرة من مجلس شوري القوانين لمجلس النظار بشأن لفت نظر الحكومة للشكاوى المقدمة من دفع مبالغ التأمين التي فرضتها الحكومة علي الحجاج. بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ١٩٠٢م.

١٧٥. الشيماء محمد بدوي. المرجع السابق. ص ص ١١١- ١١٢.

١٧٦. جبر محمد الخطيب. دور الحكومتين البريطانية والحجازية في إدارة شؤون الحج عام ١٣٣٤ هـ/ ١٩١٦ م. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب. مج ١٢. ع١. ٢٠١٥م. ص ٦٠.

١٧٧. ملف رقم ٠٠٧٨-٠١٨٢٥٩. وزارة الخارجية. دار الوثائق القومية. مكاتبة صاددرة بشأن تحصيل مبالغ التأمين على الحجاج الذين يحملون جوزات سفر حمراء. بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٢٨م.

١٧٨. جريدة الوقائع المصرية . العدد رقم ٨ مكرر. بتارخ ٢٧يناير ١٩٥٥م. ص ١٩.

١٧٩. جريدة الوقائع المصرية . العدد رقم ٣٥ مكرر(ب) غير اعتيادي. بتارخ ٤ مايو ١٩٥٧م. ص ٦.

١٨٠. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٤٨. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٩٥هـ/ ١٩ مايو ١٨٧٨م. ص ١٥٢.

١٨١. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٢٣. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٢٩٦هـ/٢٤ أكتوبر ١٨٧٩م. ص ١٠٧.

١٨٢. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج٤. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٤٠. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٩٦هـ/ ١٠ مايو ١٨٧٩م. ص ٤٦.

١٨٣. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج٤. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٤٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢ محرم ١٢٩٧هـ/١٥ ديسمبر ١٨٧٩م. ص ٦٥.

١٨٤. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٣١. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٩٦هـ/١١ نوفمبر ١٨٧٩م. ص ١١٢.

١٨٥. ديوان الداخلية. سجل ٢٧٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٩٤. وارد مأمور كورنتينة الوجه إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٩هـ/ ١١ إبريل ١٨٧٢م. ص ١٣٦.

١٨٦. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٤٨. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٩٥هـ/١٩ مايو ١٨٧٨م. ص ١٥٢.

١٨٧. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٣٨. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٩٥هـ/ ١٥ مايو ١٨٧٨م. ص ١١٦.

١٨٨. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٢٣. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٢٩٦هـ/٢٤ أكتوبر ١٨٧٩م. ص ١٠٧.

١٨٩. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٣. ج٢. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٩٣. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٩٥هـ/٢٥ فبراير ١٨٧٨م. ص ١١٢.

١٩٠. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٣. ج٢. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٩٠. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ/٣٠ نوفمبر ١٨٧٨م. ص ١١٢.

١٩١. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٩٦هـ/٢١ يناير ١٨٧٩م. ص ١٠.

١٩٢. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١١٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٢٩٦هـ/٢١ أكتوبر ١٨٧٩م. ص ٩٩.

١٩٣. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣.نفس الوثيقة. نفس الصفحة.

١٩٤. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٣. ج٢. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٨٧. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ/٢٣ نوفمبر ١٨٧٨م. ص ٩٩.

١٩٥. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٣. ج٢. نفس الوثيقة. نفس الصفحة.

١٩٦. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٤١. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/٢٩ يناير ١٨٧٢م. ص ٦٩.

١٩٧. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٤. ج٢. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٧٩. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٨ شعبان ١٢٩٦هـ /٢٧ يوليو ١٨٧٩م.ص ٩٠.

١٩٨. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ١٤٥ صادر من ناظر الداخلية إلى سعادة إسماعيل بك مأمور ملاحظة راحة الحاج. بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٩هـ/ ١٧ مارس ١٨٧٢م. ص ١٠٤.

١٩٩. ديوان الداخلية. سجل ٤٢٣. صادر غير الرسمي. دار الوثائق القومية. صادر من ناظر الداخلية إلى رئيس ثان إعانة الحجاج. وثيقة بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٩٩هـ/ ١٣ فبراير ١٨٨٢م. ص ٧.

٢٠٠. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٨. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٧ محرم ١٢٩٤هـ/٣١ يناير ١٨٧٧م. ص ٢٥.

٢٠١. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج ٤. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٣٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٩٦هـ/٤ مايو ١٨٧٩م. ص ٢٤.

٢٠٢. مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية. المصدر السابق. ص ص ٨٢ - ٨٤.

٢٠٣. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ١٢١. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٢٩٦هـ/٢٢ أكتوبر ١٨٧٩م. ص ١٠٧.

٢٠٤. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٦٤. صادر من وكيل الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/٨ فبراير ١٨٧٢م. ص ٩٧.

٢٠٥. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٠٥. وارد من ديوان الروزنامجة إلى الداخلية. بتاريخ غاية ربيع الأول ١٢٩٥هـ/١ إبريل ١٨٧٨م. ص ٧٦.

٢٠٦. ديوان الداخلية. سجل ٢٥٩. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢. وارد من ديوان الروزنامجة إلى الداخلية. بتاريخ ١٥ جمادى الأولى١٢٨٧هـ/١٢ أغسطس ١٨٧٠م. ص ٤.

٢٠٧. ديوان الداخلية. سجل ٣٥٩. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٥ه/ ٩ فبراير ١٨٧٨م . ص ٣٩.

٢٠٨. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٥٨. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٥ صفر ١٢٩٤هـ/٢٨ فبراير ١٨٧٧م. ص ٥٣.

٢٠٩. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٦. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٥ ربيع الأخر ١٢٩٤هـ/ ٢٨ إبريل ١٨٧٧م. ص ١٠٢.

٢١٠. محمد إبراهيم السيد، مقدمة للوثائق العربية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م، ص١٩.

٢١١. سالم عبود الآلوسي: علم تحقيق الوثائق (الدبلوماتيك)، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧م، ص٤.

٢١٢. محمود عباس حمودة، أبو الفتوح حامد عودة: الأرشيف ودوره في مجال المعلومات الإدارية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥م، ص١٧٣.، للمزيد: أنظر: عبد اللطيف إبراهيم علي، الوثائق القومية، ص٣٥٠.

٢١٣. سالم عبود الآلوسي: المرجع السابق، ص٥.

٢١٤. أولمان ، ستيفن . دور الكلمة في اللغة ، ترجمة د. كمال محمد بشر. ص ١١١.

٢١٥. خالد زيادة : أركيولوجيا المصطلح الوثائقي، طرابلس، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٦م، ص١٧.

٢١٦. سالم عود الآلوسي: المرجع السابق. ص٥.

٢١٧. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٥٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢ شعبان ١٢٩٥هـ/٣١ يوليو ١٨٧٨م. ص ١٩٢.

٢١٨. عبد السميع سالم الهراوي. لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر. القاهرة. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. الكتاب الأول. ١٩٦٣م. ص٣٧٨.

٢١٩. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٢٧. وارد من محافظة مصر إلى الداخلية. بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٩٥هـ/٢٥ أغسطس ١٨٧٨م. ص ٢٠.

٢٢٠. ديوان الداخلية. سجل ٤٢٣. دار الوثائق القومية. صادر غير الرسمي. صادر من ناظر الداخلية إلى ديوان الجهادية. وثيقة بتاريخ ١١ صفر ١٢٩٩هـ/ ١ يناير ١٨٨٢م. ص ٥.

٢٢١. ديوان الداخلية. سجل ٣٥٠. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات. وثيقة ١٤. وارد من محافظة السويس. بتاريخ ١٢ شوال ١٢٩٢هـ/ ١٠ نوفمبر ١٨٧٥م. ص ١٩.

٢٢٢. محمد بن إبراهيم السنجاري (ابن الأكفاني). كتاب نخب الذخائر في أحوال الجواهر. تحقيق/ الأب أنستاس ماري الكرملي. القاهرة. ١٩٣٩م. ص ٢٨. حاشية٢.

٢٢٣. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٢٥. صادر من وكيل الداخلية إلى محافظة السويس. بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٨٨هـ/ ٩ نوفمبر ١٨٧١م. ص ٣٩.

٢٢٤. ديوان الداخلية. سجل ٢٣٩. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات والجهات السايرة. وثيقة ٧٥. وارد من محافظة السويس. بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٨٥هـ/٤ يوليو ١٨٦٨م. ص ٤٨.

٢٢٥. ديوان الداخلية. سجل ١٨٣. صادر المجالس. دار الوثائق القومية. وثيقة ٥٨. صادر من الداخلية إلى محافظة السويس. بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٨٢هـ/ ١ يناير ١٨٦٦م. ص ١٠٠.

٢٢٦. طوبيا العنيسي. كتاب تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه. القاهرة. دار العرب للبستاني. ١٩٦٥م. ص١٣.

٢٢٧. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح. المرجع السابق، ص٤٨٥.

٢٢٨. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٤. ج٢. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٦٥. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٥ رجب ١٢٩٦هـ /٢٤ يونيو ١٨٧٩م.ص ٥٥.

٢٢٩. عبد السميع سالم الهراوي: المرجع السابق، ص٣١٨.

٢٣٠. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٢٥. صادر من وكيل الداخلية إلى محافظة السويس. بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٨٨هـ/ ٩ نوفمبر ١٨٧٩م. ص ٣٩.

٢٣١. ديوان الداخلية. سجل ٢٥٩. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢. وارد من ديوان الروزنامجة إلى الداخلية. بتاريخ ١٥ جمادى الأولى١٢٨٧هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٧٠م. ص ٤.

٢٣٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٤٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٠شعبان ١٢٩٤هـ/٢٩ أغسطس ١٨٧٧م. ص ١٨٣.

٢٣٣. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٠٥. وارد من ديوان الروزنامجة إلى الداخلية. بتاريخ غاية ربيع الأول ١٢٩٥هـ/١ إبريل ١٨٧٨م. ص ٧٦.

٢٣٤. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج٤. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٣٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٩٦هـ/٩ مايو ١٨٧٩م. ص ٢٩.

٢٣٥. ديوان الداخلية. سجل ٢٥٩. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢. وارد من ديوان الروزنامجة إلى الداخلية. بتاريخ ١٥ جمادى الأولى١٢٨٧هـ/١٢ أغسطس ١٨٧٠م. ص ٤.

٢٣٦. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٩٦هـ/٢١ يناير ١٨٧٩م. ص ١٠.

٢٣٧. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٦. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٥ ربيع الأخر ١٢٩٤هـ/ ٢٨ إبريل ١٨٧٧م. ص ١٠٢.

٢٣٨. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٦٤. صادر من وكيل الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/٨ فبراير ١٨٧٢م. ص ٩٧.

٢٣٩. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٩٦هـ/ ٢١ يناير ١٨٧٩م. ص ١٠.

٢٤٠. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج ٤. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٣٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٩٦هـ/٢٤ إبريل ١٨٧٩م. ص ٢٤.

٢٤١. سورة البقرة، الآية رقم ٢٠٨.

٢٤٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٦. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٥ ربيع الأخر ١٢٩٤هـ/٢٨ إبريل ١٨٧٧م. ص ١٠٢.

٢٤٣. أنظر: محمود فهمي حجازي: مدخل إلي علم اللغة، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨١م، ص ص ٤٦-٤٧.

٢٤٤. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. دار الوثائق القومية. الوثيقة السابقة. نفس الصفحة.

٢٤٥. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٩٦هـ/٢١ يناير ١٨٧٩م. ص ١٠.

٢٤٦. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٦٤. صادر من وكيل الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/ ٨ فبراير ١٨٧٢م. ص ٩٧.

٢٤٧. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج ٤. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٣٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٩٦هـ/٢٤ إبريل ١٨٧٩م. ص ٢٤.

٢٤٨. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٢١. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٢٩٦هـ/٢٨ إبريل ١٨٧٩م. ص ١٠٧.

٢٤٩. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح: المرجع السابق. ص ٣٦٣.

٢٥٠. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. دار الوثائق القومية. الوثيقة السابقة. ص ١٠٧.

٢٥١. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٦٤. صادر من وكيل الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/ ٨ فبراير ١٨٧٢م. ص ٩٧.

٢٥٢. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٢١. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٢٩٦هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٨٧٩م. ص ١٠٧.

٢٥٣. محمود فهمي حجازي. المرجع السابق. ص ص ٤٦-٤٧.

٢٥٤. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٥. ج٣. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٢٤. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٢٩٦هـ/٢٤ أكتوبر ١٨٧٩م. ص ١٠٧.

٢٥٥. ديوان الداخلية. سجل ٣٢٧. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٥٣. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٤ ربيع الأخر ١٢٩٢هـ/ ٢٩ مايو ١٨٧٥م. ص ١٧٧.

٢٥٦. ديوان الداخلية. سجل ٣٢٧. ج١. دار الوثائق القومية. نفس الوثيقة. ص ١٧٧.

٢٥٧. ناهد عبد العال السويفي. دراسة وثائقية أرشيفية لسجلات ديوان البحرية(١٢٥٤-١٢٩٧ه/١٨٣٨-١٨٨٠م). أطروحة دكتوراه غير منشورة أجيزت في قسم المكتبات والوثائق والمعلومات. كلية الآداب. جامعة القاهرة. ١٩٩٦م. ص ٤٤٢.

٢٥٨. أحمد تيمور. معجم تيمور الكبير. إعداد وتحقيق حسين نصار. القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج٢. ١٩٧٨م. ص ص ٢٠٣ -٢٠٤.

٢٥٩. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٢. صادر من الداخلية إلى محافظة السويس. بتاريخ ٢٦ جمادى الأخرة ١٢٨٨هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٧١م. ص ١.

٢٦٠. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح: الثقافة التركية في مصر... المرجع السابق. ص ص ٤٧٣ - ٤٧٤.

٢٦١. ديوان الداخلية. سجل ٢٧٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٦. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٨هـ /٣ أكتوبر ١٨٧١م.ص ٢٦.

٢٦٢. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح: المرجع السابق. ص ٤٣٣.

٢٦٣. نفس المرجع، ص٤٥٠. عبد السميع سالم الهراوي: لغة الإدارة العامة، المرجع السابق، ص ٥٠٨.

٢٦٤. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٢. صادر من الداخلية إلى محافظة السويس. بتاريخ ٢٦ جمادى الأخرة ١٢٨٨هـ/١١ سبتمبر ١٨٧١م. ص ١.

٢٦٥. طوبيا العنيسي : المرجع السابق، ٥٧.

٢٦٦. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح: المرجع السابق، ص٤٥٤.

٢٦٧. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج٤. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٤٤. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ غرة محرم ١٢٩٧هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٧٩م. ص ٥٦.

٢٦٨. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج٤. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ١٤٦. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٤ محرم ١٢٩٧هـ/ ١٧ ديسمبر ١٨٧٩م. ص ٦٥.

٢٦٩. أحمد محمد يوسف عبد القادر. النقود في فترة علي بك الكبير وقيمتها النقدية – دراسة أثرية فنية. أطروحة ماجستير غير منشورة بقسم الأثار الإسلامية. كلية الآثار. جامعة القاهرة. ٢٠٠٦م.مج١. ص ٨٨.

٢٧٠. ملف رقم ٠٠٧٥-٠٠٧٤٨٧.مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مذكرة وزارة المالية بشأن فرض الرسوم على الحجيج. بتاريخ ١٨٩٨/١١/٢٣م.

٢٧١. عبد السميع سالم الهراوي. المرجع السابق. ص ص ٢٠٧، ٤٩٤.

٢٧٢. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج٤. دار الوثائق القومية. نفس الوثيقة. ص ٥٦.

٢٧٣. طوبيا العنيسي. المرجع السابق. ص ٣١.

٢٧٤. عبد السميع سالم الهراوي. المرجع السابق. ص ٢٠٧.

٢٧٥. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٦. ج٤. نفس الوثيقة. ص ٥٦.

٢٧٦. طوبيا العنيسي. المرجع السابق. ص ٤٩.

٢٧٧. عبد السميع سالم الهراوي. المرجع السابق ص ٢٠٠.

٢٧٨. أحمد محمد يوسف عبد القادر. المرجع السابق. ص ١٥٧.

٢٧٩. ديوان الداخلية. سجل ٢٧٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٦. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٨هـ / ٣ أكتوبر ١٨٧١م.ص ٢٦.

٢٨٠. محمد علي الآنسي. قاموس اللغة العثمانية، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات. د.م . د.ن. د.ت.

٢٨١. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٤١. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/٢٩ يناير ١٨٧٢م. ص ٦٩.

٢٨٢. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح: المرجع السابق. ص ٢٥٨.

٢٨٣. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. نفس الوثيقة. ص ٦٩.

٢٨٤. ديوان الداخلية. سجل ٢٥٩. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات والجهات السايرة. وثيقة ٢٢. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ١١ شعبان ١٢٨٧هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٧٠م. ص ٦٨.

285. N. S. Doniach. The Oxford English – Arabic Dictionary. P.542 .

٢٨٦. عبد السميع سالم الهراوي. المرجع السابق. ص ١٩٩.

٢٨٧. أحمد تيمور. المرجع السابق. ج٢. ص ٣٠.
٢٨٨. ديوان الداخلية. سجل ٢٥٩. ج١. دار الوثائق القومية. الوثيقة السابقة. ص ٦٨.
٢٨٩. أحمد تيمور. المرجع السابق. ج٢. ص ٣٠.
٢٩٠. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٦. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩٦هـ/١٩ يناير ١٨٧٩م. ص ١٠.
٢٩١. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. دار الوثائق القومية. نفس الوثيقة. ص ١٠.
٢٩٢. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج٢. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٢. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٩٦هـ/ ١٥ مارس ١٨٧٩م. ص ١١٤.
٢٩٣. عبد السميع سالم الهراوي. لغة الإدارة العامة في مصر. ص ١٨٠.
٢٩٤. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج٢. دار الوثائق القومية. نفس الوثيقة. ص ١١٤.
٢٩٥. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٣٨. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٩٤هـ/ ٣١ مايو ١٨٧٧م. ص ١٦٥.
٢٩٦. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. نفس الوثيقة. ص ١٦٥.
٢٩٧. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. نفس الوثيقة. ص ١٦٥.
٢٩٨. ديوان الداخلية. سجل ٢٧٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٦. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٨هـ / ٣ أكتوبر ١٨٧١م.ص ٢٦.
٢٩٩. عبد السميع سالم الهراوي. المرجع السابق. ص ١٩٩.
٣٠٠. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح: المرجع السابق. ص ٤٤٩.
٣٠١. أحمد السعيد سليمان : المرجع السابق. ص ١٨٠.
٣٠٢. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح: المرجع السابق. ص ٤٤٩.
٣٠٣. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات والجهات السايرة. وثيقة ٦١. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٥ شعبان ١٢٩٥هـ/ ٣ أغسطس ١٨٧٨م. ص ١٩٢.
٣٠٤. ديوان الداخلية. سجل ٢٥٩. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٨٦. وارد محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ١٦ صفر ١٢٨٨هـ/٦ مايو ١٨٧١م. ص ١٩٣.
٣٠٥. أنظر: خالد فهمي. كل رجال الباشا. القاهرة . دار الشروق. ٢٠٠١م.
٣٠٦. مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية. بيان عن نظام..... المصدر السابق. ص ٧٢.
٣٠٧. مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية. بيان عن نظام..... المصدر السابق. ص ٧٢.
٣٠٨. نفس المصدر. ص ص ٥٨ .
٣٠٩. نفس المصدر. ص ص ٥٨ ــ ٥٩.

٣١٠. نفس المصدر. ص ٤٢.
٣١١. نفس المصدر. ص ص ٤٢ -٤٣.
٣١٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٣. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٦ محرم ١٢٩٥هـ/٩ يناير ١٨٧٨م. ص١.
٣١٣. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح: المرجع السابق،ص ص ٢٦٢-٢٦٣.
٣١٤. طوبيا العنيسي: المرجع السابق، ص٣.
٣١٥. أحمد السعيد سليمان : المرجع السابق، ص١٦.
٣١٦. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. الوثيقة السابقة. ص١.
٣١٧. عبد الحميد حامد سليمان. المرجع السابق. ص ١٩١.
٣١٨. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٩٤ صادر من ناظر الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ١٣ ربيع الأخر ١٢٨٩هـ/١٩ يونيو ١٨٧٢م. ص ١٧٥.
٣١٩. مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية. المصدر السابق. ص ٤٢.
٣٢٠. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٠. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ غاية صفر ١٢٩٥هـ/٣ مارس ١٨٧٨م. ص ٥٥.
٣٢١. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٩٤ صادر من ناظر الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ١٣ ربيع الأخر ١٢٨٩هـ/ ١٩ يونيو ١٨٧٢م. ص ١٧٥.
٣٢٢. جولدن صاري يلدز. الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥ – ١٩١٤م. ترجمة عبد الرازق بركات. مراجعة مسعد الشامات. ط١. الرياض. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. سلسلة كتب مترجمة (١). ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. ص ٦٦.
٣٢٣. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٣. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ غاية صفر ١٢٩٥هـ/ ٣ مارس ١٨٧٨م. ص ٦٣.
٣٢٤. أحمد السعيد سليمان : المرجع السابق، ص٤١.
٣٢٥. عبد السميع سالم الهراوي.المرجع السابق. ص ١٨٥.
٣٢٦. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٠. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ غاية صفر ١٢٩٥هـ/ ٣ مارس ١٨٧٨م. ص ٥٥.
٣٢٧. طوبيا العنيسي: المرجع السابق، ص١٥.
٣٢٨. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٣٢. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٢٠ ربيع الأخر ١٢٩٦هـ/١٢ إبريل ١٨٧٩م. ص ١١٤.

٣٢٩. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. نفس الوثيقة. ص ١١٤.
٣٣٠. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٣. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٦ محرم ١٢٩٥هـ/٩ يناير ١٨٧٨م. ص١.
٣٣١. الجواليقي. منصور بن موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر(٤٦٥-٥٤٠ه). المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم. تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر. ط٤. القاهرة. دار الكتب والوثائق القومية. مركز تحقيق التراث. ٢٠٠٣م. ص ١٥٩. حاشية ٧.
٣٣٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات والجهات السايرة. وثيقة ٦١. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٥ شعبان ١٢٩٥هـ/ ٣ أغسطس ١٨٧٨م. ص ١٩٢.
٣٣٣. طارق عبد العاطي غنيم بيومي : سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦-١٢٦٥هـ/١٨١١-١٨٤٨م، سلسلة تاريخ المصريين(١٤٠) ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص ١٤٢، حاشية ١.
٣٣٤. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٣. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ١١ صفر ١٢٩٦هـ/ ٣ فبراير ١٨٧٩م. ص ٣٩.
٣٣٥. أكمل الدين إحسان أوغلي. الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي. دراسة تحليلية وثبت ببليوغرافي لإرثهم المطبوع منذ عهد محمد على. استانبول. نقله إلى العربية/ صالح سعداوي. مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا). ٢٠٠٦م. ص ٩٧.
٣٣٦. ديوان الداخلية. سجل ٢٨٧. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٩. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٦ رمضان ١٢٨٩هـ/٦ نوفمبر ١٨٧٢م. ص ٤٢.
٣٣٧. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٦. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٩٥هـ/٢٥ فبراير ١٨٧٨م. ص ٤٦.
٣٣٨. الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٣٤. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٢٧ ربيع الأخر ١٢٩٥هـ/٢٩ إبريل ١٨٧٨م. ص ١٠٤.
٣٣٩.)) ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٤٠. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٩٥هـ/٢٠ مايو ١٨٧٨م. ص ١١٦.
٣٤٠. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ١٦. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٩٥هـ/ ٢٥ فبراير ١٨٧٨م. ص٤٦.

٣٤١. ديوان الداخلية. سجل ٣٧١. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٤٥. وارد من محافظة السويس إلى الداخلية. بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٩٤هـ/٣٠ يوليو ١٨٧٧م. ص ١٨٣.
٣٤٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٥٩. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٢ شعبان ١٢٩٥هـ/٣١ يوليو ١٨٧٨م. ص ١٩٢.
٣٤٣. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٣. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ غاية صفر ١٢٩٥هـ/٣ مارس ١٨٧٨م. ص ٦٣.
٣٤٤. أنظر أيضًا: وكلاء القومبانيات.
٣٤٥. عبد السميع سالم الهراوي. المرجع السابق. ص ص١٩٩، ٣٢٠
٣٤٦. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح: المرجع السابق. ص ٥٠٢.
٣٤٧. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. الوثيقة السابقة. ص ٦٣.
٣٤٨. مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية. المصدر السابق. ص ٢٥.
٣٤٩. عبد الحميد حامد سليمان. الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨م. القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب. سلسلة تاريخ المصريين (١٧٦). ٢٠٠٠م. ص ١٩٤.
٣٥٠. نفس المصدر. ص ص ٤١ – ٤٢.
٣٥١. نفس المصدر. ص ٢٥.
٣٥٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٣. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٦ محرم ١٢٩٥هـ/٩ يناير ١٨٧٨م. ص١.
٣٥٣. أكمل الدين إحسان أوغلي، صالح سعداوي صالح: المرجع السابق، ص ٤٤٨ .،- طوبيا العنيسى : المرجع السابق، ص٥٥.
٣٥٤. أحمد السعيد سليمان : المرجع السابق، ص١٧٢.
٣٥٥. أحمد تيمور. المرجع السابق. ج٢. ص٧٦.
٣٥٦. ناهد عبد العال السويفي. المرجع السابق. ص ٤٦٤.
٣٥٧. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٧٩. وارد من محافظة السويس. بتاريخ ٨ شعبان ١٢٩٦هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٧٩م. ص ٩٠.
٣٥٨. أنظر أيضًا: وابورات الأجانب.
٣٥٩. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٧٩. صادر من وكيل الداخلية لمحافظة السويس. بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٨٨هـ/١٧ يونيو ١٨٧١م. ص ٨٢.
٣٦٠. أنظر أيضًا: وابورات الأجانب.

٣٦١. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. دار الوثائق القومية. نفس الوثيقة. ص ٨٢.
٣٦٢. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. دار الوثائق القومية. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٠. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٢٩٦هـ/ ١٨ إبريل ١٨٧٩م. ص ١١٤.
٣٦٣. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٤. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٢٩٦هـ/١٩ مارس ١٨٧٩م. ص ١١٤.
٣٦٤. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٣. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ غاية صفر ١٢٩٥هـ/٣ مارس ١٨٧٨م. ص ٦٣.
٣٦٥. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. نفس الوثيقة. ص ٦٣.
٣٦٦. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٤. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٩٥هـ/١٥ مارس ١٨٧٨م. ص ٦٣.
٣٦٧. أنظر الوثائق المستخدمة في هذه الدراسة، وكذلك الوثائق المنشورة في ملحق رقم (١) في هذه الدراسة.
٣٦٨. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٢٠. وارد من محافظ السويس للداخلية. بتاريخ غاية صفر ١٢٩٥هـ/٣ مارس ١٨٧٨م. ص ٥٥.
٣٦٩. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١.نفس الوثيقة. ص ٥٥.
٣٧٠. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. نفس الوثيقة. ص ٥٥.
٣٧١. ديوان الداخلية. سجل ٢٧٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. وثيقة ٩٣. وارد من مأمور كورنتينة الوجه للداخلية. بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٩هـ/ ١١ إبريل ١٨٧٢م. ص ١٣٦.
٣٧٢. قانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٥م بشأن إجراءات الحجر الصحي. جريدة الوقائع المصرية. العدد ٤ مكرر. في تاريخ ٢٧ يناير ١٩٥٥م. ص ٤.
٣٧٣. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. وثيقة ٦. صادر من وكيل الداخلية إلى محافظة مصوع. بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٨٨هـ/٣٠ أكتوبر ١٨٧١م. ص ٢٧.
٣٧٤. يوسف حسن العارف. الأوضاع الصحية في الحجاز أواخر العصر العثماني: قراءة في كتاب الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥ – ١٩١٤م. السعودية. مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة . ع٦. نوفمبر ٢٠٠٣م. ص ١٩٧.
٣٧٥. وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٠٢٤٢٩. مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مذكرة مرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس النظار والوزراء. بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٠٩م.
٣٧٦. مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية. المصدر السابق. ص ١٦.
٣٧٧. وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٠٢٤٢٩. مجلس النظار والوزراء. دار الوثائق القومية. مذكرة مرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس النظار والوزراء. بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٠٩م.
٣٧٨. وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٢٦٩٣١-٠٠٠١. مجلس النظار. دار الوثائق القومية. إفادة واردة لمجلس النظار من رئيس مجلس الصحة بشأن اللائحة الجاري العمل بموجبها في حق السفن التي تنقل الحجاج. بتاريخ ٢٤ يونيو ١٨٨٠م.

٣٧٩. عبد السميع سالم الهراوي. المرجع السابق. ١٦١.
٣٨٠. أكمل الدين إحسان أوغلي. المرجع السابق. ص٨١.
٣٨١. مجلس الأحكام المصرية. دفتر ترتيب أمور إدارة وإجراءات دار الوثائق القومية. خلاصة صادرة من مجلس الأحكام بشأن ترتيب الكمارك. بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٢٧١ه/ ١٤ ذو الحجة ١٨٥٤م. ص ١٢٤.
٣٨٢. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ١٢. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ١٤ صفر ١٢٩٥هـ/١٦ فبراير ١٨٧٨م. ص ٣٩.
٣٨٣. ديوان الداخلية. سجل ٢٦٥. ج١. صادر الدواوين والمحافظات والجهات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٦. صادر من وكيل الداخلية إلى محافظة مصوع. بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٨٨ه/ ٣٠ أكتوبر ١٨٧١م. ص ٢٧.
٣٨٤. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٢٠. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ غاية صفر ١٢٩٥هـ/٣ مارس ١٨٧٨م. ص ٥٥.
٣٨٥. ديوان الداخلية. سجل ٢٧٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٦. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٨هـ/٣ أكتوبر ١٨٧١م. ص ٢٦.
٣٨٦. ديوان الداخلية. سجل ٢٧٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٩٣. وارد من مأمور كورنتينة الوجه إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٩هـ/١١ إبريل ١٨٧٢م. ص ١٣٦.
٣٨٧. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٢. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٦١. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٥ شعبان ١٢٩٥ه/٣ أغسطس ١٨٧٨م. ص ١٩٢.
٣٨٨. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٣. ج٢. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٨٧. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥ه/٢٣ نوفمبر ١٨٧٨م. ص ٩٩.
٣٨٩. ديوان الداخلية. سجل ٣٩٣. ج٢. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٨٨. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٢ ذو الحجة ١٢٩٥ه/٢٦ نوفمبر ١٨٧٨م. ص ٩٩.
٣٩٠. ديوان الداخلية. سجل ٤٣٣. ج١. وارد جهات المحافظات والضبطيات السايرة. دار الوثائق القومية. وثيقة ٦. وارد من محافظة السويس إلى ديوان الداخلية. بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩٦ه/٢٢ يناير ١٨٧٩م. ص ١٠.